الإيضاح

في علوم البلاغة

للخطيب القزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ

شرح وتعليق وتنقيح

الدكتور

محمد عبد المنعم خفاجي

الجزء الثاني

الطبعة الثالثة

١٤١٣ هـ — ١٩٩٣ م

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف

ت ٥١٢٠٨٤٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

صدر الجزء الأول من شرحي على كتاب الايضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (٦٦٦ — ٧٣٩ هـ) ، بحمد الله وتوفيقه وفضله .

وهذا هو الجزء الثاني من هذا الشرح .. وهو كسابقه في الشرح والتحليل والتفصيل والدقة ، وتنظيم البحوث والموضوعات .

ولا أجد ما أقوله الا أن أقدمه لجمهور العلماء ، ورجال اللغة والأدب والنقد ، وطلاب البحث والمعرفة ، معتمدا بعد فضل الله على حسن تقديرهم ، وكريم ثقتهم .

وما توفيقي الا بالله

* * *

محمد عبد المنعم خفاجي

القول فى احوال المسند اليه(١)

● حذف المسند اليه(٢) :

أما حذفه : فاما لمجرد الاختصار[٣] والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر[٤] .

واما لذلك مع ضيق المقام :

واما لتخييل[٥] أن فى تركه تعويلا على شهادة العقل وفى ذكره

---

(١) البحث هنا فى احوال المسند اليه اى الأمور العارضه له من حيث أنه مسند اليه ، أى لا من غير هذه الجهة ككونه حقيقة أو مجازا فانهما عارضان له من حيث الوضع . وقدم المسند اليه على المسند لأنه الركن الأعظم فى الكلام .

(٢) راجع ص ٧٦ من المفتاح ودلائل الاعجاز ص ١١١ ــ ١١٧ .

(٣) الواقع بعد اما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال وهــذا كالصريح فى أن المقتضى هو الخصوصية . ثم المراد حذفه لقرينة معينة من غير اقامة شىء مقامه وحينئذ يكون لغرض معنوى لا لمجرد امر لفظى .

ويلاحظ أن الحذف يتوقف على أمرين : وجود القرينة ووجود المرجح للحذف على الذكر ، والثانى هو المقصود هنا بالتفصيل . أما الأول فيعلم من النحو .

(٤) حال من العبث . والحذف هنا لدلالة القرينة عليه وقيل أن ذكره يكون عبثا نظرا الى ظاهر القرينة وأما فى الحقيقة فيجوز أن يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك .

(٥) أى تخييل المتكلم للسامع أى أن يوقع المتكلم فى خيال السامع وفى وهمه أنه عدل الى أقوى الدليلين ــ دليل اللفظ ودليل العقــل ــ وأقواهما هو دليل العقــل لافتقار اللفظ اليه . وأنما قال تخييل لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضا هو اللفظ المقدر المداول عليه بالقرائن .

تعويلا على شـــهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكم بين الشـــهادتين ؟

وأما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبهه[1] .

واما لايهـــام أن فى تركه تطهـــيرا له عن لســـانك ، أو تطهـــيرا للســـانك عنه .

واما ليكون لك ســـبيل الى الانكار ان مست اليه حاجة[2] .

واما لأن الخبر لا يصلح الا له حقيقة[3] أو ادعاء .

واما لاعتبار آخر مناسب لا يهدى الى مثله الا العقل الســـليم والطبع المســـتقيم[4] كقول الشاعر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلت : عليل   ســـهر دائم وحـــزن[5] طـــويل

= وفى الكامل للمبرد ما نصـــه : يحذف لعلم السامع بما يريد مثل « الهلال والله » أى هـــذا الهلال ، والحذف فيه لأن الذكر مع علم السامع بالمحذوف عبث .

(١) هل يتنبه بالقرائن الخفية أو لا . والقرائن عند الحذف قد تكون واضحة وقد تكون خفية .

(٢) كقولك فاسق فاجر عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأتى لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره .

(٣) مثل : خالق لما يشاء . وهذا نص كلام المفتاح ص ٧٦ . ومثال ما لا يصلح الخبر الا له ادعاء قولك : « وهاب الألوف » اى الأمير .

(٤) ومرد ذلك الى ذوق البليغ ، ومنه ضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر أو سآمة او فوات فرصة أو محافظة على وزن أو ســـجع او قافية أو ما أشبه ذلك كقول الصياد : « غزال » فان المقام لا يسع أن يقال : هذا غزال فاصطادوه . وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل « جاء » . ومنه قولهم بعد أن يذكروا الممدوح : « فتى من شأنه كذا وكذا » ، وبعد أن يذكروا الديار والمنازل « ربع كذا وكذا » .

(٥) مثال للاحتراز عن العبث مع تخييل العدول الى أقوى الدليلين =

وقوله[1] :

سأشكر عمرا ان تراخت منيتى أيادى لم تمنن وان هى جلت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولامظهر الشكوى اذا النعل زلت

وقوله :

اضاءت لهم أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب بدا كوكب تأوى اليه كواكبه[2]

وقول بعض العرب[3] فى ابن عم له موسر ، سأله فمنعه وقال : ذم أعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا يعنيك ؟ والله لا أعطيتك ، فتركه حتى اجتمع القوم فى ناديهم ، وهو فيهم ، فشكاه الى القوم وذمه ، فوثب اليه ابن عمه فلطمه فأنشأ يقول :

= والبيت سيأتى شاهدا على شبه كمال الاتصال . وتجده فى دلائل الاعجاز ص ١٨٤ .

(١) ينسبان فى معجم الشعراء لمحمد بن سعيد الكاتب وهو عربى بغدادى وفى ابن السبكى أنهما لأبى الأسود الدؤلى فى عمرو بن سعيد بن العاص . وفى شرح الحماسة نسبتهما لعمرو بن كميل فى عمرو بن ذكوان . وينسبان لابراهيم بن العباس الصولى الكاتب . ولعبد الله بن الزبير أيضا فى مدح عمرو بن عثمان بن عفان . وهما شاهدان أيضا على لزوم ما لا يلزم فى التوافى ، وهما فى ص ١١٤ من الدلائل والشاهد حذف المسند اليه من صدر البيت الثانى أى « هو فتى » وذلك لتعينه ادعاء ، وبعدهما :
رأى خلتى من حيث يخفى مكانها فكانت قذى عينيه حتى تجلت

(٢) البيتان لأبى الطمحان القينى ، ونسبهما ابن قتيبة للقيط بن زرارة ص ٢٧٢ معجم الشعراء ، وهما فى المفتاح ص ٧٧ والشاهد حذف المسند اليه من صدر البيت الثانى أى « هم نجوم سماء » ، لصون المسند اليه عن لسان المادح أو لادعاء تعينه وهو الأول ، والجزاع خرز فيه بياض وسواد تشبه به العيون .

(٣) هو الأقيشر .

بسريع الى ابن العم يلطم وجهه   وليس الى داعى الندى بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه   وليس لما فى بيته بمضيع[1]

وعليه قوله تعالى « صم بكم عمى » وقوله « وما أدراك ماهية ؟ نار حامية » . وقيام القرينة شرط فى الجميع .

● **ذكر المسند اليه :**

وأما ذكره : فاما لأنه الأصل[2] ولا مقتضى للحذف .

واما للاحتياط لضعف التعويل[3] على القرينة .

واما للتنبيه على غباوة السامع .

واما لزيادة الايضاح والتقرير[4] .

واما لاظهار تعظيمه[5] ، أو اهانته[6] ، كما فى بعض الأسماء المحمودة أو المذمومة .

واما للتبرك بذكره[7] .

واما لاستلذاذه[8] .

---

(١) نسبهما الدسوقى للمغيرة بن عبد الله والصحيح أنهما للأقيشر وهو شاعر كان مغرما بالشراب وله شعر فيه ، وتجد البيتين فى الدلائل ص١١٦ وفى المفتاح ص ٧٧ ، والشاهد فيهما حذف المسند اليه لما سبق ذكره .

(٢) أى الكثير أو ما ينبنى عليه غيره .
(٣) أى الاعتماد .

(٤) وعليه قوله تعالى « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » .

(٥) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو « أمير المؤمنين حاضر » .

(٦) أى اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر .
(٧) مثل : النبى عليه السلام قائل هذا القول .
(٨) مثل : الحبيب الحاضر .

وما لبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب[1] ، كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام « هى عصاى » ، ولهذا زاد على الجواب

واما لنحو ذلك[2] .

قال السكاكى : « واما لكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعنى كقولك « زيد جاء وعمرو ذهب وخالد فى الدار » .

وقوله :

الله أنجح ما طلبت به والبر خير حقيبة الرحل[3]

وقوله :

النفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع[4]

وفيه[5] نظر : لأن إن قامت قرينة تدل عليه ان حذف ، فعموم

---

(١) أى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا المتكلم لعظمة السامع وشرفه ، ولهذا يطال الكلام مع الاحباء .

(٢) كالتهويل مثال امير المؤمنين يامرك بكذا ، وكالتعجب مثل : صبى تناوم الأسد وكالاشهاد فى قضية والتسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار .

والمدار على الذوق فما عده مقتضيا لخصوصية عمل به ، فنكات الذكر والحذف الخ انما مدارها على الذوق وان لم يذكرها البلاغيون .

(٣) يوجد فى شعر امرىء القيس زعيم الشعراء الجاهليين ، والصحيح أنه لامرىء القيس بن عابس الكندى الصحابى .

(٤) هو لأبى ذؤيب الهذلى من مرثيته المشهورة لأبنائه .

(٥) أى فى كلام السكاكى المذكور — راجع ص ٧٧ المفتاح .

الخبر وارادة تخصصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره[1] ، والا فيكون ذكره واجبا[2] .

● **تعريف المسند اليه[3] :**

وأما تعريفه : فلتكون الفائدة أتم لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة فى الأعلام[4] به أقوى ، ومتى كان أقرب كانت أضعف ، وبعده[5] بحسب تخصيص المسند اليه والمسند ، كلما ازداد[6] تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا . وان شئت فاعتبر حال الحكم فى قولنا « شيء ما موجود » وفى قولنا « فلان بن فلان يحفظ الكتاب » ، والتخصيص كماله بالتعريف[7] .. ثم التعريف مختلف :

---

(١) أى بل لا بد أن ينضم اليهما أمر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف .

(٢) لانتفاء شرط الحذف لاقتضائه عموم النسبة واردة التخصيص .. وجواب الاعتراض : أن عموم النسبة واردة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له . (٣) اى ايراد المسند اليه معرفة . وقدم هنا التعريف لأنه الأصل — لأن المقصود الحكم على شيء معين عند السامع — ؛ وفى المسند التنكير لأن المقصود ثبوت مفهومه لشيء وأما التعريف فأمر زائد على المقصود يحتاج لداع .

(٤) اى فى الاخبار به . (٥) اى بعد تحقق الحكم .

(٦) أى المسند اليه والمسند .

(٧) أى فافادته فائدة تقتضى اتم تخصيص وهو التعريف لأنه كمال التخصيص . والنكرة وان أمكن تخصص بالوصف بحيث لا يشاركها فيه غيره كقولك « أعبد الها خلق السماء والأرض » و « لقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل أحد » لكنه لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة لأنه وضعى بخلاف تخصيص النكرة .

• **فان كان بالاضمار :**

فاما لأن المقام مقام التكلم ، كقول بشار :

أنا المرعث لا أخفى على أحد ذرت بى الشمس للقاضى وللدانى[1]

وأما لأن المقام للخطاب ، كقول[2] الحماسية :

وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتنى وأشمت بى من كان فيك يلوم

واما لأن المقام مقام الغيبة ، لكون المسند اليه مذكورا أو فى حكم المذكور لقرينة كقوله[3] :

من البيض الوجوه بنى سنان لو انك تستضىء بهم أضاءوا
هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

وقوله تعالى « اعدلوا هو أقرب للتقوى » ، أى العدل[4] .

---

(١) المرعث : المقرط . وكان يلقب بذلك لرعثة كانت له فى صغره . والرعثة القرط . ذرت : طلعت . كناية عن شهرته . ومثل البيت قول المتنبى :

أنا الذى نظر الأعمى الى أدبى وأسمعت كلماتى من به صمم

وقول الكميت :

أنا الذى يجدونى فى صدورهم لا أرتقى صدرا منها ولا أرد

(٢) هى أمامة ترد على ابن الدمينة . ونجد البيت فى المفتاح ص ٧٨ .

(٣) البيتان لأبى البرج المرى فى زفر بن سنان ، وبعدهما :

بناة مكارم وأساة كلم دماؤهم من الكلب الشفاء

والشاهد : تعريف المسند اليه بضمير الغيبة لتقديم ذكره لفظا تحقيقا . ومثله زيد جاء وهو يضحك .

(٤) التعبير بالمسند اليه ضمير غيبة لتقدم ذكره :
لفظا : حقيقة مثل حضر التلميذ وهو يبتسم ، أو تقديرا مثل : =

وقوله تعالى « ولأبويه لكل واحد منهما السدس » ، أى ولأبوى الميت .

* * *

وأصل الخطاب أن يكون لمعين[1] ، وقد يترك الى غير معين[2] كما تقول : « فلان لئيم : ان أكرمته أهانك وان أحسنت اليه أساء اليك » ، فلا تريد مخاطبا بعينه ، بل تريد ان أكرم أو أحسن اليه » ، فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم ، أى سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد .

وهو فى القرآن كثير ، كقوله تعالى « ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم » ، أخرج فى صورة الخطاب لما أريد العموم . للقصد الى تفظيع حالهم وأنها تناهت فى الظهور حتى امتنع خفاؤها ، فلا تختص بها رؤية راء . بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل فى هذا الخطاب .

= فى داره زيد ، وضرب غلامه زيد .

او معنى : لدلالة لفظ عليه مثل « اعدلوا هو أقرب للتقوى » ، أو دلالة قرينة حال مثل « فلهن ثلثا ما ترك » اى الميت لان الكلام فى الارث .

أو حكما مثل ربه فتى .

(١) أى واحدا كان أو أكثر ، لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر .

(٢) وذلك على طريق المجاز المرسل بعلاقة الاطلاق ، وقيل ان ترك الخطاب لذلك من الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر . اذ هو على التحقيق من وضع المضمر موضع المظهر ، فقوله تعالى « ولو ترى » الظاهر فيه « ولو يرى كل أحد » .

● **وان كان بالعلمية(١) :**

فاما لاحضاره بعينه فى ذهن الســامع ابتداء باســم مختص(٢) به . كقوله تعــالى « قل هو الله أحد » ، وقول الشاعر :

أبو مالك قاصر ففــــره ⁂ على نفسه ، ومشيع غناه(٣)

وقوله :

الله يعــلم أنى ما تركت قتالهــم ⁂ حتى علوا فرسى بأشقر مزبد(٤)

واما لتعظيمه . أو لأهانته ، كمــا فى الكنى والألقاب المحمــودة والمذمومة(٥) .

---

(١) اى تعريف المســند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع متشخصاته . والعلم موضوع للشيء — وهو الذات مثلا — ولمتشخصاته فهى جزء من الموضوع له . والمراد بها العوارض اللازمه للذات من حيث هى ذات وهى التى لا تقوم الذات بدونها .

(٢) أى لاحضار المسند اليه بعينه وشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه . واحترز بهذا عن احضاره باسم جنســه نحو رجل عالم جاءنى ، فقد احضر باسم جنسه وهو « رجل » واما « عالم » فقد جيء بها لصحة الابتداء بالنكرة وقوله ابتداء أى لأول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد وهو راكب . وقوله باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره وان صح اطلاقه على غيره بوضــــع آخر كالأعلام المشــــتركة . واحترز به عن احضــــاره بضمير المتكلم او المخاطب والاشارة والموصـــول والمعرف بلام العهد الخارجى وبالاضافة . ومعنى الاحضار هنا الالتفات والتوجه ... وهذه القيود لتحقيق العلمية وهى ثلاثة قيود : احضــــاره بعينه وكونه ابتـــداء وكونه باسم مختص به . والا فالقيد الاخير مغن عما سبق لأنه متى احضر باسم مختص به كان ذلك الاحضار له بعينه ابتداء .

(٣) هو المتنخل الهذلى . (٤) هو للحارث بن هشام يعتذر به عن فراره يوم بدر . (٥) مثل ركب على . وهرب معاوية ، فالأول مأخوذ من العلو . والثانى من العوء وهو صريخ الذئب .

واما للكناية حيث الاســم صالح لها ، ومما ورد صالحا للكناية من غير باب المســند اليه قوله تعــالى « تبت يدا أبى لهب » ، أى جهنمى[(1)] .

(١) أى يؤتى بالمسند اليه علما للكناية عن معنى يصلح العلم له — أى لذلك المعنى بحسب معناه الأصلي قبل العلمية — نحو « أبو لهب فعل كذا » كناية عن كونه جهنميا ، فابو لهب بحسب الأصل مركب اضافى معناه ملابس اللهب أى النار ملابسة شديدة ومن لوازم ذلك كونه جهنميا فأطلق وأريد هذا اللازم فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الأول وهذا الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وأن لم يكن هو المستعمل فيــه اللفظ الى لازمه كاف فى الكناية ولا يتوقف على ارادة لازم ما استعمل فيــه اللفظ ... وقيــل ان الكناية هنا كما يقال : حاتم ويراد به لازم معناه بأن يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم الذى اشتهر اتصاف معناه به هو الجواد لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال رأينا «أبا لهب» لينتقل منه الى الملزوم وهو الشخص الكافر المعلوم . فالكناية على هــذا بالنظر للوضع الثانوى وهو العلمي .

فعلى القول الأول اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه للازم معناه . واما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل فى المعنى الأصلى ولا فى المعنى الثانوى وهو الذات المعينة وانما استعمل فى لازمهما ابتداء ، فحاتم قد استعمل ابتداء فى الجود اللازم للانسان المعروف وهو الطائى لينتقل منه الى كونه جوادا .. ويرد على القول الثانى أنه لو كان كذلك يكون حينئذ استعارة لا كناية ، لأنه قد استعمل لفظ حاتم فى غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد للمشابهة ، وان كان لعلاقة غيرها كالاطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا ، كما يرد عليه أنه لو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا الى كافر — والقصد أن الفعل صدر من غيره — وقولنا : ابو جهل فعل كذا مشيرا الى كافر لا يسمى أبا جهل . كناية عن الجهنمى ، ولم يقل به أحد . ومما يدل على فساد ذلك أيضا أن صاحب المفتاح وغيره مثلوا لهذه الكناية بقوله تعالى : تبت يدا أبى لهب ، ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر . وحيث كان كذلك لم يكن كناية عن الجهنمى الا على القول الأول ، اذ على الثانى لا يكون كناية عنه الا اذا كان المراد شخصا غير المسمي بأبى لهب ...

هذا والكناية هى عند المصنف استعمال اللفظ فى معناه ابتداء لينتقل منه للازمه ، وهى عند السكاكى استعمال اللفظ فى لازم معناه لينتقل منه الى الملزوم الذى هو معنى اللفظ الموضوع له .

واما للايماء الى وجه بناء الخبر[1] ، ونحو « ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين »[2] .

ثم أنه[3] ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر . كقوله :

ان الذى سمك لسماء بنى لنا   بيتنا دعائمه أعز وأطول[4]

ان الذين ترونهم خلانكم   يشفى صداع رؤوسكم أن تصرعوا

ترونهم : تظنونهم . تصرعوا : تهلكوا وتصابوا بالحوادث . . ففى البيت من التنبيه على خطئهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان فلانا وفلانا .

(1) أى الاشاره بصلة الموصول الى نوع الخبر . يعنى نأتى بالموصول والصلة للاشاره الى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك .

(2) أى صاغرين — ففيه ايماء الى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله « سيدخلون جهنم داخرين » هذا و « الوجه » فى كلام المصنف بمعنى الطريقة ، تقول عملت هذا العمل على وجه عملك أى على طريقته وقد فسر الخلخالى تبعا للشيرازى الوجه بالعلة والسبب . وهو خطأ لأن الاشاره الى العلة لا تطرد فى جميع الأمثلة ، بل هو ظاهر فى الآيتين ومشكل فى البيتين . وقد يقال : ما ذكره الشارح (السعد) من خطأ التفسير المذكور انما يتم لو كان هذا القائل رجع الضمير فى قوله « ثم أنه ربما » الى الايماء . وهو انما رجعه الى المسند اليه موصولا . وحينئذ فلا تخطئه .

(3) أى الايماء الى وجه بناء الخبر أو جعل المسند اليه موصولا كما سبق بيان احتمال ذلك . والصحيح أن الضمير يعود الى الايماء الى وجه بناء الخبر .

(4) هو الفرزدق . سمك : رفع . وهو يفتخر على جرير ببيته فى تميم . وأراد بالبيت بيت الشرف والمجد . ففى قوله « ان الذى سمك السماء » ايماء الى ان الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم . ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء أعظم منها وأرفع .

أو لشـأن غيره(١) نحـو « الذين كذبوا شـعيبا كانوا هم الخاسرين » .

قال السكاكى :

وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر(٢) ، كقوله :

ان التى ضربت بيتـا مهـاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول(٣)

وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله : ان الذين ترونهم — البيت .

وفيه نظر ، اذ لا يظهر بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق للخبر فرق . فكيف يجعل الأول ذريعة الى الثانى ؟ ، والمسـند اليه فى البيت الثانى(٤) ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد

---

(١) أى يجعل ذريعة الى تعظيم شأن غير الخبر . وفى الآية ايماء الى أن الخبر المبنى على الموصـول مما ينبىء عن الخيبة والخسران ، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذى لا يحسن معرفة الفقه قد ألف فيه ، أو غيره نحو ان الذى يتبع الشـيطان خاسر فالموصول فيه ايماء الى نوع الخبر المبنى عليه ، وفى ذلك الايماء تعريض بحقارة الشيطان .

(٢) أى يجعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى تحقيق الخبر أى جعله محققا ثابتا ، والمحقق له فى الحقيقة انما هو الصلة التى حصـل بها الايماء لا نفس الايماء .

(٣) البيت لعبدة بن الطبيب .. فان فى ضرب البيت بكوفة الجنـد والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق بناء الخبر مما ينبىء عن زوال المحبـة وانقطاع المودة ثم أنه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود فى مثل « أن الذى سمك السـماء » اذ ليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا ، فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر .

(٤) وهو « ان الذين ترونهم الخ » .

أن يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه[1] .

[illegible] بالاشارة :

فاما لتمييزه أكمل تمييز[2] لصحة احضاره فى ذهن السامع بوساطة الاشارة حسا ، كقوله :

هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه (من نسل شيبان بين الضال والسلم)[3]

وقوله (أى الحطيئة) :

اولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا

وقوله[4] :

واذا تأمل شخص ضيف مقبل متسربل سربال ليل أغبر
أوما الى الكوماء : هذا طارق نحرتني الأعداء ان لم تنحرى

---

(1) قال السعد فى المطول : وجواب هذا الاعتراض أن العرف والقرائن شاهدة صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا « ان الدين تظنونهم اخوانكم » كان فيه ايماء الى أن الخبر الذى عليه امر ينافى الاخوة ويباين المحبة .

(2) اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة لتمييز المسند اليه أكمل تمييز لغرض من الأغراض كالمدح وغيره .

(3) البيت لابن الرومى يمدح ابا الصقر وزير المعتمد . والضال : جمع ضالة وهو شجر السدر البرى . والسلم جمع سلمة وهو شجر ذو شوك من شجر البادية . « وفردا » نصب على المدح او الحال من الضمير ، يعنى أن قومه مقيمون بالبادية لأن فقد العز فى الحضر .

(4) الكوماء : الناقة العظيمة الضخمة . وقيل ان الأبيات فى مدح حاتم الطائى ، وتنسبان لابن المولى وهو شاعر من مخضرمى الدولتين .

وقوله[1] :

ولا يقيم على ضـــيم يراد به الا الأذلان : عير الحي والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثى له أحـــد

واما للقصد الى أن السامع غبى لا يتميز الشيء عنده الا بالحس

كقول الفرزدق :

أولئـــك آبائى فجئنى بمثلهـــم اذا جمعتنـــا يا جرير المجـــامع

واما لبيان حاله[2] فى القرب أو البعد أو التوسط ، كقولك : هذا زيد وذاك عمرو وذاك بشر • وربما جعـــل القرب ذريعـــة الى التحقير كقوله تعالى : « واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا ، أهذا الذى يذكر آلهتكم » ، وقوله تعالى « وما هـــذه الحياة الدنيا الا لهو ولعب » ، وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : « ماذا أراد الله بهذا مثلا » ؟ وقول عائشة ــ رضى الله عنها ــ لعبد الله بن عمرو بن العاص : يا عجبا لابن عمرو هذا ، وقول الشاعر[3] :

---

(١) هما للمتلمس خال طرفة . وهما من شواهد التقســـيم فى باب البديع كما سيأتى . والعير بفتح العين : الحمار . الرمة : القطعة من الحبل البالى ، يشج : بكسر . الضيم : المذلة والهوان .

(٢) اى حال المسند اليه . وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغـــة من حيث انها تبين أن هـــذا مثال للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ، ويبحث عنها علم المعانى من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على أى وجه كان . . ويقول عبد القاهر : علم البلاغة هو على الجملة بحيث ينتقى لك من علم الاعراب خالصه ولبه (ص ٣٤ من الدلائل) .

(٣) هو للهذلول العنبرى ، ونسبه المبرد فى كامله (٢٢ جـ ١) الى ابى مسلم الشـــيبانى رأت الشـــاعر امرأته وهو يطحن بالرحا لاضـــيافه فانكرت عليه ، والمتقاعس الذى يدخل ظهره ويخرج صدره ضد الأحدب .

تقـول ودقت نحرها بيمينهـا أبعـلى هذا بالرحا المتقاعس

وربما جعـل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعـالى « الم ذلك الكتاب » ذهابا الى بعد درجته ، ونحوه « وتلك الجنة التى أورثتموها » ، ولذا قالت : فذلكن الذى لمتننى فيه ، لم تقل (فهذا) — وهو حاضر — رفعا لمنزلته فى الحسن وتمهيدا للعذر فى الافتتان به . وقد يجعـل(١) ذريعة الى التحقير كما يقال : ذلك اللعين فعل كذا .

واما للتنبيه — اذا ذكر قبل المسند اليه مذكور وعقب بأوصاف — على أن ما يرد بعد اسم الاشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف ، كقول حاتم الطائى(٢) :

ولله صـعلوك يسـاور همه ويمضى على الأحداث والدهر مقدما
فتى طلبات لا يرى الخمص ترحة ولا شـبعة ان نالهـا عد مغنما
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت تيمم كبراهن ثمت صـمما
يرى رمحه ونبـله ومجنه وذا شطب عضب الضريبة مخذما
وأحناء سرج قاتر ولجـامه عتاد أخى هيجا وطرفا مسوما
فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه وان عاش لم يقعـد ضعيفا مذمما

---

(١) أى البعد . هذا وقد بقى من الأقسـام القسم الرابع وهو أن يقصد من القرب التعظيم بأن ينزل قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى « ربنا ما خلقت هذا باطلا » .

(٢) الصعلوك : الفقير . يساور : يغالب . الهم . الحزن أو الأمل والغاية . الطلبات بكسر اللام جمـع طلبة بالكسر أيضـا وهى ما يطلبه الانسان . الخمص : الجوع . ترحة : شقاء . المغنم : الغنيمة . تيمم : قصد . ثمت أى ثم . التصميم : العزم على الأمر . المجن : الترس . والشطب فى السيف : الخطوط فى متنه . العضب : القاطع . الضريبة : حد السيف . المخذم : القاطع . أحناء السرج جمع حنو بكسر الحاء وهو اسم لكل من قربوسيه المقدم والمؤخر القاتر : السرج الجيد الواقع على الظهر ، العتاد : ما تعده لأمر من الأمور . الهيجا : الحرب . الطرف بكسر الطاء : الجواد الكريم الأصل . المسوم : من سـام الخيل ارسلها للرعى أو للاغارة .

فعدد له كما ترى خصالا فاضلة من المضاء على الأحداث مقدما ، والصبر على ألم الجوع ، والأنفة من أن يعد الشبعة مغنما ، ونيل كبرى المكرمات ، والتأهب للحرب بأدواتها . ثم عقب ذلك بقوله (فذلك) فأفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر بعده .

وكذا قوله تعالى : « أولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون » . أفاد اسم الاشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح[1] .

واما لاعتبار آخر مناسب[2] .

وان كان باللام[3] :

---

(١) فقد عقب المشار اليه وهو « الذين يؤمنون » بأوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على أن المشار اليهم أحقاء بما يرد بعد « أولئك » وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة .

(٢) مثل تنزيل المعقول منزلة المحسوس نحو « تلك عقبى الذين اتقوا » ، و « ذلك هو النبل والترف » . ومثل تنزيل الغائب منزلة الحاضر ، ومثل الاعتبارات التى ستأتى فى وضع اسم الاشارة المظهر موضع المضمر .

(٣) اى تعريف المسند اليه باللام ، وقبل المعرف هو « أل » ... هذا ولام التعريف على قسمين :

١ ــ لام العهد الخارجي وتحتها أقسام ثلاثة : صريح بأن تقدم له ذكر صراحة ــ وكنائى بأن تقدم له ذكر كناية ــ وعلمى بأن لم يتقدم له ذكر أصلا لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضرا أو لا ، ويسميها النحويون اذا كان مدخولها معلوما حاضراً لام العهد الحضوري ، وان كان غير حاضر لام العهد الذهنى . =

فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك[1] ، كما اذا قال لك قائل : جاءنى رجل من قبيـلة كذا ، فتقول .. ما فعـل الرجل ؟ ، وعليه قوله تعالى : « وليس الذكر كالأنثى » ، أى وليس الذكر الذى طلبت[2] كالأنثى التى وهبت لها .

= ٢ ـ لام الحقيقة وتشمل أربعة أقسام : لام الحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الجنس ـ ولام العهد الذهنى ـ ولام الاستغراق الحقيقى ـ ولام الاستغراق العرفى .. فان اشير بها للحقيقة من حيث هى فهى لام الحقيقـة أو الجنس ، وان أشـير بها الى الحقيقـة فى ضمن فرد مبهم فهى لام العهـد الذهنى ، وان أشـير بها الى الحقيقـة فى ضمن جميـع الأفراد فهى للاستغراق .

فاقسام اللام سبعة . وقيل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر ، وقيل الأصل لام العهد الخارجى ، وقيل لام الاستغراق ، وقيل الجميع أصول .

(١) أى للاشارة الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين او جماعة . يقال : عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته ، وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية .. فهى للدلالة على معين فى الخـارج وأما الحقيقة فهى معينة فى الذهن .

(٢) أى الذى طلبته امرأة عمران ، فالأنثى اشارة الى ما تقدم ذكره صريحا فى قوله تعالى : « قالت رب انى وضعتها أنثى » لكنه ليس بمسند اليه ، والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى « رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا » فان لفظ « ما » وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحـرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو المسـند اليه .

هـذا وقد يستغنى عن ذكره صريحا أو كناية ، وذلك لتقدم علم المخاطب به بالقرينة سواء كان حاضرا أم لا نحو خرج الأمير اذا لم يكن فى البلد الا أمير واحد . فالعهد الحضورى والعلمى من أقسام العهد الخارجى لتحقق المشار اليه باللام خارجا .

واما لارادة نفس الحقيقة[1] ، كقولك : الرجل خير من المرأة ، والدينار خير من الدرهم ، ومنه قول أبى العلاء المعرى :

والخل كالمـاء : يبدى لى ضمائره   مع الصـفاء ، ويخفيها مع الكدر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : « وجعلنا من المـاء كل شيء حي » ، أي جعلنا مبدأ كل شيء حي هـذا الجنس الذى هو المـاء ، روى أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من المـاء والجن من نار خلقها منـه ، وآدم من تراب خلقه منـه .. ونحوه : « أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة » .

* * *

والمعرف باللام[2] قد يأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقته

---

(١) ليس المراد من الحقيقة المـاهية الموجودة فى الخارج بل مفهوم المسمى من غير اعتبار لمـا صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد . ومن ذلك : اللام الداخلة على المعرفات نحو : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، لأن التعريف للماهية ، واللام الداخلة على القضية الطبيعية نحو : الحيوان جنس .. وهنا نظر لأن لام الاستغراق ولام العهد الذهنى اعتبر فيهمـا الأفراد مع أنهما من أقسـام لام الحقيقة واعتبار الأفراد ينافى عدم اعتبارها، وأجيب بعدم ملاحظـة الأفراد فيها بالنظر لذات الكلام وقطـع النظر عن القرائن ، وذلك صادق بأن لا تعتبر الأفراد أصلا كما فى لام الحقيقة أو تعتبر بواسـطة القرائن كالعهد الذهنى والاستغراق ..

(٢) أى لام الحقيقة كما فى المطول لا اللام مطلقا ، يعنى مطلق اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد ما مبهم موجود من الحقيقة لمطابقة ذلك الواحد للحقيقة باعتبار كونه معهوداً فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطـابقا اياها ، وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة ــ كما فى لام الحقيقة ــ من حيث هى هى ، بل من حيث الوجود ، ولا من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد كما فى الاستغراق بل بعض غير معين .

الحقيقة كقولك : ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج[1] وعليه قول الشاعر[2] :

ولقد أمر على اللئيم يسبني (فمضيت ثمت قلت لا يعنيني)

وهذا يقرب في المعنى من النكرة[3] ، ولذلك يقدر يسبني وصفا للئيم لا حالا .

---

(١) واذا كان هناك عهد في الذهن فلو كان هناك عهد خارجي كانت ال للعهد الخارجي .. ومن أمثلة هذا النوع ايضا : وأخاف أن يأكله الذئب .

(٢) هو عميرة بن جابر الحنفي . والبيت في شواهد الجملة الحالية .

(٣) أي المعرف بلام العهد الذهني في المعنى كالنكرة أي بعد اعتبار القرينة واما قبل اعتبارها فليس كالنكرة اذ هو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن .

وهو من جهة اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها وعطف بيان من المعرفة عكسه واسم كان ومفعولا أول لظن . وانما قال « كالنكرة » ، لما بينهما من تفاوت ما ، وهو أن النكرة مثل : ادخل سوقا ، معناها بعض غير معين من جملة أفراد الحقيقة ، والمعرف بلام العهد الذهني معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر ، فالمجرد من اللام نحو « سوق » وذو اللام نحو « السوق » بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى نفسيهما مختلفان ، وهذا الفرق بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر أما ان كانت موضوعة للماهية فالفرق أن تعين الماهية وعهديتها معتبر في مدلول المعرف بلام العهد الذهني وغير معتبر في مدلول النكرة وأن كان حاصلا ، فالفرق بينهما كالفرق بين اسم الجنس المنكر كأسد وعلم الجنس كاسامة . واعلم أن النكرة سواء كانت موضوعة للفرد المنتشر أو للمفهوم فهي لا توجد الا في الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له .. هذا ولكون المعرف بلام العهد الذهني في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله « ولقد أمر على اللئيم يسبني » .

وقد يفيـد الاستغراق ، وذلك اذا امتنع حمـله على غير الأفراد وعلى بعضها دون بعض كقوله تعالى : « ان الانسـان[1] لفى خسر الا الذين آمنوا » •

والاستغراق ضربان :

حقيقى[2] كقوله تعالى : « عالم الغيب والشهادة » أى كل غيب وشـهادة •

---

(١) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها المـاهية من حيث هى هى ، ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الأفراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سـكت عن ذكره ، ودخوله فرع العموم الذى يدل على الاسـتغراق ، وما ذكر شرط بالنسـبة للاستثناء المتصل لا مطلقا .

فاللام التى لتعريف العهـد الذهنى ، والتى للاسـتغراق ، هى لام الحقيقة حملت على ذكرنا بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا ان الضمير فى قوله : « يأتى » « وقد يفيد » عائد الى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة ، فالمنظور له فى الكل الحقيقة دون بعض الأفراد أو كلها . وأما لام العهد الخارجى فهى قسم برأسها أصل لكل خارجى .. هذا ولابد فى لام الحقيقة من أن يقصد بها الاشاره الى المـاهية باعتبار حضورها فى الذهن ليتميز اسم الجنس المعرف كالرجعى عن أسماء الأجناس النكرات كرجعى مثلا ، فالاشارة بها الى المـاهية لا باعتبار حضورها فى الذهن وان كانت حاضرة فيه ضرورة أنها موضوعة لها ولا يضع الواضع لفظا لمعنى الا اذا كان حاضرا فى ذهنه ، واذا اعتبر الحضور فى الذهن فوجه الفرق بينهـا وبين المعرف بلام العهد الخارجى العلمى أن لام العهد اشارة الى حصـة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الأفراد هـذا .. والفرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرف أن الأول يدل على التعين والحضور الذى هو جزء المسمى بجوهر اللفظ والثانى يدل على ذلك بالآلة .

(٢) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة .

وعرفي[1] كقولنـــا « جمع الأمير الصاغة » اذا جمع صاغة بلده أو أطراف مستلكته فحسب ، لا صاغة الدنيا[2] .

واستغراق المفرد أشـــمل من اســتغراق الجمع[3] ، بدليل أنه لا يصـــدق « لا رجل في الدار » في نفي الجنس اذا كان فيهـــا رجل أو رجلان ، ويصـــدق « لا رجال في الدار[4] » .

ولا تنافي بين الاستغراق وافراد اسم الجنس[5] :

---

(١) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف .

(٢) قيل المثال مبني على مذهب المـازني القائل ان « أل » الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول معرفة لا موصـــولة ، والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصـــولة .

وفيه نظر لان الخـلاف انما هـــو في اسم الفـاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره ، نحو : المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا هذه الصفة فعل في صورة الاسم — وأل لا تدخل على الفعل — فلابد فيه من معنى الحدوث لانه معتبر في الفعل . ولو سلم جريان الخلاف في اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث او الثبوت فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره كالاضافة والموصول فان الموصول أيضا مما يأتي للاســـتغراق نحـــو « اكرم الذين يأتونك الا زيدا » و « اضرب القائمين الا عمرا » .

(٣) وكذلك من استغراق المثنى بمعنى انه يتناول كل واحد واحد من الأفراد والمثنى انما يتناول كل اثنين اثنين والجمع انما يتناول كل جماعة جماعة .

(٤) وهذا في النكرة المنفية مسلم ، وأما في المعرف باللام فليس مسلما لان الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد ، فيكون الجمع المعرف باللام مساويا في الاستغراق ، ولا فرق الا في المفرد المستغرق فلا يستثنى منه الا الواحد بخلاف الجمع المســـتغرق فيستثنى منه الواحد والمثنى والجمع .

(٥) لمـا كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن أفراد الاســم يدل على وحدة معناه والاســـتغراق يدل على تعدده وهما متنافيان ، قال الخطيب « ولا تنافى » ، وشرح عدم المنافاة .

لأن الحرف انما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الواحدة والتعدد ولأنه بمعنى كل الافرادى لا كل المجموعى ، أى معنى قولنا الرجل : « كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال »(١) ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع ، وللمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضا .

* * *

فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام :

اما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ، ونحوه علم الجنس كأسامة .

واما فرد معين وهو العهد الخارجى ، ونحوه العلم الخاص كزيد .

واما فرد غير معين وهو العهد الذهنى ونحوه النكرة كرجل .

واما كل الأفراد وهو الاستغراق ، ونحوه لفظ كل مضافا الى النكرة كقولنا : كل رجل .

* * *

---

(١) الجواب الأول بتسليم أن الوحدة تنافى التعدد والثانى يمنع تنافيهما .. وخلاصة الجواب الأول أن الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف انما يدخل على الاسم المفرد مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة والتعدد وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى .

والجواب الثانى يرجع الى أن المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ، ولأجل كونه بمعنى كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع وأن حكاه الاخفش فى نحو « أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض » نظرا لكون أل للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحققه .

وقد شكك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا[1] :

ثم أختار[2] ـ بناء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير ـ أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجه الخطابية ، اما لكون الشيء حاضرا في الذهن لكونه محتاجا اليه على طريق التحقيق أو التهكم ، أو لأنه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقين[3] ، واما لأنه لا يغيب عن الحس على أحد الطريقين لو كان معهودا .

وقال[4] :

---

(١) قال السكاكي : « ان قصد به ـ أي بالمعرف بلام الحقيقة ـ الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم تتميز من أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعي وذكرى والرجعي والذكرى ، وأن قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد » (ص ٩٣ من المفتاح) . وجوابه أنا لا نسلم عدم تميزه عن تعرف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد الى فرد معين او اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية المفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة . وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه .. وقال السكاكي في تتمة كلامه : « وأن قصد بتعريف الحقيقة » الاستغراق لزم في اللام كونها موضوعة لغير التعريف ولزم مع ذلك أن يكون الجمع بينها وبين لفظ المفرد جمعا بين المتنافيين ... وكل ذلك على ما يرى فاسد ، والأقرب ـ بناء على قول بعض ائمة اصول الفقه أن اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير ـ هو أن يقال : المراد بتعريف الحقيقة أحد قسمى التعريف وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية الخ .

(٢) اى السكاكي .

(٣) اى التحقيق أو التهكم .

(٤) أى السكاكي . اى أن لام الاستغراق موضوعة في أصلها للحقيقة من حيث هى فتصلح من أصلها للاستغراق ولغيره بحسب اختلاف المقامات . وهذا جواب من السكاكي عن تشكيكه في الاستغراق بعد جوابه =

« الحقيقـــة من حيث هي هي لا واحـــدة ولا متعددة ، لتحققها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى ، وان كانت لا تنفك في الوجود عن أحدهما ، فهي صالحة للتوحد والتكثر . فكون الحكم استغراقا أو غير اســتغراق الى[1] مقتضى المقام : فاذا كان خطابيا[2] مثل « المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم » حمل المعرف باللام ــ مفردا كان أو جمعا ــ على الاســتغراق ، بعلة ايهام أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتســاويين ، واذا كان استدلاليا حمل على أقل ما يحتمل وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع »[3] .

= عن تشكيكه في تعريف الحقيقة ، ومبناه على ادخال لام الاستغراق في لام العهد لان الاستغراق لا يجـوز أن يكون معنى اللام .. ورأيي أن رأى السكاكي في اللام أقرب الى البلاغة وأبعد عن اصطلاحات المنطق والنحو التي لا طائل تحتها .

(١) خبر « فكون » ، أي راجع الى مقتضى المقام .

(٢) المقام الخطابي هو الذي يكتفى فيه بالظن ، والاســتدلالي هو الذي يطلب فيه اليقين .

(٣) مثل حصل الدرهم وحصل الدراهم ، فيجعل الأول على درهم واحد والثاني على ثلاثة ، لأن هذا هو المتيقن فيهما .

خلاصة للام التعريف وأقسامها :

اللام المعرفة تأتي : للعهد الخارجي ، والحقيقة ، والعهد الذهني ، والاستغراق :

١ ــ أما لام العهد الخارجي :

فهي التي يراد بمدخولها معين في الخـــارج فردا أو أكثر ، وتعين مدخولها اما : لتقدم ذكره صريحا أو كناية ، واما لتقدم العلم به ســواء كان حاضرا أو غير حاضر .

فالذكر الصريح مثل « فأرسلنا الى فرعون رســولا فعصى فرعون الرسول » ، والكنائي مثل « وليس الذكر كالأنثى » فان الذكر لم يتقدم ذكره صريحا بل كناية في قوله تعالى « نذرت لك ما في بطني محررا » فان ما محتمل للذكر والأنثى ولكن بانضمام قيد التحرير اليه صــار مرادا به الذكر .. ومثال التقدم العلمي وهو مشاهد حاضر أغلق الباب لداخل =

= عليك . والعلمى الغير المشاهد « اذ هما فى الغار » .. فالمعرف بلام العهد الخارجى نظير ضمير الغائب فى وجوب تقدم مدخولها . وهو أيضا نظير علم الشخص فى الدلالة على فرد معين فى الخارج . والفرق بينهما (علم الشخص والمعرف باللام هذه) ان التعيين فى علم الشخص مستفاد من اللفظ وفيه من اللام .

٢ ــ ولام الحقيقة :

هى التى يراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى ، اى بقطع النظر عن الأفراد وتسمى لام الجنس والطبيعة نحو الرجل خير من المرأة والانسان حيوان ناطق ولكلمة ما دل على معنى مفرد .. والمراد من الحقيقة هنا ما يفهم من اللفظ سواء كان له تحقق فى الخارج بتحقق أفراده كما قدمنا أو فى الذهن فقط نحو : العنقاء والغول .

٣ ــ ولام العهد الذهنى :

هى التى يراد بمدخولها الحقيقة لا من حيث هى بل باعتبار تحققها فى فرد مبهم غير معين لا فى الذهن ولا فى الخارج ، نحو أطعم المسكين صدقة الفطر فانه ليس المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى لأن الحقيقة لا تطعم ، ولا فردا معينا لأن الغرض أنه لا عهد ولا تعين له فى الخارج ولا فى الذهن ، كما أنه ليس المراد الحقيقة باعتبارها فى جميع الأفراد لاستحالته ؛ بل المراد بعض من الأفراد غير معين فلفظ أطعم قرينة على ارادة الفرد المبهم . ومما الفت نظرك اليه هنا أن المعرف باللام فى هذا القسم بالنظر للقرينة مساو للنكرة فى دلالة كل منهما على فرد مبهم وبالنظر الى لفظه وقطع النظر عن القرينة هو معرفة لفظا ومعنى ، أما لفظا فلوجود اللام المعرفة واما معنى فلأنه حينئذ دال على الحقيقة وهى واحدة معينة لا تعدد فيها .. فاللام مشيرة أبدا الى الحقيقة فى ضمن الفرد عند ارادته والحقيقة معينة ، ومن ثم جاز معاملته معاملة النكرة نظرا الى القرينة ومعاملته معاملة المعرفة نظرا للفظ والمعنى بقطع النظر عن القرينة ، ولهذا تراهم يقولون فى قول الشاعر : ولقد أمر على اللئيم يسبنى . الخ : ان جملة يسبنى يجوز اعرابها حالا نظرا لأن اللئيم معرفة ، وصفة لأنها نكرة نظرا للقرينة .

٤ ــ ولام الاستغراق :

هى التى يراد بها الحقيقة من حيث وجودها فى جميع الأفراد ، =

. . . .

= والاستغراق قسمان حقيقى وعرفى ، فالحقيقى أن تراد الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد التى يتناولها اللفظ بحسب الوضع نحو « ان الابرار لفى نعيم » ، والعرفى أن تراد الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد التى التناولها اللفظ بحسب العرف نحو جمع الأمير الصاغة .

ولكن السكاكى بعد أن ذكر هذه الأقسام فى باب المسند اليه ، قال فى باب المسند : والقول بكون اللام لتعريف الحقيقة أو الاستغراق مشكل ، فأورد اعتراضا على كونها لتعريف الحقيقة واعتراضا آخر على كونها للاستغراق ، أما حاصل الاعتراض الأول فانه قال اذا أريد بكونها لتعريف الحقيقة أنها لتعريف الحقيقة من حيث هى بقطع النظر عن حضورها فى الذهن لزم أن تكون اسماء الأجناس المصادر المجردة من أل معارف نحو ذكرى ورجعى وضرب وقتل لأنها موضوعة للحقيقة باتفاق ، واذا لم يتميز اسم الجنس المجرد من أل عن المقترن بها يكون معرفة وكونه معرفة باطل بدليل انه لا يصح فى الاستعمال العربى وصفة بالمعرفة ، فلا يقال رجع رجعى السريعة أو البطيئة ، وانما تعرضت لأسماء الاجناس المصادر دون غير المصادر نحو رجل لأن الأمر هين فى مثل رجل . فانه قيل أنه وضع للفرد المنتشر بناء عليه فلا تعين فى مدلوله .

فان فرق بين اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة والمجرد منها بأن الأول موضوع للماهية باعتبار حضورها فى ذهن السامع وأن التعيين فيها مقصود ملحوظ بخلاف المجرد منها فان التعيين فيه حاصل غير مقصود ، والفرق واضح بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد — أن فرق بينهما بذلك كان الفرق صحيحا ولكن يشكل الأمر من ناحية أخرى . وهى انه لا يكون هناك حينئذ فرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجى العلمى ، فان كلا منهما أشير به الى معهود فى الذهن .. هذا هو أشكال السكاكى بايضاح .

وقد أجاب عنه بعض الكاتبين فى الفرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجى العلمى بأن مدلول لام العهد الخارجى فرد معين فى الخارج ومدلول لام الحقيقة الملحوظة ذهنا ، والفرق واضح بين المدلولين .

ولكن السكاكى سلك فى حل هذا الاشكال مسلكا آخر ، وأجاب عن هذا الاعتراض الوارد على كون اللام لتعريف الحقيقة أن اللام لتعريف =

=

العهد مطلقا وتعريف الحقيقة من قبيل التعريف العهدى وذلك لان تعريف العهد معناه الدلالة على ما هو حاضر فى ذهن الســامع معهود بين المتكلم والمخاطب عهدا تحقيقيا او تقديريا تنزيليا ، فالعهد التحقيقى أن يتقدم ذكر مدلولها صريحا أو كناية او يتقدم العلم به وتسمى اللام حينئذ لام العهد الخارجى . والعهد التقديرى التنزيلى هو الا يتقدم ذكر مدخولها لا صريحا ولا كناية ولا يتقدم العــلم به ولكنه منزل منزلة المعهود فى ذهن الســامع لاعتبارات خطابية يأتى تفصيلها وهذا العهد يسمى التعريف فيه بتعريف لام الحقيقة سواء أريد بمدخولها الحقيقة من حيث هى أوفى ضمن فرد مبهم .

وتسمى اللام حينئذ لام العهد الذهنى فلام الحقيقة والعهد الذهنى تسميان بلام العهد الذهنى على رأى السكاكى وهى لم يشر بها الى تعيين مدخولها فى ذهن السامع على سبيل التحقيق بل على سبيل تنزيله منزلة المعهــود فى ذهن السامع ولا عهد فى الواقع . ولكى ينكشف لك مذهب السكاكى انكشافا أكثر أذكر ما قاله الشــيرازى ــ : فالفرق بين اســم الجنس المنكر والمعرف انك اذا قلت جاء رجل كنت قد احدثت فى ذهن السامع شــيئا ما كان حاضرا فيه ولا مقدرا حضوره بوجه من الوجوه الخطابية الآتية ، واذا قلت جاء الرجل أو جاء الحبيب مثلا من غير أن يتقدم له ذكر ولا علم كنت قد أشرت الى موجود فى ذهنه حاضرا على وجه الفرض والتقدير ، فاسم الجنس المعرف تعريف الحقيقة زاد على مفهوم غير المعرف منه بهــذا القدر من التعيين وهو فرض وجوده الخطابى ، وبهــذا القدر من التعيين استحق اسم التعريف .. والوجوه الخطابية التى تجعل مدخول لام الحقيقة حاضرا فى الذهن على وجه الفرض والتقدير ترجع لأمور كثيرة : منها أن يكون محتاجا اليــه على طريق التحقيق أو التحكيم نحو الدينار خير من الدرهم والمســلم حضر يريد غير معين تهكما به حيث لا يعمل بمقتضى الاســلام ، أو أن يكون عظيم الخطر معقودا به الهمم نحو والذين آتيناهم الكتــاب والحكم والنبــوة ، أو يكون حاضرا لا يغيب عن الحس نحو جاء الحبيب .

هذا هو اعتراض السكاكى الذى أورده على كون اللام لتعريف الحقيقة وهذا هــو جوابه عنــه وجواب غيره .. أما اعتراضــه على كون اللام للاستغراق فقد قال : أن القول بكون اللام للاستغراق يلزم عليه الجمع بين المتنافيين وذلك بأن اللام تدل حينئذ على التعدد والمفرد الداخلة عليه على الوحدة ، والتعدد والوحدة متنافيان ، وقد أجاب عن هذا الاعتراض بأن =

● وان كان بالاضافة (١) :

فاما لأنه ليس للمتكلم الى احضاره فى ذهن السامع طريق أخصر منها كقوله[٢] :

= الاستغراق ليس مستفادا من المعرف باللام بطريق الوضع وانما يفهم من المقام ، فان الحقيقة من حيث هي ليست متوحدة لتحققها مع التعدد ولا متعددة لتحققها مع الوحدة اذ كانت ليست للتعدد فقط ولا للتوحد فقط .

فكون الحكم المحكوم به على مدخول اللام مستغرقا لجميع أفراده وغير مستغرق يرجع الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بالظن حمل الحكم على الاستغراق وأن المراد بمدخولها العام سواء كان مدخولها مفردا نحو المؤمن غير كريم أو جمعا نحو المؤمنون هينون لينون فالمقام هنا خطابى لأن هذه الأمثلة من القضايا المقبولة من جهة الشرع وهنا أريد بمدخولها الاستغراق والحكم ثابت لجميع الأفراد بسبب أن المتكلم يلقى فى خيال السامع أن تخصيص الحكم ببعض المؤمنين دون بعض مع تحقق حقيقة الايمان فى كل منهما ترجيح لأحد المتساويين بلا مرجح ، فوجب الحمل على الاستغراق من أجلها .

أما اذا كان المقام استدلاليا ، فيحمل مدخول اللام على المتيقن وهو الواحد فى المفرد والثلاثة فى الجمع نحو حصل الدرهم ، فيراد من الدرهم واحد فقط ، وحصل الدراهم ويراد الثلاثة فقط .

وقد أجاب صاحب الايضاح عن هذا الاعتراض الثانى بجوابين الاول بالمنع والثانى بالتسليم ، أما جواب المنع فحاصله أن المراد بالعموم المدلول عليه باداة الاستغراق الكل الافرادى لا الكل المجموعى ، والفرق بينهما أن يراد من مدخول اللام كل واحد بدلا عن الافراد لا كل واحد مجتمع مع الآخر ، وهذا لا ينافى الوحدة فى المدلول ، وأما الكل المجموعى فيراد فيه الفرد مجتمعا مع الآخر ، وهذا الذى ينافى الوحدة فى المدلول وهو غير المراد . وجواب التسليم : سلمنا فرضا أن الوحدة هنا تتنافى مع التعدد ، فان أداة الاستغراق تدخل على المفرد مجردا عن الوحدة والتعدد ، فيصلح لأن يراد الحقيقة فى ضمن الجميع .

(١) اى تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف .

(٢) البيت لجعفر بن علبة الحارثى وهو من مخضرمى الدولتين ، شاعر مقل غزل فارس مذكور فى قومه . . اليمانين : جمع يمان . مصعد : =

هواى مع الركب اليمانين مصعد　　جنيب ، وجثمانى بمكة موثق

واما لاغنائها عن تفضيل متعذر أو مرجوح لجهة[١] ، كقوله[٢] :

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم　　أسود لها فى غيل خفان أشبل

وقوله[٣] :

قومى هم قتلوا (أميم) أخى　　فاذا رميت يصيبنى سهمى

واما لتضمنها[٤] تعظيما لشأن المضاف اليه كقولك « عبدى

= مبعد ذاهب فى الأرض . الجنيب : المجنوب . المستتبع الذى يتبعه قومه ويقدمونه امامهم . الجثمان : الشخص . الموثق : المقيد .

والشاهد فى قوله « هواى » أى مهوبى ، فالاضافة أخصر من الذى أهواه ونحوه والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن وحبيبه على الرحل ، ولفظ البيت خبر معناه التأسف والتحسر على بعد الحبيب .

(١) المتعذر مثل اجتمع أهل الحق على كذا . والمرجوح أو المتعسر مثل أهل البلد فى رفاهية .

(٢) البيت لمروان بن أبى حفصة الشاعر يمدح معن بن زائدة الشيبانى ، وبنو مطر قومه بطن من شيبان . خفان : مأسدة قرب الكوفة . . الأشبل جمع شبل وهو ولد الأسد . والشاهد فى قوله : بنو مطر فالاضافة هنا تغنى عن التفصيل وتعداد أسمائهم .

(٣) هو الحارث بن وعلة الجرمى ، وهو شاعر جاهلى غير الحارث ابن وعلة الشيبانى . وأميم منادى وهى التى كانت تحضه على الأخذ بثأر أخيه من قومه . . والشاهد فى الاضافة هنا قوله « قومى » ، لاغنائها عن تفصيل مرجوح .

(٤) أى الاضافة .

حضر » فتعظم شأنك ، أو لشأن المضاف كقولك « عبد الخليفة ركب » فتعظم شأن العبد . أو لشأن غيرهما[1] كقولك « عبد السلطان عند فلان » ، فتعظم شأن فلان . أو تحقيرا[2] نحو ولد الحجام حضر .

واما لاعتبار آخر مناسب[3] .

● تنكير المسند اليه :

وأما تنكيره[4] : فللافراد[5] كقوله تعالى « وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى » .. أى فرد من أشخاص الرجال .

أو للنوعية[6] ، كقوله تعالى « وعلى أبصارهم غشاوة » ، أى

---

(١) أى غير المضاف والمضاف اليه .

(٢) أى أو لتضمن الاضافة تحقيرا : للمضاف كالمثال ، أو للمضاف اليه نحو « ضارب زيد حاضر » أو لغيرهما نحو « ولد الحجام جليس زيد » .

(٣) كتضمن الاضافة تحريضا على اكرام أو اذلال أو نحوهما نحو صديقك أو عدوك بالباب ، ومنه قوله تعالى « لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده » فانه لما نهيت المرأة عن المضار أضيف الولد اليها استعطافا لها عليه ، وكذا الوالد . أو لتضمنها استهزاء أو تهكما نحو « ان رسولكم الذى أرسل اليكم لمجنون » الى غير ذلك من الاعتبارات .. وبذلك ينتهى بحث تعريف المسند اليه .

(٤) أى الاتيان به نكرة سواء كان مفردا أو مثنى أو جمعا .

(٥) أى القصد الى فرد مما يقع عليه اسم الجنس .. هذا ودلالة النكرة على المفرد ظاهرة اذا قلنا انها موضوعة للفرد المنتشر ، أما اذا قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث هى فافادتها الأفراد باعتبار الاستعمال الأصل لأن الحقيقة يكفى فى تحققها فرد واحد .

(٦) أى القصد الى نوع منه ، لأن التنكير كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا .

نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس ، وهو غطاء التعامى عن آيات الله[1] .

ومن تنكير غير المسند اليه للافراد قوله « ضرب الله مثلا رجلا ، فيه شركاء متشاكسون ، ورجلا سلما لرجل »[2] ، ولنوعية قوله تعالى « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » ، أى نوع من الحياة مخصوص ، وهو الحياة الزائدة ، كأنه قيل « ولتجدنهم أحرص الناس — وان عاشوا ما عاشوا — على أن يزدادوا الى حياتهم فى الماضى والحاضر حياة فى المستقبل ، فان الانسان لا يوصف بالحرص على شىء الا اذا لم يكن ذلك الشىء موجودا لله حال وصفه بالحرص عليه ، وقوله تعالى « والله خلق كل دابة من ماء » يحتمل الافراد والنوعية ، أى خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه[3] .

أو للتعظيم والتهويل . أو للتحقير[4] ، أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه الى حد لا يمكن معه أن يعرف ، كقول ابن أبى السمط[5] :

(فتى لا يبالى المدلجون بنوره الى بابه ألا تضىء الكواكب)
له حاجب فى كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب

---

(١) وفى المفتاح ان التنكير للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك .

(٢) الشاهد فى تنكير « رجلا » للافراد ، وغير مسند اليه ، ومتشاكسون اى مختلفون متنازعون . « وسلما » اى خالصا .

(٣) فتنكير : كل من « دابة » و « ماء » يحتمل الافراد او النوعية وكل منهما ليس مسندا اليه .

(٤) اى تنكير المسند اليه قد يكون للتعظيم أو للتحقير .

(٥) فى زهر الآداب أن البيت لابى السمط بن ابى حفصة وجده مروان بن ابى حفصة الأكبر .
ومثله :
ولله منى جانب لا أضيعه وللهو منى والخلاعة جانب
والحاجب : المانع . يشين : يعيب .

أى له حاجب أى حاجب ، وليس له حاجب ما .

أو للتكثير كقولهم « ان له لابلا » و « ان له لغنما »[1] ، يريدون الكثرة . وحمل الزمخشرى التنكير فى قوله تعالى « قالوا أن لنا لأجرا » عليه[2] .

أو للتقليل كقوله تعالى « وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها ، ومساكن طيبة فى جنات عدن ، ورضوان من الله أكبر » ، أى وشىء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله ، لأن رضا الله سبب كل سعادة وفلاح ، ولأن العبد اذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر فى نفسه مما وراءه من النعم وانما تهنأ له برضاه ، كما اذا علم بسخطه تنغصت عليه ولم يجد لها لذة وان عظمت .

وقد جاء التعظيم والتكثير جميعا[3] ، كقوله تعالى « وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك » ، أى رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام وأعمار طويلة ونحو ذلك .

والسكاكى لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير والتقليل . ثم جعل التنكير فى قولهم « شر أهر ذا ناب » للتعظيم ، وفى قوله تعالى

---

(١) هذا من تنكير غير المسند اليه ، الا اذا نظرنا الى أن اسم ان أصله المبتدأ .

(٢) أى على التكثير . هذا والفرق بين التكثير والتعظيم أن التكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى قوله « ان لنا لابلا » أو تقديرا كما فى قوله تعالى « ورضوان الله أكبر » ، واما التعظيم فبحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة وكذا التحقير والتقليل .

(٣) وقد ينكر للتحقير والتقليل معا مثل « حصل لى منه شىء » أى شىء حقير قليل .

« ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك » لخلافه[١] . وفي كليهما[٢] نظرا أما الأول فلما سيأتي[٣] ، وأما الثاني فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة ، لأنها اما من قولهم « نفخت » الريح اذا هبت أي هبة ، أي من قولهم « نفح الطيب » اذا فاح أي فوحة كما يقال شمة ، واستعماله بهذا المعنى[٤] في الشر استعارة اذ أصله أن يستعمل في الخير ، يقال « له نفحة طيبة » أي هبة من الخير[٥] .. وذهب[٦] أيضا الى أن قوله تعالى « يا أبت انى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن » بالاضافة ، اما للتهويل أو لخلافه[٧] . والظاهر أنه لخلافه واليه ميل الزمخشري ، فانه ذكر ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه ، حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به ، ولكنه قال : « انى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن » ، فذكر الخوف والمس ونكر العذاب .

وأما التنكير في قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) فيحتمل

---

(١) أي للتحقير ، راجع ص ٨٣ من المفتاح .. والمثل « شر أهر ذا ناب » يضرب في ظهور امارات الشر ومخايله . وذ الناب : السبع والمراد به هنا كلب .

(٢) اى فى كلا الجعلين .

(٣) اى فى بحث تقديم المسند اليه .

(٤) وهو أن تكون « نفحة » من « نفح الطيب » .

(٥) وجواب الاعتراض على كلام السكاكي في « نفحة » أنه ان أراد أن لبناء المرة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لأنه مما يقبل الشدة والضعف ، وان أراد أن التحقير المستفاد من الآية مفهوم من بناء المرة ونفس الكلمة بحيث لا مدخل للتنكير أصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في « نفحة من عذاب » وبينه في نفحة العذاب بالاضافة .

(٦) اى السكاكي .

(٧) اى للتحقير .

النوعية والتعظيم ، أى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة ، لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا ، أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص ، فان الانسان اذا هم بالقتل تذكر الاقتصاص فارتدع فسلم صاحبه من القتل وهو من القود ، فتسبب لحياة نفسين .

ومن تنكير غير المسند اليه للنوعية (وأمطرنا عليهم مطرا) ، أى وأرسلنا عليهم نوعا من المطر عجيبا ، ويعنى الحجارة ، ألا ترى الى قوله تعالى « فساء مطر المنذرين » ... وللتحقير[1] « ان نظن الا ظنا »[2] .

● وصف المسند اليه (٣) :

وأما وصفه : فلكون الوصف تفسيرا له كاشفا عن معناه كقولك « الجسم الطويل العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله »[4] .

---

(١) اى ومن تنكير غير المسند اليه للتحقير .

(٢) أى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية مع التأكيد لا للتأكيد المجرد ، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع « ما ضربته الا ضربا » على أن يكون المصدر للتأكيد ، لأن مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره . هذا وكما أن التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض ، مثل « ورفعنا بعضهم درجات » ، أراد محمدا (ﷺ) ، ففى هذا الابهام من تفخيم فضله وأعلاء قدره ما لا يخفى .

(٣) الوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الأنسب ههنا ، وأوفق بقوله « وأما بيانه » « وأما الابدال منه » . أى وأما ذكر النعت له .

(٤) فان مجموع هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له ، وهى بحسب المعنى صفة واحدة .

ونحوه في الكشف قول أوس[1] :

الألمعي الذي يظن بك الظـ ـن كأن قد رأى وقد سمعا

حكى أن « الأصمعي » سئل عن « الألمعي » فأنشده ولم يزد .
وكذا قوله تعالى « ان الانسان خلق هلوعا ، اذا مسه الشر جزوعا ، واذا مسه الخير منوعا » ، قال الزمخشري : « الهلع : سرعة الجزع عند مس المكروه ، وسرعة المنع عند مس الخير ، من قولهم : ناقة هلوع » : سريعة السير ، وعن أحمد بن يحيى (ثعلب)[2] : قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر : ما الهلع ؟ قلت : فسره الله تعالى .. انتهى كلام الزمخشري .

أو لكونه مخصصا له[3] نحو « زيد التاجر عندنا » :

---

(1) هو أوس بن حجر يرثي فضالة بن كلدة .

هذا والبيت مثل المثال السابق في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه .. « وكأن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن والجملة حال من فاعل « يظن » . « والألمعي » معناه الذكي المتوقد ، والوصف بعده يكشف عن معناه ويوضحه ، لكن ليس بمسند اليه ، لأنه اما مرفوع على أنه خبر « ان » في البيت السابق : ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا .

أي جميعا ، فهي توكيد للأربعة الأوصاف قبلها ، أو منصوب على أنه صفة لاسم ان أو بتقدير « أعني » . وخبر أن حينئذ في قوله بعد عدة أبيات :

أودى فلا تنفع الاشاحة من أمر لمرء يحاول البدعا

(2) احد ائمة اللغة والنحو توفي عام ٢٩١ هـ .

(3) أي لكون الوصف مخصصا للمسند اليه ، أي مقللا لاشتراكه ، أي اذا كان فكرة مثل رجل تاجر عندنا — أو رافعا لاحتماله — أي الاحتمال الواقع فيه اذا كان معرفة — والمراد بالاحتمال الذي يقتضيه هو الاشتراك اللفظي ، والمشترك اللفظي هو ما وضع لأكثر من معنى بأوضاع متعددة =

أو لكونه مدحا له كقولنا « جاء زيد العالم » ، حيث يتعين[1] فيه (زيد) قبل العالم ونحوه من غيره[2] ، قوله تعالى « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وقوله تعالى « هو الخالق البارى المصور » .

أو لكونه ذما له ، كقولنا : ذهب زيد الفاسق ، حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر الفاسق ونحوه من غيره قوله تعالى « فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » .

أو لكونه تأكيدا له كقولك أمس الدابر كان يوما عظيما[3] .

أو لكونه بيانا له كقوله تعالى « لا تتخذوا الهين اثنين ، انما هو اله واحد » : قال الزمخشرى : الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص ، فاذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلت

= كزيد ، أما الاشتراك المذكور قبل الاحتمال فالمراد به الاشتراك المعنوى ، والمشترك المعنوى ما وضع لمعنى واحد مشترك بين افراد . فالتخصيص يكون فى المعارف والنكرات ، وله فردان : تقليل الاشتراك ، ورفع الاحتمال . وعند النحويين التخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات فقط أما رفع الاحتمال فى المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص سواء كانت المعارف أعلاما أو غيرها . ثم ان ما ذكر لا يتأتى فى المعرف بلام الجنس لأن مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصصه كالنكرات ، ولا يتأتى أيضا فى المعرف بلام العهد الذهنى لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه لا يوضحه أيضا بل يخصصه ، فلعل مرادهم بالمعارف ما عدا هذين .

(١) أى اذا كان يتعين ، فهو قيد ، وألا كان الوصف مخصصا ، أى أن الظاهر فيه ذلك عند عدم التعين وان صح أن يراد فيه المدح أو الذم .

(٢) اى غير المسند اليه .

(٣) فلفظ الأمس مما يدل على الدبور .

انما هو اله ولم تؤكده بـ « واحد » لم يحسن وخيل أنك تثبت الالهية لا الوحدانية(١) .

وأما قوله تعالى : « وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه » فقال السكاكى : شفع دابة بـ « فى الأرض » وطائر بـ « يطير بجناحية » لبيان أن القصد بهما الى الجنسين ، وقال الزمخشرى : معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل : وما من دابة فى جميع الأرضين السبع وما من طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه(٢) .

***

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة ، وشرطها أن تكون خبرية لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، فلم يستقم أن تكون انشائية مثله . وقال السكاكى : لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف ، لأن الوصف انما يؤتى (به) ليميز به الموصوف مما عداه ، وتمييز المتكلم شيئا من شىء بما لا يعرفه له محال ، فما لا يكون عنده محققا للموصوف يمتنع أن يجعله وصفا له ، بحكم عكس النقيض ، ومضمون الجمل الطلبية كذلك(٣) ، لأن الطلب يقتضى مطلوبا غير متحقق ، لامتناع طلب الحاصل ، فلا يقع شىء منها صفة لشىء .

---

(١) يقول السعد فى المطول : وليس فى كلام السكاكى ما يدل على أنه عطف بيان صناعى لجواز أن يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا .

(٢) فكلام الزمخشرى يؤكد كلام السكاكى فى أن القصد الى الجنس ، فباعتبار أن الوصف لبيان أن القصد الى الجنس أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة .

(٣) أى ليست متحققة لموصوفها ولا يعلم المتكلم تحققها له .

والتعليل الأول[1] أعم ، لأن الجملة الانشائية قد لا تكون طلبية كقولنا : نعم الرجل زيد ، وبئس الصاحب عمرو ، وربما يقوم بكر ، وكم غلام ملكت ، وعسى أن يجيء بشر ، وما أحسن خالدا ، وصيغ العقود نحو بعت واشتريت ، فان هـذه كلها انشائية وليس شيء منهـا بطلبي ..
ولامتناع وقوع الانشائية صـفة أو خبرا قيل في قوله :

(حتى اذا جن الظلام واختلط) جاءوا بمذق:هل رأيت الذئب قط[2]

تقديره جاءوا بمذق مقول عنده هذا القول ، أي بمذق يحمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه له : هل رأيت الذئب قط ، فهو مثله في اللون لا يراده في خيـال الرائي لون الذئب لورقته . وفي مثل قولنـا : زيد اضربه أو لا تضربه تقديره مقول في حقه « اضربه أو لا تضربه » .

● توكيد المسـند اليه :

وأما توكيده : فالتقرير[3] كما سـيأتي في « باب تقديم الفعـل وتأخيره » .

---

(1) وهو أن الجملة الواقعة صفة في المعنى حكم على صاحبها كالخبر فلم يستقم أن تكون انشـائية مثله ، وهو تعليل الخطيب ، وهو اسم من تعليل السكاكي .

(2) البيت للعجاج الراجز يصف قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالمـاء يشبه لون الذئب .

(3) أي تقرير المسند اليه أي تحقيق مفهومه ومدلوله ، أي جعله ثابتا محققا مستقرا بحيث لا يظن به غيره ، نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن حمله على معناه . وقيل : المراد تقرير الحكم نحو أنا عرفت ، أو المحكوم عليه ، نحو أنا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري ، وفيه نظر لأن المثال الأخير الذي هو لتقرير المحكوم عليه ليس من تأكيد المسند اليه في شيء ، لأن وحدي حال ، ولا غيري عطف على المسند اليه ، فليسا من التأكيد الاصطلاحي كما هو المراد =

أو لدفع توهم التجوز[1] أو السهو[2] ، كقولك : عرفت أنا ، وعرفت أنت ، وعرف زيد زيد ، أو عدم الشمول[3] كقولك « عرفني الرجلان كلاهما أو الرجال كلهم » .

= ولو سلم أن المراد بالتأكيد هنا ما هو أعم من الاصطلاحي فلا نسلم وجود تأكيد المسند اليه في المثالين بل فيهما تأكيد التخصيص ، أما « أنا عرفت » وهو المثال الأول الذي هو لتقرير الحكم فليس أيضا من تأكيد المسند اليه لأن تأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، لأن تقرير الحكم في « أنا عرفت » انما هو من تقديم المسند اليه ، وهذا الرد مبني على أن المراد بالتأكيد هنا أعم من المعنى الاصطلاحي .

(١) أي التكلم بالمجاز — والمجاز هنا مراد به ما هو أعم من العقلي واللغوي — نحو زارني الأمير الأمير أو نفسه أو عينه ، لئلا يتوهم أن اسناد الزيارة الى الأمير مجاز وأن الزائر رسوله مثلا .

(٢) أي لدفع توهم السهو . قيل توهم التجوز خاص بالتأكيد المعنوي ودفع السهو خاص بالتأكيد اللفظي ورجح عبد الحكيم والسعد أن المعنوي يجيء لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو ، والصحيح أيضاء أن التوكيد اللفظي قد يكون لدفع توهم التجوز او السهو المعنوي وبهذا يشعر كلام الخطيب والأمثلة التي أتى بها لدفع توهم السهو لاشتمالها على التأكيد المعنوي واللفظي .

(٣) أي لدفع توهم عدم الشمل ، لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجيء الا انك لم تعتد بهم وأنك أطلقت القوم على المعتبر منهم من اطلاق الكل على البعض مجازا لغويا مرسلا ، او أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد فيكون اسناد الفعل الواقع من البعض الكل مجازا عقليا ، كقولك : بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم .. هذا وقد اعترض السعد في المطول على ذكر « دفع توهم الشمول هنا » لأنه من قبيل دفع توهم التجوز ، لأن كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ، وقال : ان ذكر « عدم الشمول » هنا انما هو زيادة توضيح لا غير ، واستدل بكلام لعبد القاهر يؤيد ذلك . وقال السيد : هذا انما يصح اذا أريد بالتجوز ما يتناول العقلي واللغوي ، وأما اذا خص بالتجوز العقلي كما يشعر به كلام السكاكي فلا بد من التعرض لعدم الشمول . فانه تجوز لغوي لم يندرج في التجوز المذكور على هذا التقدير .

السكاكي : ومنه « كل رجل عارف » ، وكل انسان حيوان .

وفيه نظر : لأن كلمة كل : تارة تقع تأسيسا ــ وذلك اذا أفادت الشمول من أصله ، حتى لولا مكانها لما عقل ــ وتارة تقع تأكيدا وذلك اذا لم تفده من أصله ، بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملا فى غيره ــ أما الأول فهو أن تكون مضافة الى نكرة ، كقوله تعالى « كل حزب بما لديهم فرحون » وقوله « وكل شيء فصلناه تفصيلا » وقوله « وهم من كل حدب ينسلون » ، وأما الثانى فما عدا ذلك ، كقوله تعالى « فسجد الملائكة كلهم » . وهى فى قوله : كل رجل عارف وكل انسان حيوان من الأول لا الثانى(١) ، لأنها لو حذفت منهما لم يفهم الشمول أصلا .

بيان المسند اليه(٢) :

وأما بيانه وتفسيره : فلايضاحه باسم مختص به(٣) كقولك « قدم صديقك خالد » .

---

(١) اى للتأسيس لا للتأكيد .
(٢) أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان .

(٣) المراد بالايضاح رفع الاحتمال فيه سواء كان نكرة أم معرفة . هذا ولا يلزم ان يكون الثانى أوضح من الأول كما يدل عليه كلام سيبويه لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما . وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

فالواو للقسم ، والمؤمن : هو الله تعالى من الأمان ، والطير : عطف بيان للعائذات ، والغيل والسند : موضعان فى جانب الحرم ، فيهما الماء ، والعائذات مفعول « مؤمن » أو مضاف اليه . وجواب القسم فى البيت التالى وهو « ما ان أتيت الخ » ، فالطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما يختص بها . هذا وقد يجيء عطف البيان لغير الايضاح كالمدح فى قوله تعالى : «جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس» ، فالبيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك .

● الابدال من المسند اليه :

وأما الابدال منه : فلزيادة التقرير والايضاح ، نحو جاءنى زيد أخوك ، وجاء القوم أكثرهم ، وسلب عمرو ثوبه . ومنه فى غيره[1] قوله تعالى « اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم »[2].

● العطف على المسند اليه :

وأما العطف : فلتفصيل المسند اليه مع اختصار ، نحو (جاء زيد

---

(١) أى غير المسند اليه .

(٢) هذا وقوله لزيادة التقرير يومىء الى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة — والمبدل منه وصلة للبدل ، فالبدل هو الذى تتم به فائدة الكلام فصار كانه المقصود حقيقة لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الاول مقررا له بل هو المقرر للأول ، والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بحسب أصل الكلام . أما التأكيد فالغرض منه نفس التقرير والتحقيق ، ولذا عبر هنا « بزيادة » وفى التأكيد « بالتقرير » وقد مثل المصنف للبدل المطابق وبدل البعض وبدل الاشتمال . وبيان التقرير فى هذه الأنوع الثلاثة أن التكرير فى بدل الكل مفيد للتقرير ، أما بدل البعض والاشتمال فالمتبوع فيهما يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور : أما فى البعض فظاهر ، وأما فى الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا اشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له ، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو « أعجبنى زيد » اذا أعجبك علمه بخلاف « ضربت زيدا » اذا ضربت جواده مثلا ، ولهذا صرحوا بأن نحو جاءنى زيد أخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم ابن الحاجب . ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير . ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع فى فصيح الكلام .

وعمرو وخالد)[1] ، أو لتفصيل المسند[2] مع اختصار ، نحو (جاء زيد فعمرو) أو (ثم عمرو) ، أو (جاء القوم حتى خالد)[3] . ولابد فم (حتى) من تدريج ، كما ينبىء عنه قوله[4] :

وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بى الحال حتى صار ابليس من جند

أو لرد السامع عن الخطأ فى الحكم الى الصواب : كقولك (جاءنى زيد لا عمرو[5]) ، لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءاك

---

(١) فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مترتبين مع مهلة أو بلا مهلة . واحترز بقوله « مع اختصار » عن نحو « جاءنى زيد وجاءنى عمرو » ففيه تفصيل للمسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه وليس فيه اختصار .

(٢) أى بانه قد حصل من أحد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع مهلة او بلا مهلة واحترز بقوله « مع اختصار » عن نحو « جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة » .

(٣) فالثلاثة تشترك فى تفصيل المسند الا ان الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ ، وثم على الترتيب والتراخى ، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة فى الذهن من الأضعف الى الأقوى أو بالعكس ، فمعنى تفصيل المسند فى حتى أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا من حيث أنه أقوى اجزاء المتبوع او أضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى . فان قلت فى هذه الثلاثة أيضا تفصيل المسند اليه فلم لم يقل أو لتفصيلهما معا ، فالجواب انه فرق بين ان يكون الشىء حاصلا من شىء وبين أن يكون الشىء مقصودا منه ، وتفصيل المسند اليه فى هذا الثلاثة وان كان حاصلا لكنه غير مقصود .

(٤) البيت لأبى نواس .

(٥) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد فيكون قصر قلب ، أو أنهما جاءاك جميعا فيكون قصر أفراد وخالف الشيخ عبد القاهر فى الدلائل فذكر أن العطف بلا ، انما يستعمل فى قصر القلب فقط . و « لكن » أيضا للرد الى الصواب الا انها لا تأتى لنفى الشركة فلا تكون قصر أفراد بل قصر قلب فقط ، فنحو « ما جاءنى زيد لكن عمرو » انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا ، وهى عند النحاة لقصر =

جميعــا : وقولك : ما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو .

أو لصرف الحكم عن محكوم له الى آخر ، نحــو (جاءنى زيد بل عمرو) ، وما جاءنى زيد بل عمرو[1] .

= الافراد فقط لأنهم جعلوها للاستدراك الذى هو رفع ما يتوهم من الكلام السـابق ، أما عند البيانيين الذين يجعلونها للقلب فقط فلا استدراك فيها عندهم . ثم ان الخلاف بين البيانيين والنحويين انما هو فى النفى وأما كونها لقصر القلب ، أو الافراد فى الاثبــات فلا قائل به لأن مفهوم كلام النحويين اختصاصها بالنفى .

(١) قيل للاضراب عن المتبوع والاعراض عنــه وصرف الحكم الى التابع . ومعنى الاضراب عن المتبوع عند الجمهور أن يجعل فى حكم المسكوت عنه ، لا أن ينفى عنه الحكم قطعا كما ذهب اليه ابن الحاجب حيث عنده كل من التابع والمتبوع مقصود بالنسبة وان كان أحدهما بالاثبات والآخر بالنفى كما فى العطف بلا ولكن . ومعنى صرف الحكم فى العطف ببل فى الكلام المثبت ظاهر ، لأن المتبوع فى الاثبات اما فى حكم المسكوت عنه (كما يرى الجمهور) أو محقق النفى (كما يرى ابن الحاجب) . أما فى النفى فصرف الحكم معناه ظاهر أيضا أن جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه كما هو رأى المبرد ، أو متحقق الحكم للمتبوع كما هو مذهب ابن الحاجب ، حتى يكون معنى « ما جاءنى زيد بل عمــرو » أن « عمرا » لم يجىء وعدم مجىء زيد ومجيئـه على الاحتمال كما هو مذهب المبرد ، أو مجيئه متحقق كما هو مذهب ابن الحاجب ، أما ان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى « ما جاءنى زيد بل عمرو » أن عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال ، فالحاصل أن :

١ ــ المبرد يرى أن الثانى صرف عنه الحكم ولابد ، والأول يحتمل ثبوت الحكم ونفيه عنه .

٢ ــ وابن الحاجب يرى أن الثانى نفى عنه الحكم قطعا والأول أثبت له الحكم قطعا .

٣ ــ والجمهور يرون أن الثانى أثبت له الحكم تحقيقا والأول يحتمل ثبوت الحكم وانتفاءه عنه .

فعلى الأولين « بل » نقلت حكم ما قبلها لمـا بعدها . وعلى الثالث نقلت ضد حكم ما قبلها لمـا بعدها وصيرت ما قبلها مسكوتا عنه .

أو للشك فيه ، أو التشكيك ، نحو جاءنى زيد أو عمرو ، أو اما زيد واما عمرو ، أو اما زيد أو عمرو .

أو للابهام كقوله تعالى (وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) .

أو للاباحة أو التخيير ، وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب ، مثالهما : قولك ليدخل الدار زيد أو عمرو ، والفرق بينهما واضح فان الاباحة لا تمنع من الاتيان بهما أو بها جميعا[1] .

● تعقيب المسند اليه بضمير الفصل (٢) :

وأما توسط الفصل بينه[3] وبين المسند فلتخصيصه به[4] .

---

(١) أى بخلاف التخيير .

ملاحظة : عد السكاكى « أى » المفسرة من حروف العطف والجمهور على أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها ، ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة حرف الجر وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد أو فصل يقوى مذهب الجمهور ، ويقويه أن الأصل تغاير المعطوف والمعطوف عليه لقلة العطف على سبيل التفسير ، وهذا خلاف لا طائل تحته .

(٢) جعله من أحوال المسند اليه لأنه يقترن به أولا ، ولأنه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له .

(٣) الضمير يعود على المسند إليه .

(٤) أى لقصر المسند اليه فالمعنى فى زيد هو المنطلق قصر الانطلاق على زيد . ومن الناس من زعم أن الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما فهم البعض من كلام الكشاف فى تفسير قوله تعالى « وأولئك هم المفلحون » ، وقد رد السعد على فهمهم هذا ونقده ، وقال : أن صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف (أى أل المعرفة فى « المفلحون ») لا معنى الفصل ، بل صرح فى هذه الآية بأن فائدة الفصل الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة . والتحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص أى لقصر المسند على المسند اليه نحو زيد =

كقولك زيد هو المنطلق ، أو هو أفضل من عمرو ، أو خير منه ، أو هو يذهب[1] .

● تقديم المسند اليه :

وأما تقديمه فلكون ذكره أهم[2] .

أما لأنه[3] الأصل ولا مقتضى للعدول عنه[4] .

= هو الأسد وهو افضل من عمرو ، وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بأن يكون فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو « ان الله هو الرزاق » أى لا رزاق الا هو ، أو قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ، قال ابو الطيب :

اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحياة هى الحمام

أى لا حياة الا الحمام اى الموت .. هذا والباء بعد التخصيص داخلة على المقصور فى الغالب عند السعد وعلى المقصور عليه فى الغالب عند السيد .

(١) ليس الضمير هنا فصلا لأن ما بعد « هو » فعل مضارع ، فقد وهم الخطيب فى ذكر هذا المثال هنا .

(٢) لا يكفى فى التقدم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد أن يبين جهة الاهتمام وسببه كما يقول عبد القاهر ص ٨٤ و ٨٥ من الدلائل . ولذلك فصل الكلام على أسباب الاهتمام .

(٣) أى تقديم المسند اليه ، وقوله لأنه الأصل أى لأن المسند اليه هو المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون فى الذكر أيضا مقدما .

(٤) أى عن ذلك الأصل اذا لو كان أمرا يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول .

واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لأن فى المبتدأ تشويقا اليه ، كقوله[١] :

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد[٢]

وهذا[٣] أولى من جعله شاهدا لكون المسند اليه موصولا كما فعل السكاكى .

واما لتعجيل المسرة أو المساءة ، لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير . نحو « سعد فى دارك » و « السفاح فى دار صديقك » :

واما لايهام أنه لا يزول عن الخاطر[٤] أو أنه يستلذ فهو الى الذكر أقرب .

واما لنحو ذلك[٥] ... قال السكاكى : واما لأن كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر[٦] كما اذا قيل لك : كيف

---

(١) البيت للمعرى . وقد أورده السكاكى فى ايراد المسند اليه اسم موصول للقصد بذلك كما يقول : الى أن يتوجه ذهن السامع الى ما ستخبر به عنه منتظرا لوروده عليه حتى يأخذ منه مكانه اذا ورد .

(٢) قال السعد : معناه تحيرت الخلائق فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى وفى ان أبدان الأموات كيف تحيى من الرفات بدليل ما قبله :

بان أمر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد

يعنى : بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به ...

(٣) أى جعله مثالا لتقديم المسند اليه .

(٤) كقول الشاعر : وليلى هى الأحلام والأمل العذب .

(٥) كاظهار تعظيمه مثل « محمد رسول الله » ، أو تحقيره مثل : « والشر اخبث ما اوعيت من زاد » .

(٦) أراد بالخبر الأول خبر المبتدأ . وبالخبر الثانى الاخبار ، والمصنف لما فهم من الخبر الثانى أيضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا ــ أى اثبات وقوع الشرب مثلا ــ فلا يصح لما سيأتى فى متعلقات الفعل من انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا .

الزاهـد ، فتقول : الزاهد يشرب ويطرب . واما لأنه يفيـد زيادة تخصيص كقوله :

متى تهزز « بنى قطن » تجـدهم ... سـيوفا فى عواتقهم سـيوف
جلوس فى مجالسـهم رزان ... وان ضـيف ألم فهم خفوف

والمراد هم خفوف . وفيه نظر :

١ ـ لأن قوله : لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر ، وهـو باطل ، لأن نفس الخبر تصـور لا تصـديق والمطلوب بها انما يكون تصـديقا ، وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا فغير صحيح أيضا لمـا سيأتى أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها الى ما هو مسند اليه كقولك وقع القيام[١] .

٢ ـ ثم فى مطابقة الشـاهد الذى أنشـده[٢] للتخصيص نظر لمـا سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليـا[٣] . وقـوله[٤] : والمراد هم خفوف تفسير للشىء باعادة لفظه .

---

(١) أى يكتفى فيها بذكر الحديث واثبات وجوده كقولك : وقع القيام على ما سـبق .

(٢) وهما البيتان السـابقان .

(٣) أى والخبر ههنا اسـم فاعل لأن « خفوف » جمع « خاف » بمعنى خفيف وأجيب عن هذا الاعتراض بمنع هذا الاشتراط لتصريح أئمة التفسير بالحصر فى قوله تعالى « وما أنت علينا بعزيز » ، « وما أنت عليهم بوكيل » ، « ما أنا بطارد الذين آمنوا » ، ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل ، وفيه بحث لظهور أن الحصر فى قولهم « فهم خفوف » غير مناسب للمقام . وأجيب أيضا بأنه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر ، وهذا سديد ، لكن فى بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفـاء .

(٤) الضمير يعود على السكاكى .

● مذهب عبد القاهر فى افادة التقديم التخصيص :

قال عبد القاهر : وقد يقدم المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى[1] ، ان ولى حرف النفى[2] ، كقولك « ما أنا قلت هـذا » ، أى لم أقله مع أنه مقول ، فأفاد نفى الفعل عنك وثبوته لغيرك ، فلا تقول ذلك الا فى شىء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفى كونك قائلا له[3] .
ومنه قول الشاعر[4] :

وما أنا أسقمت جسمى به ولا أنا أضرمت فى القلب نارا

اذ المعنى أن هـذا السقم الموجود والصرم الثابت ما أنا جالب لهما ، فالقصد الى نفى كونه فاعلا لهما لا الى نفيهما .

ولهـذا لا يقال[5] ما أنا قلت ولا أحد غيرى . لمناقضة منطوق الثانى مفهوم الأول[6] ، بل يقال : ما قلت أنا ولا أحد غيرى .

---

(١) أى ليفيد التقديم قصر الخبر الفعلى عليه أى قصر المسند على المسند اليه ، والخبر الفعلى هو ما أوله فعل وكان فاعله ضمير المسند اليه .

(٢) اى وقع بعده بلا فصل أو مع الفصل ببعض المعمولات .

(٣) والتخصيص هنا اضافى فهو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه فى القول فيكون قصر افراد أو انفرادك به دونه فيكون قصر قلب .

(٤) هو المتنبى .

(٥) أى لا يقال ذلك عند التخصيص . أما اذا قصد الاخبار بمجرد عموم النفى فيصح ذلك ويكون « لا غيرى » قرينة على ذلك .
(٦) لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق « لا غيرى » نفيها عنه وهما متناقضان .

ولا يقال « ما أنا رأيت أحدا من الناس »[1] ، ولا « ما أنا ضربت الا زيدا »[2] ، بل يقال : ما رأيت ـ أو ما رأيت أنا أحدا من الناس ، وما ضربت أو ما ضربت أنا الا زيدا ، لأن المنفى فى الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وفى الثانى الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد ، وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفى عن المذكور فيكون الأول مقتضيا لأن انسانا غير المتكلم قد رأى كل الناس ، والثانى مقتضيا لأن انسانا غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا منهم ، وكلاهم محال ، وعلل الشيخ عبد القاهر والسكاكى[3] ، امتناع الثانى[4] بأن نقض النفى بالا يقتضى أن يكون القائل له قد ضرب زيدا وايلاء الضمير حرف النفى يقتضى أن لا يكون ضربه وذلك تناقض ، وفيه نظر : لأنا لا نسلم أن ايلاء الضمير حرف

---

(١) لأنه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس لأنه نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان تثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى ، ولا شك أن ذلك باطل ، فلا يصح هذا المثال بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى ، وان امكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى بحمل الأحد على الأحد الذى يمكن رؤيته فيصح المثال على ذلك الوجه .

(٢) لأنه يقتضى أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن المستثنى منه مقدر عام وكل ما تنفيه عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر : ان عاما فعام ، وان خاصا فخاص .

(٣) ونص كلام عبد القاهر هو : « لانه يقتضى المحال وهو أن يكون ههنا انسان قد رأى كل أحد من الناس فنفيت ان تكونه » ص ٩٧ من الدلائل ، وفى ص ٩٨ من الدلائل يعلل الشيخ عبد القاهر بالتعليل الذى ذكره السكاكى والخطيب . والتعليل الأول لعبد القاهر قد ذكره السكاكى أيضا فى المفتاح ص ١٠١ .

(٤) وهو ما أنا ضربت الا زيدا .

النفى يقتضى ذلك[1] فان قيل الاستثناء الذى فيه مفرغ ، وذلك يقتضى أن لا يكون ضرب أحدا من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيدا ، قلنا : ان لزم ذلك فليس للتقديم لجريانه فى غير صورة التقديم أيضا كقولنا « ما ضربت الا زيدا » .

هذا اذا ولى المسند اليه حرف النفى ... والا[2] :

فان كان[3] معرفة كقولك « أنا فعلت » كان القصد الى الفاعل وينقسم قسمين :

---

(١) اى ان لا يكون ضربه . قال السعد : وجواب هذا الاعتراض ان تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفى انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما المناظرة فى فاعله فقط ، ففى هذه الصورة يجب أن يكون المخاطب مصيبا فى اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا ، مخطئا فى ان فاعله أنت ، فتقصد رده الى الصواب بقولك « ما انا ضربت الا زيدا » لأنه لنفى أن تكون انت الفاعل لا لنفى الفعل . وقال السعد : وعندى أن قولهم « نقض النفى بالا يقتضى أن تكون ضربت زيدا » اجدر بأن يعترض عليه فيقال : أن النفى لم يتوجه الى الفعل أصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفى فلا يكون من انتقاض النفى فى شىء .. هذا وحاصل كلام عبد القاهر ان تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى :

١ ـ يفيد التخصيص قطعا اذا ولى المسند اليه المقدم حرف النفى سواء كان المسند اليه نكرة أم معرفة : ظاهرة او مضمرة .

٢ ـ وتارة يكون للتخصيص أو للتقوى وذلك اذا لم يل المسند اليه حرف النفى سواء كان المسند اليه نكرة أم معرفة : ظاهرة أو ضميرا وسواء كان الخبر مثبتا أم منفيا .

فمدار الأمر على تقدم حرف النفى على المسند اليه او عدم تقدمه فاذا تقدم النفى أفاد تقديم المسند اليه التخصيص والا جاز أن يكون للتخصيص أو للتقوى والتأكيد .

(٢) ان لم يل المسند اليه حرف النفى بأن لا يكون فى الكلام حرف النفى أو يكون حرف النفى متأخرا عن المسند اليه .

(٣) اى المسند اليه .

أحدهما : ما يفيد تخصيصه بالمسند ، للرد على من زعم انفراد غيره به[1] أو مشاركته فيه[2] ، كقولك « أنا كتبت فى معنى فلان » و « أنا سعيت فى حاجته » ، ولذلك اذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول : أنا كتبت فى معنى فلان لا غيرى ، ونحو ذلك ، وفى الوجه الثانى : أنا كتبت فى معنى فلان وحدى ، فان قلت : أنا فعلت كذا وحدى فى قوة أنا فعلته لا غيرى ، فلم اختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه ؟ قلت : لأن جدوى التأكيد لما كانت اماطة شبهة خالجت قلب السامع ، وكانت فى الأول أن الفعل صدر من غيرك ، وفى الثانى أنه صدر منك بشركة الغير ، أكدت وأمطت الشبهة فى الأول بقولك (لا غيرى) وفى الثانى بقولك (وحدى) ، لأنه محزه ولو عكست أحلت ، ومن البين فى ذلك المثل : « أتعلمنى بضب أنا حرشته[3] ؟ » . وعليه قوله تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم ، نحن نعلمهم) ، أى لا يعلمهم الا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا لابطانهم الكفر فى سويداء قلوبهم .

الثانى[4] : ما لا يفيد الا تقوى الحكم وتقرره فى ذهن السامع وتمكنه كقولك (هو يعطى الجزيل) ، لا تريد أن غيره لا يعطى الجزيل . ولا أن تعرض بانسان ، ولكن تريد أن تقرر فى ذهن السامع وتحقق أنه يفعل اعطاء الجزيل .

---

(١) أى انفراد غير المسند اليه المذكور بالخبر الفعلى فيكون قصر قلب .

(٢) أى مشاركة الغير فى الخبر الفعلى فيكون قصر افراد .

(٣) « تعلمنى » بتضعيف اللام من التعليم او بتخفيفها من الاعلام . حرش الضب صيده أى صاده بطريقة مخصوصة . والمثل يضرب لمن يخبر بشىء أنت أعلم به منه .

(٤) وهذا الضرب يفيد التقوى والتأكيد لا التخصيص .

وسبب تقويه هو أن المبتدأ يستدعى أن يستند اليه شيء ، فاذا جاء بعده ما يصلح أن يستند اليه صرفه الى نفسه ، فينعقد ، بينهما حكم ، سواء كان خاليا عن ضميره « زيد غلامك » أو متضمنا له نحو أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، أو « زيد عرف » ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا فيكتسى الحكم قوة[1] .

ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يجيء :

وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل : « كأنك لا تعلم بالذى تقول » ، فتقول أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، وعليه قوله تعالى « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » لأن الكاذب لا سيما فى الدين لا يعترف بأنه كاذب فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب .

وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل : كأنك لا تعلم ما صنع فلان ، فيقول : أنا أعلم .

وفى تكذيب مدع ، كقوله تعالى : « واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر ، وهم قد خرجوا به » ، فان قولهم : آمنا دعوى منهم أنهم لم يخرجوا به للكفر كما دخلوا به .

وفيما يقتضى الدليل أن لا يكون ، كقوله تعالى : « والذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون » ، فان مقتضى الدليل أن لا يكون ما يتخذ الها مخلوقا .

---

(١) ويعلل عبد القاهر سبب التقوى بأن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد تنبيه السامع لقصده بالحديث قبل ذكر الحديث تحقيقا للأمر وتأكيدا له .

وفيما يستغرب كقولك : ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو يعيا باليسير ؟ .

وفى الوعد والضمان كقولك للرجل : أنا أكفيك ، أنا أقوم بهـذا الأمر • لأن من شأن من تعدد وتضمن له أن يعترضه الشك فى انجاز الوعد والوفاء بالضمان فهو من أحوج شىء الى التأكيد •

وفى المدح والافتخار ، لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويبعدهم عن الشبهة وكذلك المفتخر • أما المدح فكقول الحماسى[1] :

هم يفرشون اللبد كل طمرة (وأجرد سباح يبذ المغاليا)

وقول الحماسية[2] :

هما يلبسان المجد أحسن لبسه (شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما)

وقول الحماسى[3] :

هم يضربون الكبش يبرق بيضه (على وجهه من الدماء سبائب)

وأما الافتخار فكقول طرفة :

نحن فى المشتاة ندعو الجفلى (لا ترى الآدب فينا ينتقر[4])

---

(١) هو المعذل الليثى . الطمرة : الفرس الكريمة . الأجرد : الفرس القصير الشعر . السباح : اللين العدو . المغالى : السهم .

(٢) هى عمرة الخثعمية .

(٣) هو الأخنس بن شهاب التغلبى من قصيدة يمدح بها قومه . الكبش : الشجاع . البيض اللأمة . السبائب : الطرائق جمع سبية .. ومثل البيت فى المعنى لحسان :

الضاربون الكبش يبرق بيضه ضربا يطيح له بنان المفصل

(٤) الجفلى : الدعوة العامة . الآدب : الداعى . يفتقر : اى يدعو بعضا ويترك بعضا .

ومما لا يستقيم المعنى فيه الا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى « إن وليي الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين » وقوله تعالى « وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهى تملى عليه بكرة وأصيلا » ، وقوله تعالى « وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون » ، فانه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء فى ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن الحال التى ينبغى أن يكون عليها .

* * *

وكذا اذا كان الفعل منفيا[1] ، كقولك « أنت لا تكذب » فانه أشد لنفى الكذب عنه من قولك « لا تكذب » ، وكذا من قولك « لا تكذب أنت » ، لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم ، وعليه قوله تعالى « والذين هم بربهم لا يشركون » فانه يفيد من التأكيد فى نفى الاشراك عنهم مالا يفيده قولنا والذين لا يشركون بربهم ولا قولنا والذين بربهم لا يشركون ، وكذا قوله تعالى « لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون » وقوله تعالى : « فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لا يتساءلون » ، وقوله تعالى : « ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون » .

---

(١) اى بحرف نفى مؤخر عن المسند اليه ، أى فقد يأتى التقديم للتخصيص وقد يكون للتقوى ، فالأول كقولك «أنت ما سعيت فى حاجتى» ، والثانى كالمثال الذى ذكره الخطيب . وابن السبكى يفهم من كلام الشيخ عبد القاهر انه عنده للتقوى فقط . ويلاحظ أن « أنا ما قلت هذا » التقديم فيه يفيد التخصيص ، فهو مثل قولك « ما انا قلت هذا » ، ولكنهما يفترقان فى أن المثال الثانى انما يلقى لمن اعتقد ثبوت القول وأصاب فى ذلك لكنه اخطأ فى نسبته للمتكلم اما انفرادا أو على سبيل المشاركة ، وأما المثال الأول فيلقى لمن اعتقد عدم القول واصاب لكنه اخطأ فى نسبته لغير المتكلم .

هذا كله اذا بنى الفعل على معرف[1] .

---

(١) اى سـواء كانت المعرفة ظاهرة أم ضميرا وقوله « هذا » أى الذى ذكر فى قوله « وقد يقدم آلخ » كما ذكره المطول والدسوقى . أما ابن يعقوب فقد جعل « هذا » اشـارة الى ما ذكر من أن « ما لم يتقدم فيه حرف النفى على المسـند اليه تارة يفيـد التقديم فيه التخصيص وتارة يفيـد التقوى » وتكون النكرة بعـد النفى مثـله من باب أولى ، وهذا فهم ابن السـبكى أيضا .

ويلاحظ أن « شر أهر ذا ناب » من قصر الخبر « الاهرار » على المبتـدأ « شر » قصر صفة على موصـوف و « الشر أهر ذا ناب » من قصر الشر ـ لأن ما فيه أل هو المقصـور دائما تقدم أو تأخر ـ على الاهرار قصر موصـوف على صفة قصرا اضـافيا . . كما أن « زيد جاءنى » مثلا تقديمه للتقوية الناشـئة من افادة التنبيه عند عبد القاهر وعند الجمهور لـما فيه من تكرار الاسـناد ، ويرى السـيد ألا خلاف بين الرأيين فى الحقيقة . ولا مانع عندى من تعليل سبب التقوى بهما .

هذا والنكرة عند عبد القاهر اذا وليت النفى كان الكلام للتخصيص قطعا . وان لم تل النفى احتمل الكلام التخصيص أو التأكيد على حسب قصد المتكلم . ومثل النكرة فى ذلك المعرفة : ظاهرة أو ضميرا .

فمذهب الشيخ عبد القاهر التعويل على حرف النفى ، فان تقـدم على المسند اليه أفاد التقـديم التخصيص مطلقا . وان لم يتقـدم حرف النفى أفاد التقـديم التخصيص أو التقوى .

أما مذهب السكاكى فان كان المسند اليه المقدم نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع ، وان كان معرفة ظاهرة فلا يكون للتخصيص البتة بل للتقوى (وقال ابن السـبكى : يجىء للقوى أيضا ـ كما فى ص ١/٤١٤ من شروح التلخيص حاشـية ابن السـبكى) ، وان كان ضميرا ، فان قدر كونه فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل فى المعنى فقط لا اللفظ ثم قدم فهو للتخصيص والا فللتقوى . وهذا عند السكاكى سـواء ولى المسند اليه حرف النفى أم لا .

فالسكاكى لا ينظر الى حرف النفى ولكن الى حالة المسند اليه من كونه معرفة ظاهرة أو ضميرا ، أو نكرة ، بصرف النظر عن حرف النفى ، وذلك أن افادة التقديم للاختصاص مشروط عنده بشروط ثلاثة : =

. . . .

= الأول : أن يجوز تقدير كون المسند اليه المقدم فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل فى المعنى ـ لا فى اللفظ .

الثانى : أن يقــدر كونه كذلك . والشرط الأول غير لازم للثـانى لا العكس على التحقيق .

الثالث : أن لا يمنع من التخصيص مانع .. فالنكرة يتحقق فيهـا الشرطان بتأويل فتفيد الاختصاص بشرط أن لا يمنع منه مانع ، والمعرفة لا يتحقق الأول فيها فلا تفيده ، والضمير قد وقد .

والسر فى الشروط التى اشترطها السكاكى ان الاسم (المسند اليه) اما أن يكون فى موضعه فلا يفيــد فى هذه الحالة تخصيصا لعدم وجود التقديم ، واما أن يكون مقدما من تأخير وفى هذه الحالة اما أن لا يلاحظ التقديم فلا يفيد الاختصاص واما أن يلاحظ فلابد أن يجوز تقدير كونه مقدما على أنه فاعل فى المعنى فقط دون اللفظ (اذ لو كان فاعلا فى اللفظ لامتنع تقديمه للتخصيص ، اذ تقديم الفاعل اللفظ لا يجوز) وان تقدر بالفعل كذلك . وعلى ذلك فلابد من ملاحظـة هـذه الشروط فى افادة التقــديم التخصيص والا فلا يفيد الا التقوى . فالسر فى هذه الشروط عند السكاكى :

أن النكرة فى « رجل قام » لابد فيها من مسوغ للابتداء فلوحظ فيها تقديرها متأخرة على أنها فاعل معنى بالبدلية لتفيد التخصيص عند التقديم ليكون مسوغا للابتداء بها .

وهى المعرفة الظاهرة فى مثـل « زيد قام » فلا حاجة فيه الى هــذا التقدير فلم نقدره وبقيت المعرفة على حالها فقلنا أن تقديمها للتقوى فقط .

وأما الضمير فى مثـل « أنا قمت » فالسر فى جواز افادته للتخصيص أنه لو أخر لجاز العطف بالمشاركة وعند تقديم الضمير يمنع التقديم العطف المصحح للمشاركة ، ونفى المشاركة تخصيص ، فمتى تراعى هذه الاعتبارات فى الضمير يكون تقديمه للتخصيص والا كان للتقوى فقط .

هذا وأما السر فى الشرط الذى اشترطه عبد القاهر فى افادة التقديم للتخصيص فهو الذوق والاستعمال العربى الصحيح .

ويتجلى الفرق بين السكاكى وعبد القاهر فى هذه الصور التسع ، وهى : =

١ ـ محمد قام ٢ ـ محمد لم يقم	التقديم هنا للتخصيص أو للتقوى عند عبد القاهر وعند السكاكى للتقوى فقط ـ وقال السبكى : انه لا ينفى الاختصاص بل يبعده ـ والزمخشرى يوافق عبد القاهر على ظاهر كلامه . ويرى السبكى أن « محمد لم يقم » عند عبد القاهر للتقوى . راجع السبكى .
٣ ـ ما محمد قام	للتخصيص فقط عند عبد القاهر . وللتقوى فقط عند السكاكى على ظاهر ما نقله عنه المصنف .
٤ ـ رجل قام ٥ ـ رجل لم يقم	للتخصيص أو للتقوى عند عبد القاهر وعند السكاكى للتخصيص بشرط الا يمنع منه مانع .
٦ ـ ما رجل قام	للاختصاص عند الجميع ـ بلا شرط عند عبد القاهر وبشرط عند السكاكى ـ وهذه هى الصورة الأولى التى اتفقا فيها .
٧ ـ أنا قمت ٨ ـ أنا ما قمت	للتخصيص أو للتقوى عند عبد القاهر . وللاختصاص عند السكاكى بشرطه المعروف فان لم يوجد الشرط فهى للتقوى ، ويلاحظ ان السبكى يرى أن كلام الشيخ عبد القاهر يدل على أن مثل هذا للتقوى فقط (راجع ١/٤١٤) . وهاتان هما الصورتان الثانية والثالثة التى اتفق فيهما رأى الشيخين اذا تركنا رأى السبكى جانبا .
٩ ـ ما أنا قمت	للاختصاص فقط عند عبد القاهر . وله بشرط عند السكاكى فان لم يوجد الشرط كان للتقوى .

فالسكاكى يرى أن تقديم المسند اليه على خبره الفعلى لا يفيد التخصيص الا بثلاثة شروط :

١ ـ جواز تقدير تأخير المسند اليه على انه فاعل فى المعنى فقط بأن يعرب توكيدا أو بدلا من الفاعل اللفظى .

• • • • • • • • • • • •

=

٢ ـ اعتبار كونه في الأصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط فقدم لافادة التخصيص .

٣ ـ الا يمنع من التخصيص مانع .

فاذا لم تتحقق هـذه الشروط فلا يفيد التقديم الا التقوى ، وخرج بالشرط الأول المعرفة ، لانتفاء جواز تقدير كونها مؤخرة على أنها فاعل معنى فقط ، فتقديمها مطلقا لا يفيد الا التقوى عنده . . واستثنى السكاكى من هذا الشرط النكرة ، فتقديمها عنده لافادة التخصيص قطعا مطلقا الااذا منع من التخصيص مانع ، هذا ورأيى انا أن كلام عبد القاهر فى الدلائل ، وكما يدل عليه ظاهر كلام الخطيب ايضا مشعر انه اذا بنى الفعل على منكر كان التقديم للتخصيص قطعا ، لا كما قيل من احتماله التخصيص والتاكيد . . وأما الضمير فهو عند السكاكى يحتمل أن يكون تقديمه للتخصيص أو للتقوى ، فان لم يعتبر كونه مؤخرا فى الأصل على انه فاعل معنى فقط فلا يفيد تقديمه الا التقوى ، وان اعتبر ذلك كان تقديمه للتخصيص ، أما الشرط الأول فموجود فى الضمير ومتحقق فيه .

وخلاصة رأى السكاكى فى النكرة هو ان تقديم النكرة التى خبرها فعلى (ومثلها عنده المشتق) للتخصيص مطلقا بشرط أن لا يمنع من التخصيص مانع ، فرجل جاءنى أو ما رجل جاءنى أو رجل ما جاءنى كل هذه الصور الثلاث للتخصيص عنده . . « وشر اهر ذا ناب » للتقوى فقط عنده وذلك لأن هذا المثال قام به مانع يمنع افادته للاختصاص وذلك المانع هو انتفاء فائدة القصر . أما امتناع كون التخصيص فيه فلامتناع أن يراد أن المهر شر لا خير لأنه لا يكون الا شرا . وأما امتناع كون التخصيص فيه للواحد فلنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لأنه يقال فى مقام الحث على شـدة الحزم عند الشدائد والتحريض على قوة الاعتناء بدفع هذا الشر لعظمه فلا يقصد به أن المهر شر لا شران لأن كون المهر شرا لا شرين مما يثبط العزائم . . . فلا يقصد من التقديم هنا الا التقوية والتعظيم وقد علم مما تقدم أن عبد القاهر يرى أن التقديم فيه للتخصيص .

ويوفق الخطيب بين رأى الشيخ والسكاكى بأن السكاكى يمنع كونه لتخصيص الجنس أو الواحد والجمهور حيث يقولون : بأنه للتخصيص يريدون التخصيص النوعى بجعل التنكير فى شر للتعظيم والتهويل ، فلا منافاة لعدم توارد الايجاب والنفى على موضع واحد ، وفى مذهب السكاكى نظر =

فان بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل ، كقولك : رجل جاءنى أى لا امرأة أو لا رجلان ، وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس ، فيقع بها تارة الى الجنس فقط كما اذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو أو أمرأة ، أو اعتقد أنه امرأة ، وتارة الى الوحدة فقط : كما اذا عرف أن قد آتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر رجل هو أم رجلان ، أو اعتقد أنه رجلان .

* * *

● **مذهب السكاكى فى افادة التقديم للتخصيص :**

واشترط السكاكى فى افادة التقديم الاختصاص أمرين :

أحدهما : أن يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا ، على أن يكون فاعلا فى المعنى فقط كقولك « أنا قمت » ، فانه يجوز أن تقدر أن أصله قمت أنا على أن أنا تأكيد للفاعل الذى هو التاء فى قمت فقدم أنا وجعل مبتدأ .

وثانيهما : أن يقدر كونه كذلك[1] .

فان انتفى الثانى دون الأصل كالمثال المذكور[2] اذا أجرى على الظاهر ، وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبنيا على المبتدأ والخبر ،

= لأن فى « شر أهر ذا ناب » التخصيص قد يكون لمجرد التوكيد أو لتنزيله منزلة المجهول ، وقد يجاب عن هذا بأن الأصل فى التخصيص أن يكون فيما يمكن فيه الانكار ، واستعماله فيما ذكر على خلاف الأصل .

(١) أى أن يعتبر ذلك أى يقدر بالفعل أنه كان فى الأصل مؤخرا .

(٢) وهو « أنا قمت » .

ولم يقدر تقديم وتأخير ، أو انتفى الأول بأن يكون المبتدأ اسما[1] ظاهرا . فانه لا يفيد الا تقوى الحكم .

واستثنى[2] المنكر كما فى نحو رجل جاءنى ، ان قدر أصله جاءنى رجل ، لا على أن « رجل » فاعل جاءنى بل على أنه بدل من الفاعل الذى هو الضمير المستتر فى جاءنى ، كما قيل فى قوله تعالى « وأسروا النجوى الذين ظلموا » ان الذين ظلموا بدل من الواو فى أسروا ، وفرق بينه وبين المعرف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصه ، أذ لا سبب لتخصيصه سواه ، ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف المعرف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف .

ثم قال : وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا : رجل جاءنى ، أى لا امرأة أو رجلان ، دون قولهم : شر أهر ذا ناب ، أما على التقدير الأول فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير[4] وأما على

---

(١) أى معرفة نحو : زيد قام ، هذا ويلاحظ أن مثل « أنا قمت » على رأى السكاكى يفيد التقوى عند انتفاء الشرط الثانى ويفيد التخصيص عند وجود الشرط الثانى مع وجود الشرط الأول اللازم له .

(٢) أى السكاكى . هذا ومراد السكاكى بالمنكر الذى استثناه هو المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره وهو الخالى عن مسوغ الابتداء به لأنه المحتاج الى اعتبار التخصيص والا بأن كان المنكر يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو : كوكب انقض « ووجوه يومئذ ناضرة » فلا حاجة لاعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره .

(٣) أى السكاكى .

(٤) فيه نظر لأن التخصيص قد يكون فى المنزل منزلة المجهول وقد يكون لمجرد التوكيد ، فاختصاص الشر بالهرير وان كان معلوما يجوز أن ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر أو أنه استعمل فيه على سبيل التأكيد أو لجهل المخاطب عن ان المهر لا يكون الا شرا .

الثانى[1] فلكونه نابيا عن مكان استعماله[2] ، واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب الا شر ، فالوجه[3] تفظيع شأن الشر بتنكيره كما سبق[4] .

هذا كلامه[5] ، وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر :

١ ــ لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يلى حرف النفى ، القطع بأنه يفيد التخصيص مضمرا كان أو مظهرا معرفا أو منكرا من غير شرط ، لكنه لم يمثل الا بالمضمر . وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيده الا اذا كان مضمرا ، أو منكرا بشرط تقدير التأخير فى الأصل ، فنحو : ما زيد قام ، يفيد التخصيص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيده على قول السكاكى ونحوه : « ما أنا قمت » يفيده على قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكى بشرط .

٢ ــ وظاهر كلام الشيخ أن المعرف اذا لم يقع بعد النفى وخبره مثبت أو منفى قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أو مظهرا لكنه لم يمثل

---

(١) وهو أن يكون المراد شر لا شران والتقدير الأول أن يكون المراد شر لا خير .

(٢) أى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا شران .

(٣) أى فوجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقول السكاكى بالمانع من التخصيص أن الذى نفاه السكاكى هو تخصيص الجنس أو الواحد وما قاله النحاة تخصيص النوع وحاصل هذا الجمع أن التخصيص هنا نوعى فلا منافاة لعدم توارد النفى والايجاب على شىء واحد .

(٤) أى جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى هو شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير ، فيكون تخصيصا نوعيا ، لكون المخصص نوعا من الشر ، لا الجنس ولا الواحد ، والمانع انما كان من تخصيص الجنس أو الواحد .

(٥) أى كلام السكاكى .

الا بالمضمر ، وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيده الا المضمر فنحو زيد قام ، قد يفيد الاختصاص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيده عند السكاكى .

ثم فيما احتج به[1] لما ذهب اليه نظر :

١ — اذ الفاعل وتأكيده[2] سواء فى امتناع التقديم ما دام الفاعل فاعلا والتأكيد تأكيدا ، فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكم ظاهر[3] .

٢ — ثم لا نسلم انتفاء التخصيص فى صورة المنكر[4] لولا تقدير أنه كان فى الأصل مؤخرا فقدم ، لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل

---

(١) أى السكاكى .

(٢) المراد أن الفاعل اللفظى والفاعل المعنوى — كالتأكيد والبدل — سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما أى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى من امتناع تقديم الفاعل اللفظى لأن فيه تقديمه على المتبوع وعلى العامل ، أما الفاعل اللفظى اذا قدم ففيه تقديمه على العامل فقط ، وهذا رد لقول السكاكى : التقديم يفيد التخصيص ان جاز « الخ » فانه يفهم منه جواز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى .

(٣) وكذلك تجويز الفسخ فى التابع عن التابعية دون الفاعل تحكم بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم . فامتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا فقط والا فلا امتناع فى أن يقال فى نحو زيد قام انه كان فى الأصل قام زيد فقدم وجعل مبتدأ ، وامتناع تقديم التابع على المتبوع والعامل — حال كونه تابعا — مما أجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة الشعر مثل « عليك ورحمة الله السلام » .

(٤) أى فى مثل رجل جاءنى .

وهذا رد لقول السكاكى « لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب سواه » .

كما ذكر[1] — وغير التهويل[2] .

٣ — ثم لا نسلم امتناع أن يراد : المهر شر لا خير[3] ، قال الشيخ عبد القاهر : انما قدم شر الأن المراد أن يعلم (أن) الذى أهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير ، فجرى مجرى أن تقول « رجل جاءنى » تريد أنه رجل لا امرأة ، وقول العلماء انه انما صلح لأنه بمعنى « ما أهر ذا ناب الا شر » بيان لذلك ، وهذا صريح فى خلاف ما ذكره[4] .

ثم قال السكاكى : ويقرب من قبيل « هو عرف » فى اعتبار تقوى[5] الحكم « زيد عارف » . وانما قلت « يقرب » ، دون أن أقول « نظيره » ، لأنه لما لم يتفاوت فى التكلم والخطاب والغيبة فى : « أنا عارف » ، و « أنت عارف » ، و « هو عارف » أشبه الخالى عن

---

(١) أى السكاكى فى شر أهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير ، فهو وان لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال « انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدأ » .

(٢) وقد يجاب بأن مراد السكاكى تخصيص مخصوص هو الجنس أو الواحد مما لا يحصل بدون اعتبار التقديم .

(٣) اذ لا دليل عليه من العقل أو النقل .

(٤) أى السكاكى .

(٥) أى فى افادة التقوى فقط على ما فهم الخطيب . وقال ابن السبكى ان مراد السكاكى أنه يقرب منه فى افادة التقوية التى هى أعم من التخصيص. ولو فهم ذلك المصنف لما اعترض على السكاكى فى تقريره الاختصاص فى « وما أنت علينا بعزيز » . والخطيب يفهم أن مراد السكاكى : فى التقوية فقط ، لا فى التخصيص لفقد شرطه عنده فى مثل هذا من جواز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا . والتقوى راجع لتضمن المشتق وهو هنا « عارف » الضمير مثل « عرف » فيحصل الحكم تقو بسبب تكرر الاسناد .

الضمير . ولذلك لم يحكم على « عارف » بأنه جملة ولا عومل معاملتها في البناء[1] حيث أعرب في نحو : « رجل عارف » ، « رجلا عارفا » ، « رجل عارف » وأتبعه في حكم الأفراد نحو « زيد عارف أبوه » ، يعني أتبع « عارف » « عرف » في الافراد اذا أسند الى الظاهر : مفردا كان أو مثنى أو مجموعا[2] .

ثم قال : ومما يفيد التخصيص ما يحكيه — علت كلمته — عن قوم شعيب عليه السلام : « وما أنت علينا بعزيز » ، أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت ، لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم : « أرهطي أعز عليكم من الله » ، أي من نبي الله ، ولو كان معناه ما عززت علينا لم يكن مطابقا .. وفيه نظر : لأن قوله « وما أنت علينا بعزيز » من باب « أنا عارف » ، لا من باب « أنا عرفت[3] » ، والتمسك بالجواب[4] ليس شيء ، لجواز أن يكون

---

(١) المراد به عدم ظهور اعراب متبوعها عليها ، بل انه يثبت ظهور اعراب المتبوع على التابع المفرد دون الجملة فلم يثبت لها ذلك .

(٢) وقال صاحب المطول : معناه اتبع « عارف » المسند الى الظاهر « عارف » المسند للضمير وجعل كلام المصنف سهوا لا حاصل له .

والخلاصة أن قوله « ويقرب » يشمل أمرين : أحدهما المقاربة في التقوى ، والثاني عدم كمال التقوى . فالأول لتضمنه الضمير ، والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير . والحاصل أنه لما كان متضمنا للضمير ومشابها الخالي عنه روعيت فيه الجهتان : أما الأولى فبأن جعل قريبا من « هو عرف » في التقوى ، وأما الثانية فبأن لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء . وقوله « وأتبعه » معطوف على قوله « لم يحكم على عارف بأنه جملة » .. هذا واسم الفاعل الرافع الظاهر كالفعل في أن كلا منهما لا يتفاوت عند الاسناد للظاهر ، وانما وجه الحكم على « عارف » مع فاعله الظاهر بالافراد هو الحمل على المسند للضمير في « هو عارف » فاسم الفاعل مع فاعله المضمر أو المظهر مفرد .. وفي « يس » أن صلة أل شبه جملة لا جملة .

(٣) أي فلا يفيد تخصيصا بل يكون للتقوى فقط .

(٤) وهو قول شعيب « أرهطي أعز عليكم من الله ؟ » .

عليـــه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم ، من قولهم « ولولا رهطك لرجمناك » .

وقال الزمخشري[1] : دل ايلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل ، كأنه قيل « وما انت علينـــا بعزيز ، بل رهطك هم الأعز علينـــا » .. وفيه نظر : لأنا لا نسلم أن ايلاء الضمير حرف النفي اذا لم يكن الخبر فعليا يفيـــد الحصر . فان قيل : الكلام واقع فيه ، وأنهم الأعزة عليهم دونه ، فكيف صح قوله « أرهطي أعز عليكم من الله » قلنا : قال السكاكي معناه « من نبي الله » فهو على حذف المضاف ، وأجود منه ما قال الزمخشري : « وهو أن تهاونهم به وهو نبي الله تهاون بالله ، فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ألا ترى الى قوله تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله » ، ويجوز أن يقال : لا شـــك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابهـــا بل هي للانكار للتوبيخ ، فيكون معنى قوله « أرهطي أعز عليكم من الله » انكار أن يكون مانعهم من رجمه رهطه ، لانتسابه اليهم ، دون الله تعالى ، مع انتسابه اليه أيضا ، أي أرهطي أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسابي اليهم بأنهم رهطي ، ولم يكن بسبب انتسابي الى الله تعالى بأني رسول ، والله أعلم .

موضع آخر من مواضع تقديم المسند اليه :

ومما يرى تقديمه كاللازم[2] لفظ مثـــل اذا اســـتعمل كناية من

(١) كلام الزمخشري تأييد لرأي السكاكي في افادة الآية للتخصيص .

(٢) أي من المسند اليه الذي يرى تقديمه على المسند حال كون ذلك التقديم مماثلا التقديم اللازم في القياس كتقديم لازم الصدارة ، فتقديم هذا ليس بلازم في القياس بل في الاســـتعمال ، وانما يرى التقديم هنا كاللازم لكن التقديم أعون على المراد بهذا التركيب ، لأن الغرض منه اثبات الحكم وهو الجود وانتفاء البخل عن المخاطب بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح ، والتقديم لافادته التقوي أعون على ذلك .

غير تعريض[1] كما في قولنا مثلك « لا يبخل » ونحوه ، مما لا يراد بلفظ مثل غير ما أضيف اليه ولكن أريد أن من كان على الصفة ألتى هو عليهـا كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل[2] ، ولكون المعنى هذا قال الشاعر[3] :

ولم أقـل مثـلك أعنى ســواك يا فردا بلا مشبه

وعليه قوله :

---

(١) هــذا من اطلاق اللزوم وارادة اللازم ففى « مثلك لا يبخـل » اطلق اللزوم وهــو نفى البخـل عن المماثل وأريد اللازم وهــو نفيه عن المخاطب ، والمسوغ للابتداء بمثل تخصيصها بالاضافة ، وان لم تتعرف بها لتوغلها فى الابهــام .

والمراد من التعويض هنا التعريض اللغوى وهو الاشــارة على وجه الاجمال والابهام وعدم التصريح . وبهــذا يندفع ما يقال من ان التعريض من قبيل الكنــاية فيلزم أن يكون الكلام كناية وغير كناية وهــو باطل ، فالجواب أن التعريض لا يلزم أن يكون نوعا من الكناية بل هو أعم من ذلك اذ قد يكون كناية ومجازا وحقيقة . . هذا ولو أريد هنا التعريض لم يكن التقديم كاللازم لأن التقديم انما كاللازم عند ارتكاب الكناية لكونه على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو الكناية ، واذا أريد التعريض فلا كناية ، وذلك بأن يراد « بمثل » وكذلك « غير » انسان آخر معين مماثل للمخاطب (فى مثل) أو غير مماثل له (فى غير) ، لأنه لا يلزم من نفى البخل مثلا عن واحد معين نفيه عن المخاطب .

(٢) فالمراد نفى البخل عن المخاطب على طريق الكناية لأنه اذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره (اذا قلت غيرك لا يجود) مع اقتضائه محلا يقوم به . هذا وليس معنى أن التقديم هنا كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم كما فى دلائل الاعجاز .

(٣) هو المتنبى .

مثلك يثني المزن عن صوبه   ويسترد الدمع من غربه (١)

وكذا قول القبعثرى للحجاج لما توعده بقوله « لأحملنك على الأدهم » : مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب أى من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد ولم يقصد ان يجعل أحدا مثله(٢) :

وكذلك حكم غير اذا سلك به هذا المسلك(٣) ، فقيل « غيرى يفعل ذاك » على معنى أنى لا أفعله فقط من غير ارادة التعريض بانسان .. وعليه قوله(٤) :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع   (ان قاتلوا جبنوا أوحدثوا شجعوا)

فانه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع بل أراد أنه ليس ممن ينخدع . وكذا قول أبى تمام :

---

(١) هو للمتنبى أيضا . وهو والبيت السابق من قصيدة واحدة : والمزن : السحاب . الغرب : عرق فى العين يجرى منه الدمع . يصفه أولا بالكرم وثانيا بالشجاعة .

(٢) الحجاج الثقفى من ولاة بنى أمية المشهورين . والقبعثرى : من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من الخوارج . وهذا من الأسلوب الحكيم وسيأتى . والأدهم : القيد كما أراد الحجاج وهو فى كلام القبعثرى الفرس الأدهم الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه . والأشهب : الفرس الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده . ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه القبعثرى على أن الحمل على الفرس الأدهم هو أولى بأن يقصده الأمير .

(٣) يعنى مسلك مثل ، يرد به سوى ما أضيف اليه فلفظ غير هنا كناية عن ثبوت الفعل لمن أضيف اليه لفظ غير فى النفى وعن سلبه عنه فى الايجاب ، لأنه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا وقيل غيرك لا يجود يثبت للمخاطب لأن الجود ثابت ولا بد له من محل يقوم به .

(٤) هو للمتنبى .

وغيرى يأكل المعروف سحتا   وتشحب عنده بيض الأيادى [1]

فانه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه فيزعم أن الذى قرف[2] به عند الممدوح من أنه هجاه كان من ذلك الشاعر لا منه ، بل أراد أن ينفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلؤم لا غير .

واستعمال « مثل » و « غير » هكذا مركوز فى الطباع ، واذا تصفحت الكلام وجدتهما يقدمان أبدا على الفعل اذا نحى بهما نحو ما ذكرناه ، ولا يستقيم المعنى فيهما اذا لم يقدما .

والسر فى ذلك أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم به كما سبق تقريره . وسيأتى[3] أن المطلوب بالكناية فى مثل قولنا : « مثلك لا يبخل » و « غيرك لا يجود » هو الحكم وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قصد بها . فكان تقديمها أعون للمعنى الذى جلبا لأجله .

● موضع آخر من مواضع تقديم المسند اليه :

قيل وقد يقدم لأنه دال على العموم ، كما تقول كل انسان لم يقم [4] . فيقدم ليفيد نفى القيام عن كل واحد من الناس ، لأن[5]

---

(١) السحت الحرام . يشحب من الشحوب وهو تغير اللون . الأيادى النعم .

(٢) أى أتهم .

(٣) اى فى باب الكناية .

(٤) اى يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى .

(٥) هذا تعليل بدر الدين ابن مالك فى كتابه المصباح فى علوم البلاغة ص ١٣ . هذا ولا بد من أن يكون المسند اليه مسورا بكل والمسند مقرونا بحرف النفى . وبقى شرط آخر وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر كان فاعلا . بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فلا يجب فيه تقديم . هذا والتقديم فى هذا الموضع أى فى مثل قولنا كل انسان لم يقم يدل على =

الموجبة المعدولة المهملة[١] فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحد منها ، فاذا سورت بـ « كل » وجب أن تكون لافادة العموم لا لتأكيد نفى الحكم عن جملة الأفراد ، لأن التأسيس خير من التأكيد .

ولو لم تقدم فقلت : « لم يقم كل انسان » كان نفيا للقيام عن جملة الأفراد دون كل واحد منها ، لأن السالبة المهملة[٢] فى قوة السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها[٣] فى سياق النفى[٤] ، فاذا سورت[٥] بكل وجب أن تكون لافادة نفى

=

عموم النفى وشموله أى على نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما أضيف اليه لفظ كل . يعنى أن المسند اليه اذا استوفى الشروط المذكورة وكان القصد فى تلك الحالة الى افادة العموم فيقدم المسند اليه لافادة ما قصده اذ لو أخر لم يطابق مقصوده لعدم افادته العموم حينئذ لأنه يدل حينئذ على نفى الحكم عن جملة الأفراد (أى الأفراد المجملة التى لم تعين بكونها كلا أو بعضا بل أبقيت على شمولها للأمرين) لا عن كل فرد . فالتقدم يفيد عموم السلب ، والتأخير يفيد سلب العموم .

(١) وهى « انسان لم يقم » . فهى موجبة لأن النفى لم يسلط عليها، ومعدولة لأن حرف النفى فيها جزء من المسند ، ومهملة لأنها لم تسور بكل ولا ببعض ولا بما ماثلهما . فهى فى قوة القضية السالبة الجزئية مثل قولك « لم يقم بعض الانسان » ، فكل منهما لا يفيد نفى الحكم عن كل فرد من الأفراد .

(٢) وهى « لم يقم انسان » فهى قضية سالبة لأن النفى مسلط عليها، ومهملة لأنها لم تسور بكل ولا ببعض . فهى فى قوة السالبة الكلية مثل لا شىء من الانسان بقائم .

(٣) أى موضوع المهملة الغير المصدرة بلفظ كل .

(٤) وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفى .

(٥) أى القضية السالبة المهملة « لم يقم انسان » والحاصل أن التقديم قبل كل لسلب العموم . فيجب أن يكون بعد كل لعموم السلب . لتكون لفظة كل للتأسيس . وذلك لأن لفظة كل لا تخلو عن افادة أحد هذين المعنيين . فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة ، والتأكيد أن تكون =

الحكم عن جملة الأفراد ، لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس • وفيه نظر[1] :

١ — لأن النفى عن جملة الأفراد فى الصورة الأولى — أعنى الموجبة المعدولة المهملة كقولنا انسان لم يقم — وعن كل فرد فى الصورة الثانية — أعنى السالبة المهملة كقولنا لم يقم انسان — انما أفاده الاسناد الى انسان ، فاذا أضيف كل الى انسان وحول الاسناد اليه ، فأفاد فى الصورة الأولى نفى الحكم عن جملة الأفراد وفى الثانية نفيه عن كل فرد منها[2] ، كان كل تأسيسا لا تأكيدا[3] لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر[4] وما نحن فيه ليس كذلك •

= لفظة كل لتقرير المعنى الحاصل قبله ، والتأسيس أن تكون لافادة معنى جديد ، والتأسيس أرجح لأن الافادة خير من الاعادة .. هذا والنظر فيهما (عموم السلب وسلب العموم) انما هو للأفراد لا للجملة (الهيئة الاجتماعية). وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلقا للنفى فى الاول أو متعلقا بعض وبعدم حصوله من كل واحد لانه رفع للايجاب الكلى فيصدق بكل من السلب الجزئى والكلى ، وأياما كان يتحقق السلب الكلى ولذا نراهم يقولون ان سلب العموم من قبيل السلب الجزئى لأنه هو المحقق . وسلب العموم لا يستلزم عموم السلب وهذا لا ينافى ما ذكر سابقا من أن سلب العموم صادق بصورتين .. وهذا البحث مكانه علم المنطق لا البلاغة .

(١) اى فى هذا التعليل الذى علل به صاحب المصباح .

(٢) أى كما كان مستفادا قبل دخول « كل » فيهما .

(٣) اعترض بأن هذا الرد لا يناسب قواعد المنطقيين .

(٤) فى تركيب واحد واسناد واحد . وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم أنه او حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد . ولا يخفى أن هذا المنع انما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحى اما لو أريد بالتوكيد أن يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه أى سواء كان الاسناد واحدا أو متعددا فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ فقط يتوجه الاعتراض الثانى .

٢ ــ ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيدا « فقولنا لم يقم انسان » اذا كان مفيدا للنفى عن كل فرد كان مفيدا للنفى عن جملة الأفراد لا محالة فيكون « كل » فى « لم يقم كل انسان » اذا جعل مفيدا للنفى عن جملة الأفراد تأكيدا لا تأسيسا(١) كما قال فى « كل انسان لم يقم » فلا يلزم من جعله للنفى عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس(٢) .

٣ ــ ثم جعله قولنا « لم يقم انسان » سالبة مهملة فى قوة سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها لوروده نكرة فى سياق النفى خطأ ، لأن النكرة فى سياق النفى اذا كانت للعموم كانت القضية التى جعلت هى موضوعا لها سالبة كلية ، فكيف تكون سالبة مهملة(٣) ؟ ولو قال : لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة كل مفيدا لخلاف ما يفيده الخالى عنها لم يكن فى الاتيان بها فائدة ، لثبت مطلوبه فى الصورة الثانية دون الأولى ، لجواز أن يقال فائدته فيها الدلالة على نفى الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة .

---

(١) لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وحينئذ فلو جعلنا « لم يقم كل انسان » لعموم السلب مثل « لم يقم انسان » لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس أصلا لأن لفظ كل للتأكيد على كل حال بل انما يلزم ترجيح أحد التأكيدين (وهما تأكيد النفى عن كل فرد وتأكيد النفى عن الجملة والمراد هنا بأحد التأكيدين هو الأول . والمراد بالآخر هو الثانى) على الآخر .

(٢) والحاصل أن « لم يقم انسان » لما كان مفيدا النفى عن كل فرد ويلزمه النفى عن الجملة أيضا فكلا المعنيين حاصل قبل « كل » فعلى ايهما حملت يكون تأكيدا لا تأسيسا فلا يصح المستدل أنه يجب أن يحمل على النفى عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس .

(٣) بدر الدين بن مالك يسير على اصطلاح المناطقة والخطيب يسير على اصطلاح أهل العربية فبينهما بون بعيد .

(٤) لأن قولنا « انسان لم يقم » معناه المطابقى نفى الحكم عن الأفراد أو بعضها ولا يحتمل المجموع الا بدلالة الالتزام بخلاف « كل انسان لم يقم » فان دلالته على نفى الحكم عن المجموع بالمطابقة .

واعلم أن ما ذكره هذا القائل[1] ـ من كون كل فى النفى مفيدة العموم تارة وغير مفيدة أخرى ـ مشهور . وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر[2] وغيره ... قال الشيخ (عبد القاهر) : كلمة كل فى النفى إن أدخلت فى حيزه ، ـ بأن قدم عليها : لفظا ، كقول أبى الطيب :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه (تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن)

وقول الآخر : ما كل راى الفتى يدعو الى رشد[3] ؟

وقولنا « ما جاء القوم كلهم » وما جاء كل القوم ، « ولم آخذ الدراهم كلها » ، ولم آخذ كل الدراهم . أو تقديرا ، بأن قدمت[4] على الفعل المنفى وأعمل فيها ، لأن العامل رتبته التقدم على المعمول كقولك كل الدراهم لم آخذ ، توجه النفى الى الشمول خاصة دون أصل الفعل ، وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه[5] ببعض .. وان أخرجت[6] من حيزه بأن قدمت عليه لفظا ولم تكن معمولة للفعل المنفى توجه

(١) وهو بدر الدين بن ابن مالك .

(٢) عبد القاهر يحكم الذوق والأسلوب العربى الفصيح ، دون تحكمات المنطق والمناطقة .

(٣) عجزه : اذا بدا لك رأى مشكل فقف ـ وهو لأبى العتاهية .

(٤) أى لفظة « كل » . . هذا ويلاحظ أن كلام عبد القاهر يؤيد كلام صاحب المصباح وأن اختلفا فى التعليل ، اذ أن كلام صاحب المصباح حق وتعليله باطل ، فأورد الخطيب رأى عبد القاهر ليشير الى التعليل الصحيح .. وما ذكره عبد القاهر يخالف ايضا رأى صاحب المصباح اذ أن « لم يقم كل انسان » صادق عند صاحب المصباح بصورتين (هما نفى الحكم عن كل فرد ونفيه عن بعض دون بعض) وعند عبد القاهر لا يصدق الا على الصورة الثانية .

(٥) أى تعلق الفعل : هذا والشاهد على ذلك الذوق . والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى «والله لا يحب كل مختال فخور» وما شابهه من الآيات .

(٦) أى لفظة كل .

النفى الى أصل الفعل وعم ما أضيف اليه[1] كل كقول النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله : كل ذلك لم يكن ، أى لم يكن واحد منهما ، لا القصر ولا النسيان ، وقول أبى النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

ثم قال[2] : وعلة ذلك أنك اذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفى عليه وسلطت الكلية على النفى وأعملتها فيه ، واعمال معنى الكلية فى النفى يقتضى أن لا يشذ شىء عن النفى ، فاعرفه .. هذا لفظه[3] . وفيه نظر[4] .

وقيل[5] انما كان التقديم مفيدا للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم تفهم سلب (لحوق) المحمول للموضوع وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو اثبات .. وفيه نظر

---

(١) فالمسند اليه المسور بكل اذا أخر عن أداة السلب يفيد سلب العموم ، وعلى مذهب عبد القاهر يفيد النفى عن بقاء الكل مع أصل الفعل .

(٢) أى عبد القاهر .

(٣) أى لفظ عبد القاهر

(٤) قال صاحب المطول : لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل كقوله تعالى « والله لا يحب كل مختال فخور » ، « والله لا يحب كل اثيم » ، « ولا تطع كل حلاف مهين » ، فالحق أن هذا الحكم أكثرى . هذا ومن البدهى أنه قد سبق تعليلان لهذه المسألة : تعليل المصباح وتعليل عبد القاهر .. ولابن السبكى تعليل آخر ارتضاه ، هو ان « لم يقم كل انسان » سالبة محصلة معناها نقيض لمعنى الموجبة المحصلة وهى « قام كل انسان » حكما على كل فرد بالقيام فيكون المحكوم به سالبة المحصلة نقيض قيام كل فرد ونقيض الكلى جزئى فيكون مدلوله القيام عن بعضهم .

(٥) هذا تعليل آخر للمسألة التى نحن بصددها .

أيضا : لاقتضائه أن لا تكون ليس فى نحو قولنا ليس كل انسان كاتبا مفيدة لنفى كاتب ، هذا ان حمل كلامه على ظاهره وان تؤول بأن مراده أن التقديم يفيد سلب لحوق المحمول عن كل فرد ، والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد اندفع هـذا الاعتراض ، لكن كان مصادرة[1] على المطلوب .

واعلم أن[2] المعتمـد فى المطلوب الحديث وشـعر أبى النجم . وما نقلناه عن الشـيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه . والاحتجاج بالخبر[3] من وجهين : أحدهما أن السؤال بأم عن أحـد الأمرين لطلب التعيين بعـد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الابهـام ، فجـوابه اما بالتعيين أو بنفى كل واحـد منهما[4] ؛ وثانيهما ما روى أنه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين : بعض ذلك قـد كان ، والايجاب الجزئى نقيضه السلب الكلى ، وبقول[5] أبى النجم ما أشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو أن الشـاعر فصيح ، والفصيح الشـائع فى مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكسر له وزنا ، وسياق كلامه أنه لم يأت بشىء مما ادعت

(١) لأن الدعوى عين الدليل .

(٢) هذا هو توجيه المصنف للمسألة بعد أن ناقش الآراء وعرضها .

(٣) وهو الحديث .

(٤) قال المطول بعد أن ذكر ذلك : ردا على المستفهم وتخطئة له فى اعتقاد ثبوت أحدهما ، لا ينفى الجمع بينهما لأنه لم يعتقد ثبوتهما جميعا ، فيجب أن يكون قوله « كل ذلك لم يكن » نفيا لكل منهما .

(٥) أى والاحتجاج بقول أبى النجم وهو :

قـد أصبحت أم الخيـار تدعى ... على ذنبـا كلـه لم أصـنع

برفع « كله » على أنه مبتـدأ والجملة بعده خبر والضـمير العائد محذوف أى « لم أصنعه » . . وقال سيبويه بعد أن أنشد البيت بالرفع : « فهذا ضعيف وهو بمنزلته فى غير الشعر لأن النصـب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك الهاء فكأنه قال غير مصنوع » .

عليه هذه المرأة ، فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة

● تنبيـــه :

ومما يجب التنبيه له فى فصـــل التقديم أصـــل ، وهو أن تقديم الشىء على الشىء ضربان : تقديم على نية التأخير وذلك فى شىء أقر مع التقديم على حكمه الذى كان عليـــه كتقديم الخبر على المبتـــدأ ، والمفعـــول على الفاعل كقولك قائم زيد وضرب عمرا زيد ، فان قائم وعمرا لم يخرجا بالتقديم عما كان عليـــه من كون هذا مسندا ومرفوعا بذلك وكون هذا مفعولا ومنصوبا من أجله .. وتقديم لا على نية التأخير ولكن ان ينقل الشىء عن حكم الى حكم ويجعل له اعراب غير اعرابه كما فى اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرا له فيقدم تارة هذا على هذا ، وأخرى هذا على هذا ، كقولنـــا « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » ، فان المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكا على حكمه الذى كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن ينقل عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ ، وكذا القول فى تأخير زيد .

● تأخير المســـند اليه :

وأما تأخيره : فلاقتضاء المقام تقديم المسند[1] .

● خروج المســـند اليه على خلاف الظاهر :

هذا كله[2] مقتضى الظاهر :

---

(١) وسيجىء بيان ذلك فى أحوال المسند .

(٢) أى ما سبق من أحوال المسند اليه ، هو مقتضى ظاهر الحال . والحال هو الأمر الداعى لايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة سواء كان =

وقد يخرج المسند اليه على خلافه(١) :

١ — فيوضع المضمر موضع المظهر :

كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظا ، أو قرينة حال — : « نعم رجلا زيد(٢) » ، وبئس رجلا عمرو ، ومكان : « نعم الرجل » ، و « بئس الرجل » • على(٣) قول من لا يرى الأصل « زيد نعم رجلا » .

= ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع أم كان ثبوته بالنظر الى ما عند المتكلم . أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعى بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتا فى الواقع فقط . فظاهر الحال أخص من الحال ، فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال ، فاذا خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كان سائرا على مقتضى الحال .

(١) وذلك لاقتضاء الحال اياه .

(٢) أى مكان نعم الرجل زيد فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه . وهذا الضمير عائد الى شىء معقول معهود فى الذهن ، وهذا أحد قولين فى الضمير ، والقول الثانى أنه للجنس ، والقولان يأتيان فى « أل » من قولنا « نعم الرجل زيد » ، فقد قيل انها للعهد وقيل انها للجنس — هذا وقد التزم تفسير الضمير بنكرة ليعلم جنس المتعقل .

(٣) أى وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر فى أحد القولين أى فى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وأما من يجعله مبتدأ و « نعم رجلا » خبره :

١ — فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا ويكون التزام أفراد الضمير حيث لم يقم : « نعما » و « نعموا » من خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة المشابهة للأسماء الجامدة فهى ضعيفة فلا تتحمل بارزا لئلا يثقلها . وعلى القول الثانى لا يكون من وضع المضمر موضع المظهر .

٢ — ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على المتعقل الذهنى لا على زيد المبتدأ وعليه فيكون من هذا الباب والرابط العموم الذى فى الضمير الشامل للمبتدأ .

و « عمرو بئس رجلا » ، وقولهم : « هو زيد عالم » وهى عمرو[1] شجاع ، مكان : الشأن زيد عالم ، والقصة عمرو شجاع :

ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه[2] فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقى منتظرا لعقبى الكلام : كيف تكون ، فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن[3] ، وهو السر فى التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة ، قال الله تعالى : « قل هو الله أحد » ، وقال : « انه لا يفلح الكافرون » ، وقال : « فانها لا تعمى الأبصار » .

٢ ـ وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمر :

(أ) فان كان المظهر اسم اشارة :

فذلك اما لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع[4] كقوله[5] :

---

(١) ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان الكلام مؤنثا غير فضلة ، والمثال مجرد قياس على قولهم هى هند مليحةبجامع أن الضمير فى كل عائد للقصة. فهو لم يرد به الاستعمال والسماع فالمثال غير صحيح .

(٢) هذا تعليل لوضع المضمر موضع المظهر فى البابين وقوله « ما يعقبه » أى يعقب الضمير أى يجىء على عقبه .

(٣) لا يخفى أن هذا التعليل لا يحسن فى باب نعم وكذا فى ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم ، لأن السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشويق والانتظار لأنه يجوز أن الفاعل اسم ظاهر يأتى به المتكلم بعد ذلك فاذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يحصل له تشوق لأنه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء .

(٤) الضمير فى « تمييزه » وفى « لاختصاصه » للمسند اليه .

(٥) هو لابن الراوندى م ٢٤٥ هـ . عاقل وكذلك جاهل الثانية صفة الأولى . اعيت مذاهبه أى أعيته وأعجزته طرق معاشه . الأوهام : العقول . التحرير : المتقن للأمور من نحر الأمور علما اتقنها . الزنديق ـ

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذى ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

واما للتهكم بالسامع ، كما اذا كان فاقد البصر ، أو لم يكن ثم مشار اليه أصلا .

واما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر ، أو على كمال فطانته بان غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره .

واما لادعاء أنه كمل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر . ومنه[1] فى غير باب المسند اليه قوله :

تعاللت كى أشجى وما بك علة تريدين قتلى ، قد ظفرت بذلك[2]

واما لنحو ذلك ...

= الكافر بالله . فقوله « هذا » اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فأبرزه فى معرض المحسوس .. وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، ومعنى كونه بديعا أنه ضد ما كان ينبغى : فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه مع كونه ضد ما كان ينبغى . وهو فهم ضعيف خلاف الظاهر .

(١) اى من وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور .

(٢) هو لابن الدمينة وفى الأمالى نسبته لمرة السعدى الشاعر الأموى . ونسب صاحب العقد الفريد البيت لعلية بنت المهدى .
تعالل : ادعى العلة والمرض . أشجى : أحزن من شجى بالكسر يشجى بالفتح ، وقوله بذلك اى بقتلى ، ولم يقل به لادعاء أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة .

(ب) وان كان المظهر غير اسم اشارة :

فالعدول اليه عن المضمر اما لزيادة التمكين[1] ، كقوله تعالى : « قل هو الله أحد الله الصمد[2] » ، ونظيره[3] من غيره[4] قوله « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل[5] » ، وقوله : « فبدل الذين ظلموا قولا غير الذى قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا » ، وقول الشاعر[6] :

ان تسألوا الحق نعط الحق سائله (والدرع محقبة والسيف مقروب)

بدل نعطكم اياه :

واما لادخال الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة . واما لتقوية المأمور ، مثالهما قول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمرك بكذا . وعليه من غيره[7] « فاذا عزمت فتوكل على الله » .

---

(١) أى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع لأن فى الاظهار من التفخيم والتعظيم ما ليس فى الضمير ، والمقام الذى يقتضى التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند اليه .

(٢) أى الذى يصمد اليه ويقصد فى الحوائج ، لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن .

(٣) أى نظيره « قل هو الله أحد الله الصمد » فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن .

(٤) أى من غير باب المسند اليه .

(٥) الضمير فى أنزلناه للقرآن . فأعاد ذكر الحق مظهرا دون أن يقول : وبه نزل .

(٦) هو عبد الله بن عنمة الضبى . وسيأتى شرح البيت قريبا .

(٧) أى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور من غير باب المسند اليه .

واما للاستعطاف كقوله :

الهى عبـــدك العـــاصى أتاكا (مقرا بالذنوب وقد دعاكا)[1]

واما لنحو ذلك .

٣ ـ الالتفـات :

قال السكاكى : « هذا [2] غير مختص بالمسـند اليه ، ولا بهـذا القدر [3] ، بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا[4] ينقل كل واحد منهـا الى الآخر [5] ، ويسمى هـذا النقل التفاتا [6] عند علماء المعـانى » .

(١) قال « عبدك العاصى » ولم يقل « انا » لمـا فى لفظ « عبـدك العاصى » من الخضوع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .

(٢) قوله « هذا » أعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه أى بل يكون فى المسند اليه مثل « الهى » وفى غيره مثل « فاذا عزمت فتوكل على الله » وهذا محل اتفاق .

(٣) اى ولا النقل من الحكاية الى الغيبة . ولا شك ان العبارة على هذا تكون واهية ، ولذلك قدر السعد مطلقا ، أى ولا النقل حال كونه مطلقا من التقييد بكونه من التكلم الى الغيبة مختص بهذا القدر ــ أعنى النقل من التكلم الى الغيبـة ، أى بل يكون فى غيره ككونه من الخطاب الى التكلم او الغيبة أو من الغيبة الى التكلم أو الخطاب ، أو من التكلم الى الخطاب .

(٤) أى سواء كان فى المسند اليه أو غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر ايراده .

(٥) فتصير الأقسام عند السكاكى ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين . هـذا ولفظ « مطلقا » ليس ــ كما قلنا ــ من عبارة السـكاكى بل قدره السعد لأنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الأمثـلة .

(٦) مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله او العكس . هذا والالتفات من حيث انه يشتمل على نكتة هى خاصية التركيب من علم المعانى ، ومن حيث انه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع . والسكاكى أورده فى علم المعانى والبديع . هذا وللالتفات معنى آخر عند المتقدمين سيأتى ذكره وراجعه فى ص ٨٧ من نقد الشعر ، ٣٨٣ من الصناعتين .

كقول ربيعة بن مقروم[1] :

بانت سعاد فأمسى القلب معمودا وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا

فالتفت كما ترى ، حيث لم يقل « وأخلفتنى [2] » ، وقوله [3] :

تذكرت والذكرى تهيجك زينبا وأصبح باقى وصلها قد تقضبا
وحل بفلج فالأباتر أهلنا وشطت فحلت غمرة فمثقبا

فالتفت فى البيتين [4] » .

والمشهور عند الجمهور [5] أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه [6] بطريق آخر منها [7] ..

---

(١) شاعر اسلامى شهد القادسية . معمودا : حزينا . وابنة الحر هى سعاد وهو من وضع المظهر موضع المضمر .

(٢) ففيه التفات من التكلم الى الخطاب . ويجوز أن يكون الخطاب فى « واخلفتك » من التجريد لا من الالتفات بناء على أن بينهما فرقا هو أن مبنى التجريد على المغايرة ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى ، وقيل لا منافاة بينهما .

(٣) ربيعة بن مقروم أيضا ، تقضب : تقطع . فلج والأباتر وغمرة ومثقبا أسماء أمكنة . شطت بعدت .

(٤) فى قوله تذكرت بتاء الخطاب ، وقوله تهيجك بكاف الخطاب .

(٥) هذا هو مقابل رأى السكاكى فى معنى الالتفات .

(٦) أى عن ذلك المعنى وهذا صريح فى أنه لابد من اتحاد معنى الطريقين فى الما صدق .

(٧) أى بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج : مثل قولنا « أنا زيد » « وأنت عمرو » و « نحن الذين صبحوا الصباحا » ومثل قوله تعالى : واياك نستعين واهدنا وأنعمت ، فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد ، والباقى جار على أسلوب اياك نعبد فلما التفت للخطاب صار الأسلوب له . ومن زعم أن مثل : يا أيها الذين آمنوا — التفاتا — لأن الذين هو هو المنادى =

وهذا (١) أخص من تفسير السكاكى ، لأنه أراد بالنقل (٢) أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها (٣) ، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس .

مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله تعالى : ومالى لا أعبد الذى فطرنى واليه ترجعون (١) .

— فى الحقيقة فهو المخاطب والمناسب له « آمنتم » — فقد سها على ما تشهد به كتب النحو من أن عائد الموصول قياسه ان يكون بلفظ الغيبة لأن الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة وان عرض له الخطاب بسبب النداء .

(١) أى الالتفات بتفسير الجمهور

(٢) المسمى التفاتا .

(٣) فيتحقق الالتفات عند السكاكى بتغيير واحد . فهو لا يشترط تقدم التعبير والجمهور يشترطونه ، فكل التفات عندهم التفات عنده ولا عكس . . فالسكاكى يوافق الجمهور فى تسمية ما تقدم التعبير عنه بطريق آخر من الطرق الثلاثة التفاتا ، ويخالفهم فى جعل ما لم يتقدم التعبير عنه بطريق آخر مما كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيرها منها من باب الالتفات .

(٤) قال السكاكى فى المفتاح ص ١٠٦ « ولولا التعريض لكان المناسب واليه ارجع » ، فقوله « ترجعون » مكان أرجع التفات عند الجمهور والسكاكى معا . هذا والتحقيق أن المراد « ما لكم لا تعبدون » لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر سياق الكلام اجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فهو التفات على المذهبين . . هذا وحاصل القول الثانى المذكور فى التحقيق أن الضميرين للمخاطب فكان مقتضى الظاهر ان يقال « وما لكم لا تعبدون » فعدل عن ذلك وأوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر عن ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد اتحد المعبر عنه واختلفت العبارة ، فعبر اولا بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفات ، وهذا هو التحقيق لأن قوله « ومالى لا أعبد » تعريض بالمخاطبين لزجرهم على عدم الايمان ، لأنهم المقصودون بالذات من ذلك القول ، وعلى هذا التحقيق ففى « ومالى لا أعبد » التفات عند الجمهور أيضا ، اذ سبق الخطاب فى قوله « اتبعوا المرسلين » ، وأما على خلاف التحقق فهو التفات واحد فى « ترجعون » . . ويرى عبد الحكيم أن التعبير بقوله تعالى « ومالى » تعريض لا التفات .

ومن التكلم الى الغيبة قوله تعالى : أنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر [1] .

ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة [2] :

طحابك قلب فى الحسان طروب ... بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلفنى ليلى وقد شط وليها ... وعادت عواد بيننا وخطوب

ومن الخطاب الى الغيبة قوله تعالى : « حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم » [3] .

ومن الغيبة الى التكلم قوله تعالى : « والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه » [4] .

---

(١) ومقتضى الظاهر « فصل لنا » .

(٢) طحا : ذهب وقوله فى الحسان طروب أى أن له طربا فى طلب الحسان ونشاطا فى مراودتهن . بعيد تصغير « بعد » للقرب ، أى حين ولى الشباب وكاد ينصرم . « عصر » ظرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية بعده . حان : قرب . شط : بعد . وليها : أى قربها « عادت » يجوز أن تكون من « عادى معاداة » كأن الخطوب والصوارف صارت تعاديه ، أو أن تكون من عاد يعود أى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل .. وقوله يكلفنى بالياء وفيه التفات من الخطاب فى « بك » الى التكلم ، ومقتضى الظاهر « يكلفك » وفاعل « يكلفنى » ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى ، والمعنى : يطالبنى القلب بوصل ليلى . ويروى تكلفنى بالتاء على أنه مسند الى ليلى والمفعول محذوف أى شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب و « بك » فيها التفات على مذهب السكاكى لا على مذهب الجمهور . ولذلك قال السكاكى « التفت فى البيتين » .

(٣) الشاهد فى قوله « بهم » مكان « بكم » .

(٤) أى مكان ساقه .

ومن الغيبة الى الخطـاب قوله تعالى : « مالك يوم الدين اياك نعبـد » [1] .

وقوله عبد الله بن [2] عنمة :

ما [3] ان ترى السيد زيدا فى نفوسهم	كما يراه بنـو كوز ومرهوب
أن تسألوا الحق نعط الحق سائله	والدرع محقبة والسيف مقروب

وأما قول امرىء القيس [4] :

تطـاول ليلك بالأثمـد	ونام الخـلى ولم ترقـد
وبات وباتت له ليـلة	كليـلة ذى العائر الأرمد
وذلك من نبـأ جاءنى	وخبرته عن أبى الأسـود

فقال الزمخشرى : فيه ثلاث التفاتات [5] ، وهذا ظاهر على تفسير السكاكى [6] ، لأن على تفسيره فى كل بيت التفاتة ، لا يقال الالتفات

(١) مكان اياه نعبـد

(٢) شاعر مخضرم . والسيد وزيد وكوز ومرهوب أحياء من ضبة .

(٣) المعنى أن بنى السيد لا يوجبون لبنى زيد فى نفوسهم من الحرمة والنصرة ما يوجبه لهم بنو كوز وبنو مرهوب . والضمير فى « تسـألوا » لبنى زيد والالتفات فيه . محقبة : مشدود فى الحقيبة . مقروب : موضوع فى قرابه .

(٤) الأثمد : اسم موضع . العائر : قذى العين . وقوله « وبانت له ليـلة » من الاسناد المجازى كصام نهاره . وأبو الأسود هو أبو حجر . وقوله « وبات » الأولى تامة بمعنى أقام ليـلا ونزل به نام أو لم ينم ، « وبات » الثانية يجوز أن يكون تامة أو ناقصة .

(٥) أى « فى ليلك » وفى « بات » وفى « جاءنى » .

(٦) قال السكاكى : « التفت فى الأبيات الثلاثة » فمذهب السكاكى موافق لرأى الزمخشرى

عنده [1] من خلاف مقتضى الظاهر ، فلا يكون فى البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظـاهر ، لأنا نمنـع انحصـار الالتفات عنـده فى خلاف المقتضى لمـا تقدم ... وأما على المشـهور [2] فلا التفات فى البيت الأول [3] ، وفى الثانى التفاتة واحدة [4] ، فيتعين أن يكون فى الثـالث التفاتتان [5] ، فقـل هما فى قوله جاءنى ، احداهما باعتبـار الانتقال من الخطاب فى البيت الأول ، والأخرى باعتبـار الانتقال من الغيبة فى الثانى ، وفيه نظر لأن الانتقال انما يكون من شيء حاصـل ملتبس به واذ قد حصل الانتقال من الخطاب فى البيت الأول الى الغيبة فى الثانى لم يبق الخطاب حاصلا ملتبسا به فيكون الانتقال الى التكلم فى الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعا فلم يكن فى البيت الثالث الا التفاتة واحـدة ، وقيل احداهما فى قوله وذلك لأنه التفات من الغيبة [6] الى الخطـاب والثانية فى قوله جاءنى لأنه التفات من الخطـاب [7] الى التكلم وهذا أقرب [8] .

---

(١) أى عند السكاكى .

(٢) أى على رأى الجمهور .

(٣) أى فى قوله « ليلك » ، وذلك لأنه لم يتقدم التعبير عنها بطريق غير طريق الخطاب ، وهى عند السكاكى فيها التفات لأنه لا يشترط ذلك ولذلك صرح بأن فى قوله « ليلك » التفاتا لأنه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر « ليلى » بالتكلم .

(٤) أى فى قوله « وبات » .

(٥) أى على رأى الزمخشرى من أن فى الأبيات الثلاثة ثلاث التفاتات

(٦) أى فى قوله « وبات » فى البيت الثانى .

(٧) اى فى قوله « وذلك » فى البيت « الثالث » .

(٨) قال الدسوقى : فى هـذه الأبيات التفاتان باتفاق ، فى « بات » لعدوله الى الغيبة بعد الخطاب ، وفى « جاءنى » لعدوله بعدها الى التكلم . وأما قوله « ليلك » فالسكاكى يجعله التفاتا من التكلم الى الخطاب ان لم يكن تجريدا ، واما الجمهور فيتعين عندهم أن يكون تجريدا .

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام ، ووجه حسنه على ما ذكر الزمخشري هو أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية [1] لنشاط السامع ، وأكثر ايقاظا للاصغاء اليه [2] من اجرائه على أسلوب واحد ، وقد تختص مواقعه بلطائف : كما فى سورة الفاتحة ، فان العبد اذا افتتح حمد مولاه الحقيق بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه ، بقوله « الحمد لله » الدال على اختصاصه بالحمد وانه حقيق به ، وجد من نفسه لا محالة محركا للاقبال عليه ، فاذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله « رب العالمين » الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته ، قوى ذلك المحرك ، ثم اذا انتقل الى قوله « الرحمن الرحيم » الدال على أنه منعم بأنواع النعم جلائلها ودقائقها ، تضاعفت قوة المحرك ، ثم اذا انتقل الى خاتمة هذه الصفات العظام وهى قوله « مالك يوم الدين » الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناهت قوته وأوجب الاقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات [3] ، وكما فى قوله تعالى « ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم

---

(١) اى تجديدا واحداثا من « طريت التوب » .

(٢) أى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة . وهذه وجه حسن الالتفات على الاطلاق . وهذا هو كلام السكاكى أيضا .

(٣) وهذا فى معنى كلام السكاكى ايضا (٨٧ من المفتاح) .

هذا وبين التجريد والالتفات عموم وخصوص من وجه : يجتمعان فى « فصل لربك » ، وينفرد الالتفات دون التجريد فى « تكلفنى ليلى » ، وينفرد التجريد دون الالتفات فى « رأيت منه أسدا » ومثل « تطاول ليلك » عند الجمهور . ولا يوجد واحد منهما كما فى غالب القرآن . وقالوا : لا يكون الالتفات الا فى جملتين أى كلامين مستقلين . واعترض على هذا السبكى . .

والتجريد اخلاص الخطاب لغيرك وأنت تريد به نفسك لا المخاطب نفسه . وفائدته طلب التوسع فى الكلام وتمكن المخاطب من اجراء الأوصاف المقصودة من مدح أو غيره على نفسه اذ يكون مخاطبا بها غيره ليكون أعذر وابرأ من العهدة فيما يقوله محجور عليه . فالتجريد قسمان : =

جاءوك فاستغفروا الله ، واستغفر لهم الرسول » ، لم يقل « واستغفرت لهم » ، وعدل عنه الى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله

= ١ ــ محض . مثل . لا خيل عندك تهديها ولا مال .

٢ ــ غير المحض .

أقول لها وقد جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريحي

وقال أبو علي الفارسي : العرب تعتقد أن في الانسان معنى كامنا فيه كأنه حقيقته ومحصوله فتخرج ذلك المعنى الى الفاظها مجردا من الانسان كأنه غيره . وهو هو بعينه نحو قولهم : لئن لقيت فلانا لتلقين به الاسد ، وهو عينه الأسد ، لا أن هناك شيئا منفصلا عنه او متميزا منه .. ثم قال: وعلى هذا النمط كون الانسان يخاطب نفسه . حتى كأنه يقاول غيره كقول الأعشى : وهل تطيق وداعا أيها الرجل .. هذا وابن الأثير يرى الأول تشبيها مضمر الأداة والثاني تجريدا .

والالتفات عند قدامة والعسكري على ضربين :

أحدهما : أن يفرغ المتكلم من المعنى فاذا ظننت انه يريد أن يجاوزه يلتفت اليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره . قال محمد بن يحيى الصولي قال الأصمعي : أتعرف التفاتات جرير ؟ قلت : لا ، قال :

أتنسى اذ تودعنا سليمى يعود بشامة سقى البشام

ألا تراه مقبلا على شعره ثم التفت الى البشام فدعا له وقوله :

طرب الحمام بذى الاراك فشاقنى لا زلت في علل وأيك ناضر

فالتفت الى الحمام فدعا له .

والثاني : أن يكون الشاعر آخذا في معنى وكأنه يعترضه شك . أو ظن أن رادا يرد قوله أو سائلا يسأله عن سببه فيقول راجعا الى ما قدمه فاما أن يؤكده أو ينكر سببه أو يزيل الشك عنه مثل قول عبدالله بن معاوية:

وأجمل اذا ما كنت لابد مانعا وقد يمنع الشيء الفتى وهو مجمل

(٣٨٣ صناعتين ، و ٨٧ نقد الشعر) .

والالتفات عند السكاكي : التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة (التكلم والخطاب والغيبة) سواء عبر عن معنى بغيره قبله أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره .. وعند الجمهور هو التعبير عن المعنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بغيره . ورأى المبرد في الالتفات يوافق رأى الجمهور راجع ص ٣٩ جـ ٢ الكامل .

صلى الله عليه وسلم ، وتعظيما لاستغفاره ، وتنبيها على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان .

وذكر السكاكى لالتفاتات امرىء القيس فى الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها :

١ ـ أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه . فنبه فى التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الثكلى ، فأقامها مقام المصاب الذى لا يتسلى بعض التسلى الا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه ، وخاطبها [١] بـ « تطاول ليلك » تسلية ، أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك ، فشك فى أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية ، وفى الثانى على أنه صادق فى التحزن خاطب أولا ، وفى الثالث على أنه يريد نفسه ..

٢ ـ أو نبه فى الأول على أن النبأ لشدته تركه حائرا فما فطن معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر فى مجارى أموره الكبار : أمرا ونهيا . وفى الثانى على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة . وفى الثالث على ما سبق .

٣ ـ أو نبه فى الأول على أنها حين لم تثبت ولم تتبصر غاظه ذلك ، فأقامها مقام المستحق للعتاب ، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعبير بذلك ، وفى الثانى على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا « وبات وباتت له » . وفى الثالث على سبق ..

---

(١) فالكاف فى قوله « ليلك » مكسورة ، ويصح الفتح نظرا لكون النفس يراد بها الشخص .

هذا كلامه[1] ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف[2] .

٤ ــ الأسلوب الحكيم(٣) :

ومن خلاف المقتضى [4] ما سماه السكاكى الأسلوب الحكيم ، وهو تلقى المخاطب [5] بغير ما يترقب [6] بحمل كلامه على خلاف مراده [7] تنبيها على أنه الأولى بالقصد ، أو السائل [8] بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له :

أما الأول فكقول القبعثرى للحجاج لما قال له متوعدا بالقيد : لأحملنك على الأدهم « مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب » ؛ فانه أبرز وعيده فى معرض الوعد ، وأراه بألطف وجه أن من كان على

---

(١) أى كلام السكاكى .

(٢) لأنه فهم بعيد ليس فيه أثر للذوق بل فيه تحميل لكلام الشاعر اكثر مما اراد به منه .

(٣) راجع ١٤٠ من المفتاح . ويدخل فيه الضرب الثانى من القول بالموجب ويدخل فيه بعض مثل المشاكلة كما يرى السبكى

(٤) أى من خلاف مقتضى الظاهر وان لم تكن من مباحث المسند اليه.

(٥) من اضافة المصدر للمفعول أى تلقى المتكلم للمخاطب أى تلقى المتكلم بالكلام الثانى للمخاطب به (وهو المتكلم بالكلام الأول) . والتلقى المواجهة .

(٦) أى المخاطب . والباء فى بغيره للتعدية ، وفى « بحمل كلامه » للسببية .

(٧) اى يحمل الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراد المخاطب.

(٨) عطف على المخاطب أى تلقى السائل . والفرق بينه وبين تلقى المخاطب . أن هذا مبنى على السؤال بعكس ذلك . والأول قريب من اسلوب تجاهل العارف ومن أسلوب القول بالموجب .

صفته فى السلطان وبسطة اليد فجدير أن يصفد لا أن يصفد [1] ، وكذا قوله له لما قال له فى الثانية « انه حديد » لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا ، وعن سلوك هذه الطريقة فى جواب المخاطب عبر من قال مفتخرا :

أتت تشتكى عندى مزاولة القرى وقد رأت الضيفان ينحون منزلى
فقلت كأنى ما سمعت كلامها : هم الضيف جدى فى قراهم وعجلى [2]

وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة :

وأما الثانى فكقوله تعالى « يسألونك عن الأهلة قل : هى مواقيت للناس والحج » قالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يستلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ؟ [3] وكقوله تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل » ، سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصرف [4] .

---

(١) اى جدير به أن يعطى لا أن يقيد . أصفد : أعطى . وصفد : أوثق

(٢) البيتان لحاتم . القرى : اطعام الضيف . ينحو : يقصد .

(٣) سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة ضوئه ونقصانه فاجيبوا ببيان الحكمة من ذلك .

(٤) رواية سبب النزول انهم سألوا عنه وعن المصرف فلا تكون الآية على هذا من تلقى السائل بغير ما يتطلب
وسأل رجل بلالا — وقد أقبل من الحلبة فقال له : من سبق ؟ قال : سبق المقربون ، قال : انما أسألك عن الخيل قال : وأنا أجيبك عن الخير — فترك بلال جوابه بلفظه الى خير هو به انفع له كما يقول الجاحظ (٢/٢٠١ بيان) . واستقبل عامر بن عبد القيس رجل فى يوم حلبة فقال : من سبق يا شيخ ؟ قال : المقربون (٣/٩٤ بيان) .

٥ ـ التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي :

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، تنبيهاً على تحقق وقوعه . وأن ما هو للوقوع كالواقع ، كقوله تعالى « ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات ومن في الأرض الا من شاء الله » ، وقوله : « ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا » ، وقوله تعالى : « ونادى أصحاب النار » ، وقوله تعالى : « ونادى أصحاب الأعراف » جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع [1] .. وعن حسان [2] أن ابنه عبد الرحمن لسعة زنبور وهو طفل فجاء اليه يبكي ، فقال له : يا بني مالك قال : لسعني طوير [3] كأنه ملتف في بردي حبرة ، فضمه الى صدره وقال : يا بني قد قلت الشعر [4] .

ومثله التعبير عنه [5] باسم الفاعل كقوله تعالى : « وإن الدين لواقع » ، وكذا اسم المفعول كقوله تعالى : « ذلك يوم مجموع له

---

(١) وفي السيد على المطول ص ٣٧٥ جعل ذلك من باب الاستعارة . هذا ومن الخروج على مقتضى الظاهر أيضا التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل احضارا للصورة العجيبة كقوله تعالى : « والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا » والبابان يحملان على المجاز المرسل وتكون العلاقة ما بين الماضي والمضارع من التضاد ، والأولى أن يكونا من مجاز التشبيه وهو أبلغ .

(٢) راجع القصة في ١٦٧ من أسرار البلاغة .

(٣) تصغير طائر ـ ويستشهد بقول حسان على أن الشعر هو الكلام الذي فيه خيال وتصوير جميل وان لم يكن موزونا ، وعليه فلا يكون هذا شاهدا على ما ذكر ..

(٤) والشاهد « قد قلت الشعر » أي ستقول الشعر ، أي أدوات الشعر قد تجمعت فيك وستقوله .

(٥) أي عن المستقبل .

الناس وذلك يوم مشهود »[1] .

٦ ـــ القلب(٢) :

ومنه القلب [3] ، كقول العرب « عرضت الناقة على الحوض[4] »

---

(١) قوله تعالى « لواقع » أى يقع . وقوله تعالى « مجموع » أى يجمع .. وهنا بحث وهو أن كلا من أسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر .. والجواب عنه أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصـــف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا ، تنبيها على تحقق وقوعه

(٢) قال سيبويه : قوله « أدخل فوه الحجر » هذا جرى على سعة الكلام ، والجيد : أدخل فاه الحجر ص ٩٢ جـ ١ الكتاب .

والقلب جعل أحد أجزاء مكان الآخر ، والآخر مكانه ، على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر ، والظاهر أنه من الحقيقة وربما يدعى أنه من المجاز العقلى ، وهو من مباحث المعنى والبديع باعتبارين . والقلب نوعان: لفظى فقط مثل « قطع الثوب المسمار » تعنى أن الثوب مفعول وترفعـــه والمسمار فاعل وتنصبه وكل منهما باق على ما هو له من فاعلية أو مفعولية.. ومعنوى ومثاله : « قطع الثوب المسمار » تريد أن الثوب لمبادرته بالتقطيع هو كأنه قطع المسمار ، فهذا قلب معنوى .. هذا والقلب اللفظى يتعلق بالنحو لا بالبيان ، والظاهر أنه حينئذ ضرورة لا ينبغى حكاية خلاف فيه ، وما من محل يدعى فيه ذلك إلا جاز أن يكون القلب فيه معنويا . أما القلب المعنوى فينبغى القطع بجوازه ، ولا شبهة لمنعه ، ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة إلا من شذ ؟ وكلام النحاة جريان قولين فيه : المنع مطلقـــا والجواز مطلقا ، والقول الثالث جواز المعنوى لا اللفظى .

(٣) أى من خلاف مقتضى الظاهر القلب .

(٤) أى مكان « عرضت الحوض على الناقة » أى أظهرته عليهـــا لتشرب ، ويرى ابن السكيت أن « عرضت الناقة على الحوض » هـــو الأصل وأن المقلوب « عرضت الحوض على الناقة » فكأنه لاحظ أن المعروض عليه يكون أمرا مســـتقرا .

ورده مطلقا (١) قوم ، وقبله مطلقا قوم منهم السكاكى (٢) ، والحق أنه ان تضمن اعتبار لطيفا قبل والا رد .. أما الأول (٣) فكقول رؤبة :

(ومهمه مغبرة أرجاؤه) كأن لون أرضه سماؤه(٤)

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه للمبالغة ، ونحوه قول أبى تمام يصف قلم الممدوح :

لعاب الأفاعى القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل(٥)

وأما الثانى(٦) فكقول القطامى(٧) :

---

(١) أى سواء تضمن اعتبارا لطيفا أم لا . وذلك لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود .

(٢) لأنه مما يورث الكلام لطافة وملاحة .

(٣) أى ما تضمن اعتبارا لطيفا .

(٤) المهمه : المفازة . مغبرة : مملوءة بالغبرة . الأرجاء : الأطراف والأرجاء جمع الرجا مقصورا . وسماؤه أى لو سمائه .

والشاهد المصراع الأخير فانه من باب القلب . والاعتبار اللطيف هنا المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه لون الأرض فى ذلك مع أن الأرض أصل فيه . هذا ونجد البيت فى ٩٦ الموازنة و ٩١ المفتاح .

(٥) الأفاعى : الحيات . أرى الجنى : العسل . اشتار : جنى . أيد عواسل : أى عارفة بجنيه . اى هذا القلم على الأعداء سم زعاف وعلى الأصدقاء شهد شهى . والشاهد فى البيت الشطر الأول فهو من القلب ، والأصل : لعابه لعاب الأفاعى القاتلات . والاعتبار اللطيف هنا المبالغة وبعكس التشبيه .

(٦) وهو ما لم يتضمن اعتبارا لطيفا وهو على المذهب الحق مردود غير مقبول .

(٧) من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابى . وروايته « بطنت » بدل طينت . الفدن بالتحريك : القصر . السياع : الطين بالتبن . والمعنى : كما طينت الفدن بالسياع ، يقال : طينت السطح والبيت . ولقائل أن يقول =

(فلمـا أن جرى سـمن عليها) كمـا طينت بالفدن السـياعا

وقول حسـان :

(كأن سـبيئة من بيت رأس) يكون مزاجها عسـل وماء (١)

وقول عروة بن الورد :

فديت بنفسـه نفسى ومالى (وما آلوك الا ما أطـيق (٢)

وقول الآخر (٣) :

(قفى قبل التفرق يا ضـباعا) ولا يك موقف منك الوداعـا

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا » ليس واردا على القلب ، اذ ليس فى تقدير القلب فيه اعتبـار لطيف . وكذا قوله تعالى « ثم دنا فتدلى » وكذا قوله تعالى « اذهب

=

انه يتضـمن من المبـالغة فى وصـف الناقة بالسمن ما لا يتضـمنه قوله « كما طينت الفدن بالسياع » لابهامه أن السياع بلغ مبلغا من العظم والكثرة الى أن صارت بمنزلة الأصل والفدن بالنسبة اليـه كالسياع بالنسبة الى الفدن .. والحق انه تكلف محض .

(١) السبيئة : الخمر . بيت رأس : موضع بالشام .. وبعد البيت:

على أنيابها أو طعم غض من التفاح عصره اجتنـاء

يشبه ريق محبوبته بخمر مزجت بعسل وماء أو بماء تفاح طرى فى وقت اجتنائه ونضجه . ويروى برفع « مزاج » مبتدأ وما بعده خبر له والجملة خبر يكون واسمها ضمير الشأن .. والبيت من قصيدة لحسان .

(٢) لا آلوك أى لم أقصر فيك .

(٣) هو القطامى الشاعر . ويقول خداش بن زهير :

فانك لا تبالى بعد حوالى أظبى كان أمك أم حمـار

بكتابي هذا فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون [1] » .

فأصـــل الأول أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا أي اهلاكنا ، وأصـــل الثاني ثم أراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه في الهواء ، ومعنى الثالث تنح عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقولونه بسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال انه دخل عليهـــا من

---

(١) في كتاب « ما اتفق لفظه واختلف معناه » ذكر لآية « ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة » وأسلوب القلب فيها حيث سماه « التحويل » . . وفي الكامل للمبرد ، قال المبرد : والكلام اذا لم يدخـله لبس جاز القلب للاختصار . هذا وفي ٩٦ ، ٩٧ من الموازنة كلام على أسلوب القلب خلاصته أن الآمدي :

١ ــ لا يرخص للمتأخر في القلب انما جاء في كلام العرب على السهو ، والمتأخر وان احتذى بهم على أمثلتهم فلا ينبغي له أن يتبعهم فيما سهوا فيه.

٢ ــ ما ورد في القرآن من القلب : مثل « دنا فتدلى » وانما هو تدلى فدنا ، ومثل « ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة » ، وأنما العصبة تنوء بالمفاتيح اى تنهض بثقلها ، ومثل « وانه لحب الخير لشديد » ، أى وان حبه الخير لشديد ، فليس كله بقلب وآنما هو صحيح مستقيم لا قلب فيه ، والمعنى أن تدليه كان عند دنوه واقترابه ، وأراد الله بما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة أي تميلها من ثقلها ، وقوله : انه لحب الخير لشديد : أى أنه لحب المـــال لشديد أي بخيل . وكأن الآمدي ينفي عن تلك المثل القلب بمعنى أنها لا غلط فيها وأنها على تشبيهها بالاصل المقلوبة عنه ، لا أنها لا قلب فيها مطلقـــا .

٣ ــ ما ورد في الشعر من القلب قسمان :
سائغ مقبول مثل « كأن لون أرضه سماؤه » وقبيح غير حسن لا يجوز في الشعر ولا في القرآن . وهو ما جاء في كلامهم على سبيل الغلط مثـــل « كما كان الزنا فريضة الرجم » ، و « تشقى الرماح بالضياطرة الحمر » .
٤ ــ المبرد أيضا يقصر استعمال أسلوب القلب على المتقدمين دون المتأخرين ولكنه يجعل فائدة القلب الاختصار .
٥ ــ ويرى الآمدي أنه قد يكون لاصلاح الوزن أو للضرورة أو السهو .

كوة فألقى الكتاب اليها وتوارى فى الكوة [1] .. وأما قول خداش :

(وتركب خيلا لا هوادة بينها) وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر [2]

فقد ذكر له سوى القلب وجهان :

أحدهما : أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها .

والثاني : أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها تحقيرا لشأنهم وأنهم ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها كما يقال شقى الخز بجسم فلان اذا لم يكن أهلا للبسه . وقيل فى قول قطرى بن الفجاءة :

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جذع البصيرة قارح الاقدام [3]

انه من باب القلب ، على أن لم أصب بمعنى لم أجرح ، أى قارح

---

(١) حمل السكاكى كل هذه الآيات على القلب ص ٦١ المفتاح .

(٢) الضياطرة جمع ضيطر وهو العظيم أو الضخم اللئيم العظيم الاست ، الحمر جمع أحمر اللون وقيل هو الذى لا سلاح معه .. هذا والشاهد فى الشطر الثانى وكأن أصل الكلام : وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح . وعلى أنه لا قلب فيه يكون قوله « وتشقى » استعارة جعل كسر الرماح فى حربهم شقاء لها ، أو يكون جعل نفس الطعن شقاء لها وتحقيرا لشأنهم وانهم ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها . وقال السكاكى :
فى البيت قلب أراد تشقى الضياطرة بالرماح ، ولك ألا تحمله على القلب بواسطة استعارة الشقاء لكسرها بالطعان .

(٣) راجع البيت فى صفحة ١١٩ من أسرار البلاغة .. وجملة « وقد اصبت ولم أصب » اعتراضية أى جرحت ولم أجرح . « وأصبت » بالبناء للفاعل « وأصب » بالبناء للمفعول . وفلان جذع أى حديث السن ، وقارح أى كبيره ، وجذع البصيرة أى غير مجرب للأمور ، وقارح الاقدام أى له اقدام أهل العقول والسن القديم . وهذا عكس المراد لأن المقصود وصفه بأنه قارح البصيرة أى مجرب قتل الأمور علما وأنه جذع الاقدام أى شجاع قوى شديد . فالأصل أن يقول : ثم انصرفت قارح البصيرة جذع الاقدام ، ولكنه قلب فأوهم خلاف المراد .

البصيرة جذع الاقدام . كما يقال « اقدام غر ورأى مجرب » وأجيب عنه بأن لم أصب بمعنى لم الف أى لم آلف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة على أن قوله « جذع البصيرة قارح الاقدام » حال من الضمير المستتر فى لم أصب فيكون متعلقا بأقرب مذكور ، ويؤيد هذا الوجه [1] قوله قبله :

لا يركنن أحــــد الى الاحجام   يــوم الوغى متخوفا لحـــــام
فلقــد أرانى للرماح دريئـــــة   من عن يمينى مرة وأمــــــامى
حتى خضــبت بما تحدر من دمى   أكناف سرجى أو عنان لجــامى

فان الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جرح ، وأيضا فحوى كلامه أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت ، اعلاما أن الاقدام غير علة للحمام ، وحثا على الشجاعة وبغض الفرار .

* * *

---

(1) وهو أن « لم أصب » بمعنى « لم الف » .

القـول فى احوال المسـند

● حـذف المسـند :

أما تركه[1] : فلنحو ما سبق فى باب المسند اليه من تخييل العدول الى أقوى الدليلين ، ومن اختبار تنبه السـامع عند قيام القرينـة ، أو مقدار تنبهه ، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر :

١ ــ اما مع ضيق المقام كقوله :

(ومن يك أمسى بالمدينة رحله)   فانى وقيـار بهـا لغريب[2]

---

(١) عبر هنا بالترك وفى المسند اليه بالحذف اشعارا بأن المسند اليه ركن لا يستغنى عنه فى الكلام والاحتياج اليه دون الاحتياج الى المسـند بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فى الاحتياج ويجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض .

(٢) البيت لضـابىء بن الحارث البرجمى ، ومعه أبيات فى الكامل للمبرد (١٨٨ : ١) وروايته « وقيارا » ، وتجـده فى ٣٨ جـ ١ من الكتاب لسـيبويه .. الرحل : المنزل . قيار : اسم فرس أو جمل للشاعر . ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع . فالمسند الى « قيار » محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقـام بسبب التوجع والمحافظة على الوزن ولا يجوز أن يكون « قيار » عطفا على محل اسم ان و « غريب » خبر عنهما ، لامتناع العطف على محل اسم أن قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا ، وذلك لمـا يلزم عليه من توجه العاملين ــ المبتدأ ، وان ــ الى معمول واحد هو الخبر . وأما اذا قدرنا « لقيـار » خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هـو عطفا على محل اسـم ان لأن الخبر مقدم تقـديرا فلا يكون مثل « أن زيداً وعمراً ذاهبان » بل مثل « أن زيدا وعمرو لذاهب » وهو جائز . ويجوز أن يكون مبتـدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها .

أى وقيار كذلك ، وكقوله[1] :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

أى نحن بما عندنا راضون[2] .. وكقول أبى الطيب :

قالت وقد رأى اصفر ارى من به؟ وتنهدت ، فأجبتها : المتنهد

أى المتنهد هو المطالب[3] به ، دون المطالب به هو المتنهد ، ان فسر بمن المطالب به ، لأن مطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين بأنه المطالب به ليتعين عندها ، لا الحكم على المطالب به بالتعيين ، وقيل معناه « من فعل به » ، فيكون التقدير : فعل به المتنهد .

٢ ــ واما بدون الضيق ، كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه » على وجه ، أى والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ، ويجوز أن يكون جملة واحدة ، وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله ، فكانا فى حكم مرضى واحد ، كقولنا : احسان زيد واجماله تعشنى وجبر منى ، وكقولك « زيد منطلق وعمرو » ، أى عمرو كذلك[4] . وعليه قوله تعالى : « واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائى لم يحضن » ، أى واللائى لم يحضن

---

(١) هو لقيس بن الخطيم أو عمرو بن امرىء القيس الأنصارى الخزرجى ، ونسبة الجاحظ لعمرو ، وهو جد عبد الله بن رواحة ، وكان شاعرا فحلا من حكام العرب وقضاتهم ، وهو يخاطب بهذا البيت مالك بن العجلان حين رد قضاءه فى واقعة من وقائع الأوس والخزرج .. وقبله:

يا مال والسيد المعمم قد يبطره بعد رأيه السرف

(٢) نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا اى نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثانى وفى البيت السابق بالعكس .

(٣) فيكون من حذفنا المسند لا من حذف المسند اليه .

(٤) فيكون من حذف المسند للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام.

مثلهن . وقولك : خرجت فاذا زيد[١] . وقولك لمن قال هل لك أحد ، ان الناس الب عليك : ان زيدا وان عمرا ، أى ان لى زيدا وان لى عمرا ، وعليه قوله[٢] : ان محلا وان مرتحلا . أى ان لنـــا محلا فى الدنيا وان لنـــا مرتحلا عنها الى الآخرة . وقوله تعالى : « قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى » ، تقديره لو تملكون تملكون مكررا لفائدة التوكيد ، فأضمر « تملك » الأول اضمارا على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير المتصل الذى هو الواو ضمير منفصل وهو أنتم لسقوط ما يتصل به من اللفظ . فأنتم فاعل الفعل المضمر وتملكون تفسيره[٣] قال الزمخشرى : هذا ما يقتضيه علم الاعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن « أنتم تملكون » فيه دلالة على الاختصـــاص ، وأن الناس هم المختصـــون

---

(١) اى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب او ما أشـــبه ذلك . فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام مع اتباع الاستعمال . لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود . وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك . والفاء قيل انها للسببية المجردة من العطف وقيل انها للعطف على المعنى ، واما اذا فظرف زمان وقيـــل ظرف مكان وقيـــل حرف دال على المفـــاجاة .

(٢) اى قول الأعشى وبيتـــه :

ان محلا وان مرتحـــــــلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا

وهو فى صفحة ٢٤٧ دلائل الاعجاز ، وراجع نقد ابن عبد ربه للبيت فى العقد الفريد ص ١٤ جـ ٤ . . والشاهد فى البيت حذف المسند الذى هو ظرف قطعا لقصد الإختصار والعدول الى أقوى الدليلين اعنى العقل والضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل « أن مالا وان ولدا » وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال « هذا باب ان مالا وان ولدا » .

(٣) فقوله : أنتم ليس بمبتدأ لأن لو انما تدخل على الفعل ، بل هـــو فاعل فعل محذوف ، والأصل «لو تملكون» فحذف الفعل الاول احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم عوض من الضمير المتصل ضمير منفصل على القاعدة عند حذف الفاعل . فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة .

بالشح المتبالغ ونحوه قول حاتم « لو ذات سوار لطمتنى » ، وقول المتلمس :

ولو غير اخوانى أرادوا نقيصتى (جعلت لهم فوق العرانين ميسما[1])

وذلك لأن الفعل لما سقط لأجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر . وكقوله تعالى « أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا » ، أى كمن لم يزين له سوء عمله ، المعنى أفمن زين له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما ــ الذين كفروا والذين آمنوا ــ كمن لم يزين له سوء عمله ؟ ثم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال : لا ، فقيل : « فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء ، فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » . وقيل المعنى : أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات ؟ فحذف الجواب لدلالة « فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » . أو أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله ؟ فحذف لدلالة « فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء » . وأما قوله تعالى « بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل » ، وقوله تعالى « سورة أنزلناها » ، وقوله : « وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن ، قل لا تقسموا طاعة معروفة » ، فكل منها يحتمل الأمرين : حذف المسند اليه وحذف المسند ، أى فأمرى صبر جميل أو فصبر جميل أجمل ، وهذه سورة أنزلناها أو فيما أوحينا اليك سورة أنزلناها . وأمركم أو الذى يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخلص من المؤمنين ، الذين طابق باطن أمرهم ظاهره ، لا أيمان تقسمون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها ، أو طاعتكم طاعة معروفة أى بأنها بالقول دون الفعل . أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة .

---

(١) العرانين جمع عرنين وهو الأنف كله أو ما صلب منه . الميسم: العلامة .

ومما يحتمل الوجهين[1] قوله سبحانه وتعالى : « ولا تقولوا ثلاثة » . وقيل : التقدير « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ، ورد بأنه تقرير ثبوت آلهة ، لأن النفى انما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ ، كما تقول : ليس أمراؤنا ثلاثة فانك تنفى به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكل أمراء ، وذلك اشراك ، مع أن قوله تعالى بعده « انما الله اله واحد » يناقضه . والوجه أن « ثلاثة » صفة مبتدأ محذوف ، أو يكون مبتدأ محذوفا مميزه ، لا خبر مبتدأ ، والتقدير : ولا تقولوا لنا أو فى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة ، ثم حذف الخبر كما حذف الخبر من : « لا اله الا الله » « وما من اله الا الله » ، ثم حذف الموصوف أو المميز كما يحذفان فى غير هذا الوضع . فيكون النهى عن اثبات الوجود لآلهة ، وهذا ليس فيه تقرير لثبوت الهين مع أن ما بعده أعنى قوله « انما الله اله واحد » ينفى ذلك ، فيحصل : النهى عن الاشراك . والتوحيد من غير تناقض ، ولهذا يصح أن يتبع نفى الاثنين فيقال : ولا تقولوا لنا : آلهة ولا الهان ، لأنه كقولنا « ليس لنا آلهة ثلاثة ولا الهان » ، وهذا صحيح . ولا يصلح أن يقال على التقدير الأول ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنان ، لأنه كقولنا : ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين وهذا فاسد ، ويجوز أن يقدر ولا تقولوا الله المسيح وأمه[2] ثلاثة : أى لا تعبدوهما كما تعبدونه لقوله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة » ، فيكون المعنى : ثلاثة مستوون فى الصفة والرتبة ، فانه قد استقر فى العرف أنه اذا أريد الحاق اثنين بواحد فى وصف وأنهما شبيهان له أن يقال « هم ثلاثة » ، كما يقال اذا أريد الحاق واحد بآخر وجعله فى معناه « هما اثنان » .

---

(1) راجع ص ٢٩٠ — ٢٩٤ من دلائل الاعجاز .

(2) وعلى هذا يكون من حذف المسند اليه . والمعنى صحيح بخلاف الوجه الأول .

واعلم أن الحذف لا بد له من قرينة كوقوع الكلام جوابا عن سؤال :

١ ــ اما محقق : كقوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » ، وقوله : « ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله » .

٢ ــ واما مقدر نحو :

ليبك يزيد ضارع لخصومه (ومختبط مما تطيح الطوائح[١])

وقراءة من قرأ « يسبح له فيها بالغدو والآصال[٢] رجال » ، وقوله : «كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك ، الله العزيز الحكيم»، ببناء الفعل للمفعول .. وفضل هذا التركيب على خلافه ، أعنى ليبك يزيد ضارع ، ببناء[٣] الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه : أحدها أن

---

(١) البيت لنهشل بن حرى بن ضمرة ويروى للبيد ، ونسبه الزمخشرى لمزرد أخى الشماخ وفى ابن السبكى أنه لمرة بن عمرو النهشلى فى يزيد بن نهشل . وقيل للحارث بن ضرار النهشلى . وفى ابن يعقوب لضرار بن نهشل فى أخيه يزيد . هذا ونهشل بن حرى شاعر اسلامى . وفى الكتاب لسيبويه أن البيت للحارث بن نهيك .. ويزيد هو يزيد بن نهشل . الضارع : الذليل . المختبط : الذى يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة . الاطاحة . الاذهاب والاهلاك . الطوائح : جمع مطيحة على غير قياس وجمعها القياسى مطاوح أو مطيحات .. هذا «وليبك» بالبناء للمفعول كأنه قيل « من يبكيه ؟» فقال : يبكيه « ضارع » ثم حذف الفعل وهو المسند . فهنا حذف المسند بقرينة وقوعه فى جواب سؤال مقدر .. ومعنى البيت : ليبكه ذليل فى الخصومة لأنه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء وليبكه طالب للمعروف من أجل اذهاب الاحداث لماله ونشبه لأنه كان عون الفقراء والمحتاجين .

(٢) والآية شاهد فى باب الفصل ايضا .

(٣) هذا تفسير لقوله « خلافه » .

هـذا التركيب[1] يفيد اسناد الفعل الى الفاعل مرتين اجمالا ثم تفصيلا[2] ، والثاني أن نحو « زيد » فيه ركن الجملة[3] لا فضلة ، الثالث أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل ، فيكون عند ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب ، وخلافه بخلاف ذلك .

ومن ذلك الباب ، أعني الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر : قوله تعالى « وجعلوا لله شركاء الجن » على وجه ، فان « لله شركاء » ان جعلا مفعولين لجعلوا ، فالجن يحتمل وجهين : أحدهما : ما ذكره الشيخ[4] عبد القاهر ، من أن يكون منصوبا بمحذوف دل عليه سؤال مقدر ، كأنه قيل من جعلوا لله شركاء ؟ فقيل الجن ، فيفيد الكلام انكار الشرك مطلقا فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن في الانكار ، دخول اتخاذه من الجن . والثاني : ما ذكره الزمخشري ، وهو أن ينتصب « الجن » بدلا من شركاء فيفيد انكار الشريك مطلقا أيضا كما مر . وان جعل لله « لغوا » كان « شركاء الجن » مفعولين قدم ثانيهما على الأول ، وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ « لله » شريك : ملكا كان أو جنيا أو غيرهما ولذلك قدم اسم « الله » على الشركاء ، ولو لم يبن الكلام على التقديم وقيل « وجعلوا الجن شركاء لله ، لم يفد الا انكار جعل الجن شركاء ، والله أعلم .

---

(١) وهو قولنا « ليبك يزيد ضارع » ببناء الفعل للمفعول .

(٢) اما التفصيل فظاهر ، وأما الاجمال فلأنه لما قيل « ليبك » علم أن هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لأن المسند الى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الاجمال ثم التفصيل أوقع في النفس .

(٣) لكونه المسند اليه لا مفعولا .

(٤) راجع ٢٢٢ من الدلائل ، ص ٩٩ من المفتاح .

ومنه ارتفاع المخصوص فى باب نعم وبئس على أحد القولين[١]

● ذكر المسند :

وأما ذكره : فاما لنحو ما مر فى باب المسند اليه : من زيادة التقرير، والتعريض بغباوة السامع ، والاستلذاذ ، والتعظيم ، والاهانة ، وبسط الكلام[٢] واما ليتعين كونه : اسما فيستفاد منه الثبوت[٣] ، أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد[٤] ، أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد ، واما لنحو ذلك .

قال السكاكى : واما للتعجب من المسند اليه بذكره ، كما اذا قلت زيد يقاوم الأسد مع دلالة قرائن الأحوال . وفيه نظر[٥] : لحصول التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة .

---

(١) أى ومن حذف المسند بقرينة وقوع الكلام جوابا عن السؤال المقدر ارتفاع المخصوص فى باب نعم وبئس مثل « نعم رجلا زيد » ، و «بئس رجلا عمرو » ، على أحد القولين فى ذلك ، وهو أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر فيكون السؤال المقدر « من هو الممدوح ؟ » فقيل « زيد » أى « زيد الممدوح » .

(٢) ومن كون الذكر هو الأصل ولا مقتضى للحذف مثل زيد قائم ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم » ، والتعريض بغباوة السامع مثاله « محمد نبينا » فى جواب من قال : من نبيكم .

(٣) أى حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان، ويفيد مع الثبوت الدوام بالقرينة ، أو من حيث العدول عن الفعل اليه .

(٤) أى تجدد الحدث أى وجوده بعد أن لم يكن . وافادة الفعل ذلك بالوضع لتضمنه الزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار . ويفيد مع التجدد الحدوث أى حدوثه شيئا بعد شىء على وجه الاستمرار .

(٥) أى فى كلام السكاكى — من افادة ذكر المسند للتعجب — نظر واعتراض ، ورد صاحب المطول على هذا النظر بأن حصول التعجب بدون الذكر ممنوع لأن القرينة تدل على نفس المسند . وأما تعجيب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه فى الظاهر .

● أفراد المسند (١) :

وأما افراده : فلكونه غير سببي[٢] مع عدم افادة تقوى[٣] الحكم ، كقولك : زيد منطلق ، وقام عمرو . والمراد بالسببي نحو (زيد أبوه منطلق) .. قال السكاكي : وأما الحالة المقتضية لافراده فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم ، وأعني

---

(١) اي جعل المسند غير جملة .

(٢) السببي هنا جملة أخبر بها عن مبتدأ بعائد ليس مسندا له في تلك الجملة والسببي نسبة الى السبب الذي هو الضمير الذي يقع الربط به.

(٣) اذ لو كان سببيا نحو « زيد قام ابوه » أو مفيدا للتقوى نحو « زيد قام » فهو جملة قطعا . وأما نحو « زيد قائم » فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من « زيد قام » في ذلك ، وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد النقوى بحسب التكرير نحو « عرفت عرفت » أو بحرف التأكيد نحو « ان زيدا عارف ». أو نقول : أن تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص ــ وهو تكرير الاسناد مع وحدة المسند اليه ــ مثل زيد قام . فان قيل : المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا « أنا سعيت في حاجتك » و « رجل جاءني » و « ما أنا فعلت » ، هذا عند قصد التخصيص . قلت : سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور الى التقوى لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى . ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو « رجل كريم » وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببه نحو « رجل كريم أبوه » ، وصفا سببيا ، وسمي في علم المعاني المسند في نحو « زيد قام أبوه » مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو من صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال . وهذا الاصطلاح غير موجود لأحد قبل السكاكي . . والمسند السببي عند السكاكي أربعة أقسام: جملة اسمية خبرها فعل مثل « زيد أبوه ينطلق » ، أو اسم فاعل مثل « زيد ابوه منطلق » ، أو اسم جامد مثل « زيد أخوه عمرو » أو جملة فعلية الفاعل فيها مظهر مثل « زيد انطلق أبوه » .

بالمسند الفعلى ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه أو بالانتفاء عنه كقولك : أبو زيد منطلق ، والكر من البر بستين[1] ، وضرب أخو عمرو ، ويشكرك بكر ان تعطه ، وفى الدار خالد . اذ تقديره استقر أو حصل فى الدار على أقوى الاحتمالين[2] ، لتمام الصلة بالظرف كقولك : الذى فى الدار[3] أخوك ... وفيه نظر من وجهين :

أحدهما أن ما ذكره فى تفسير المسند الفعلى يجب أن يكون تفسيرا المسند مطلقا[4] ، والظاهر أنه انما قصد به الأحتراز عن المسند السببى ، اد فسر المسند السببى بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلى ، ومثله بقولنا « زيد أبوه منطلق » ، أو « انطلق » ، «والبر الكر منه بستين » ، فجعل كما ترى أمثلة السببى مقابلة لأمثلة الفعلى مع الاشتراك فى أصل المعنى .

والثانى أن الظرف الواقع خبرا اذا كان مقدرا بجملة كما اختاره كان قولنا : « الكر من البر بستين » ، تقديره الكر من البر استقر بستين فيكون المسند جملة ويحصل تقوى الحكم كما مر ، وكذا اذا كان « فى الدار خالد » تقديره « استقر فى الدار خالد » كان المسند جملة أيضا ، لكون استقر مسندا الى ضمير خالد لا الى خالد[5] على الأصح ، لعدم اعتماد الظرف على شيء .

---

(١) الكر بضم الكاف : مكيال قيل انه اربعون اردبا .

(٢) وهو تقدير المتعلق فعلا لا اسما .

(٣) فان تقديره الذى استقر أو حصل فى الدار اخوك ولا يصح تقدير « حاصل » أو « مستقر » لان الصلة لا تتم به .

(٤) لأن كل مسند فهو محكوم بالثبوت للمسند اليه أو بالانتفاء عنه ضرورة أن الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء أو بنفيه عنه .

(٥) أجيب عن هذا بأن المثال الأول مبنى على أن الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل ، والثانى مبنى على مذهب الأخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا فى عمل الظرف الاعتماد على شيء ، فيكون « خالد » فاعلا واستقر فارغ من الضمير وهو المسند العامل فى خالد .

● **فعلية المسند واسميته :**

وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة[1] على أخصر ما يمكن مع افادة التجدد[2] :

وأما كونه اسما فلافادة عدم التقييد والتجدد[3] ومن البين فيهما قول الشاعر[4] .

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق

وقوله[5] :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الى عريفهم يتوسم

اذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقا من غير اعتبار تجدده وحدوثه ، ومعنى الثانى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك .

---

(١) الماضى والحال والمستقبل .

(٢) للتجدد معنيان : أحدهما الحصول بعد ان لم يكن ، والثانى الحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار . والمعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الأول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى .

(٣) أى لافادة الثبوت والدوام لأغراض تتعلق بذلك .

(٤) هو جؤية بن النضر ، والبيت فى الدلائل ص ١٣٤ ، والصرة ما يجمع فيه الدراهم .

(٥) هو طريف بن تميم أحد بنى عمرو بن جندب ، والبيت فى الدلائل ص ١٣٥ ، وعكاظ : سوق مشهورة للعرب . عريف القوم : القيم بأمرهم الذى شهر وعرف بذلك . يتوسم : أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا .

◎ تقييد الفعل وعدمه :

وأما تقييد الفعل[1] بمفعول[2] ونحوه :

فلتربية الفائدة[3] : كقولك : ضربت ضربا شديدا ، وضربت زيدا ، وضربت يوم الجمعة ، وضربت أمامك ، وضربت تأديبا ، وضربت بالسوط ، وجلست والسارية ، وجاء زيد راكبا ، وطاب زيد نفسا ، وما ضرب الا زيد ، وما ضربت الا زيدا .

والمقيد في نحو : كان زيد قائما هو قائما لا كان[4] :

---

(١) أى وما أشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما .

(٢) أى مطلق أو به أو فيه أو له أو معه . ونحوه الحال والتمييز والاستثناء .

(٣) لأن الحكم كلما زاد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة .

(٤) لأن « قائما » هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة .

هذا والكلام اما جملة اسمية واما جملة فعلية : فالجملة الاسمية تفيد بأصل وضعها الثبوت اى حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان ، وقد تفيد الدوام بالقرينة ، ومن حيث العدول عن الفعل اليها . فالقرينة كما في مقام المدح أو الذم أو ما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت ، فالاسم كعالم يدل على ثبوت العلم الذى يدل عليه وليس فيه تعرض لحدوثه أصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضى أو لا ، وأما الدوام فانما يستفاد من مقام المدح والمبالغة لا من جوهر اللفظ . والجملة الفعلية تفيد الحدوث ـ أى حدوثه شيئا بعد شيء على وجه الاستمرار ـ والتجدد ـ أى تجدد الحدوث وعدم الاستقرار .

هذا ودلالة الفعل على الاستمرار التجددى بالقرائن مثل قول المتنبى :

تدبر شرق الأرض والغرب كفه   وليس لها يوما عن المجد شاغل

وأما ترك تقييده : فلمانع من تربية الفائدة[1] .

ـ فان المدح قرينة دالة على ان التدبير أمر مستمر متجدد آنا بعد آن
والجملة هى ما تركب من مسند (محكوم به) ومسند اليه (محكوم عليه) ، أو ما كانت مستقلة بالفهم . ولها ركنان : محكوم عليه ومحكوم به ويسمى الأول مسندا اليه والثانى مسندا . فالمسند اليه هو الفاعل ونائبه والمبتدأ الذى له خبر وما أصله المبتدأ كاسم كان واخواتها ، ومواضع المسند هى الفعل التام والمبتدأ المكتفى بمرفوعه وخبر المبتدأ وما أصله خبر المبتدأ كخبر كان واخواتها ، واسم الفعل والمصدر النائب عن الفعل الأمر .
وما زاد على المسند اليه والمسند فهو قسمان :

١ ـ قيود وهى معمولات المسند كالمفعول ونحوه من المتعلقات كالحال والتمييز والاستثناء ، وفعل الشرط كذلك مقيد للجواب ، وكذلك الأفعال الناقصة (ككان واخواتها) قيود للأخبار أو الوصف .

٢ ـ مخصصات وهى الاضافة والوصف والصلة الخ حيث قالوا : « وأما تخصيص المسند بالاضافة » وقالوا : « وأما تقييده بمفعول ونحوه » .

قال السعد : وهذا ـ أى جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المتعلقات ، والاضافة والوصف من المخصصات ـ مجرد اصطلاح . وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع أى العموم ، ولا شيوع للفعل لأنه انما يدل على مجرد المفهوم ـ أى على الماهية والحدث ، والمطلق لا يكون فيه تخصيص بل تقييد ـ والحال تقيده ، والوصف يجىء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه .

فالخلاصة أن القيود هى أدوات الشرط والنفى والمفاعيل والحال والتمييز والتوابع والنواسخ . . هذا وتنقسم الجملة عند علماء المعانى الى :
١ ـ جملة رئيسية وهى المستقلة التى لم تكن قيدا فى غيرها .

٢ ـ جملة غير رئيسية وهى ما كانت قيدا فى غيرها وليست مستقلة بنفسها .

(١) مثل خوف انقضاء الفرصة ، أو ارادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانة أو مفعولة ، أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك . .

● تقييد الفعل بالشرط :

وأما تقييده بالشرط[1] : فلاعتبارات[2] لا تعرف الا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك فى علم النحو ، ولكن لا بد من النظر ههنا فى « ان » و « اذا » ، و « لو » .

---

(١) راجع ١٠٤ من المفتاح . والشرط يطلق على فعل الشرط وعلى الاداة وعلى التعليق — راجع شروح التلخيص فى باب الانشاء عند قوله « وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها » ؛ والمراد هنا بالشرط جملة الشرط . والمراد بالفعل الواقع مسندا فى جملة الجزاء .

(٢) وتلك الاعتبارات هى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى : فى الماضى كلو ، او فى الاستقبال اما مع الجزم كما فى اذا ، أو مع الشك فى ان ، أو فى جميع الزمان كما فى مهما ، أو المكان كما فى أين .

والشرط فى عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك « ان جئتنى أكرمك » بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياى ، ولا يخرج الكلام الخبرى سواء كان الجزاء فى الأصل خبرا أو انشاء — هو مجموع خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتنى اكرمك ، وان كان انشائيا فانشائية نحو ان جاءك زيد فأكرمه ، وأما نفس الشرط فقد أخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب . وما يقال من ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر — هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للأول فانما هو اعتبار المنطقيين . فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من أوقات الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو موجود .

وباعتبار النقطتين بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار .. وينقد السيد هذا الرأى موفقا بين رأيى أهل العربية والمنطقيين — راجع ص ١٥٢ شرح السيد على المطول .

● ان واذا الشرطيتان :

أما : ان ، واذا ، فهما للشرط في الاستقبال[1] لكنهما يفترقان في شيء ، وهو أن الأصل في أن ألا يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه[2] كما تقول لصاحبك « ان تكرمني أكرمك » ، وأنت لا تقطع بأنه يكرمك ، والأصل في اذا أن يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه[3] ، كما تقول اذا زالت الشمس آتيك ، ولذلك كان الحكم النادر موقعا لان ، لأن النادر غير مقطوع به في غالب الأمر ، وغلب لفظ الماضي مع اذا لكونه أقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ قال الله تعالى : « فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه » ، أتى في جانب الحسنة بلفظ اذا لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ، ولذلك عرفت تعريف الجنس[4] ، وجوز السكاكي أن يكون تعريفها للعهد[5] ، وقال : وهذا أقضى لحق

---

(١) اى ان فعل الشرط فيهما لابد ان يكون مستقبل المعنى سواء كان ماضي اللفظ أو مضارعه . ويلزم من حصول مضمون الشرط في الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه .

(٢) اى بوقوعه في الاستقبال ، وعدم القطع — أى عدم الجزم — يشمل الشك في الوقوع وتوهم الوقوع .. ولذلك لا تقع أن في كلام الله تعالى على الأصل الا حكاية أو على ضرب من التأويل . هذا وسائر ادوات الشرط كان في حكمها المذكور . ويقول عبد القاهر « يجاء بان فيما يترجح بين أن يكون وألا يكون ، وباذا فيما علم أنه كائن » (٦٤ من الدلائل) .

(٣) أى بالجزم بوقوعه وكذلك بظن وقوعه .. فان واذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو . ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به . كما يشتركان ايضا في عدم الدخول على المستحيل وهو المجزوم بعدم وقوعه الا لنكته ، فيشترط في مدخولهما أن يكون غير مجزوم بعدم وقوعه ، فالضابط أن الراجح الوقوع موقع لاذا والمتساوى الطرفين موقع لأن ، وأما الذى رجح عدم وقوعه فليس موقعا لشيء منهما الا بتأويل .

(٤) أى الحقيقة في ضمن فرد غير معين فأل في الحسنة للعهد الذهنى .

(٥) أى أن يكون للجنس — راجع ١٠٥ من المفتاح .

البلاغة ، وفيه نظر[1] ، وأتى فى جاذب السيئة بلفظ ان لأن السيئة قادرة بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولذلك نكرت • ومنه قوله تعالى : « واذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون » • أتى باذا فى جانب الرحمة •• وأما تنكيرها فجعله السكاكى للنوعية نظرا الى لفظ الاذاقة ، وجعله التقليل نظرا الى لفظ الاذاقة كما قال أقرب • وأما قوله تعالى « واذا مس الناس ضر » بلفظ اذا مع الضر ، فللنظر الى لفظ المس والى تنكير الضر المفيد فى المقام التوبيخى القصد الى اليسير من الضر والى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضر ، وللتنبيه على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون فى حكم المقطوع به .• وأما قوله تعالى : « واذا مسه الشر فذو دعاء عريض » ، بعد قوله عز وجل : « واذا أنعمنا على الانسان أعرض ونأى بجانبه » ، أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم ، فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير فى مسه للمعرض المتكبر ، ويكون لفظ اذا للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به •

قال الزمخشرى : وللجهل بموقع ان واذا يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون ألا ترى الى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع فى قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاها :

ذممت ولم تحمد وأدركت حاجتى ... تولى سواكم أجرها واصطناعها
أبى لك كسب الحمد رأى مقصر ... ونفس أضاق الله بالخير باعها

(1) لأنه ان أراد العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح لعدم تقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ، وأن أراد العهد على مذهبه بناء على أن الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر فى الذهن فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه .

اذا هي حثثته على الخير مرة   عصاها وان همت بشر أطاعها[١]

فلو عكس لأصاب .

وقد تستعمل[٢] ان في مقام القطع بوقوع الشر لنكتة :

كالتجاهل لاستدعاء المقام[٣] اياه . وكعدم جزم المخاطب[٤] كقولك لمن يكذبك[٥] فيما تخبر : ان صدقت فقل لي ماذا تفعل . وكتنزيله منزلة الجاهل[٦] لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لمن يؤذي أباه : أن كان أباك فلا تؤذه . وكالتوبيخ على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلعه[٧] عن أصله لا يصلح الا لفرضه كما يفرض المحال لغرض ، كقوله تعالى « أفنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين » فيمن قرأ ان بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الاسراف وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء حقيق أن لا يكون ثبوته له الا على مجرد الفرض ، وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف[٨] به ، ومجيء قوله تعالى « وان كنتم في ريب

---

(١) في البيان ص ١١٣ ج ٣ : اتى سعيد بن عبد الرحمن بن حسان ابا بكر بن محمد عامل سليمان بن عبد الملك فسأله أن يكلم سليمان في حاجة له فوعده أن يقضيها له فلم يفعل ، وأتى عمر بن عبد العزيز فكلمه فقضى حاجته فقال سعيد : « الأبيات » . فهي اذا لسعيد بن عبد الرحمن ، لا لعبد الرحمن .. وفي الأمالي الأبيات منسوبة الى عبد الرحمن وكذلك في العقد الفريد .

(٢) راجع ١٠٥ من المفتاح . كما أن « اذا » قد تستعمل أيضا في مقام الجزم بعدم وقوع الشرط على خلاف الأصل .

(٣) كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار ، وهو يعلم أنه فيها فيقول ان كان فيها أخبرك يتجاهل خوفا من سيده .

(٤) اى بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده .

(٥) اى لا يعتقد صدقك بأن شك في صدقك وتردد فيه .

(٦) أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط .

(٧) الضمير للشرط .   (٨) كما اذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير قطعى الحصول لعمرو فتقول « ان قمتما كان كذا » .

مما نزلنا على عبدنا » بان يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا ، وكذلك قوله تعالى « وان كنتم فى ريب من البعث[1] » .

والتغليب[2] باب واسع يجرى فى فنون كثيرة كقوله تعالى : « لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن فى ملتنا »، أدخل شعيب عليه السلام فى لتعودن فى ملتنا بحكم التغليب ، اذ لم يكن شعيب فى ملتهم أصلا ، ومثله قوله تعالى : « ان عدنا فى ملتكم » وكقوله تعالى : « وكانت من القانتين » عدت الأنثى من الذكور بحكم التغليب وكقوله تعالى : « فسجدوا الا ابليس » عد ابليس من الملائكة بحكم التغليب وكقوله تعالى : « بل أنتم قوم تجهلون » بتاء الخطاب غلب جانب أنتم على جانب قوم ، ومثله « وما ربك بغافل عما تعملون »

---

(١) وههنا بحث ، وهو أنه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعى اللا وقوع ، فلا يصح استعمال ان فيه ، كما اذا كان قطعى الوقوع ، لانها انما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب فى المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون ان (أن) ههنا بمعنى اذا ، ونص المبرد والزجاج على أن ان لا تقلب الى معنى الاستقبال ، لقوة دلالته على الماضى ، فمجرد التغلب لا يصحح استعمال ان ههنا ، بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعى الانتفاء ، فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام ، كقوله تعالى : « فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا » ، « قل أن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين » .

(٢) قال صاحب البيان : هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر فى اطلاق لفظه عليهما ، والقيد الأخير لاخراج المشاكلة : وهو عند صاحب المطول من باب المجاز المرسل الذى ترجع علاقته الى المجاورة ، او من قبيل عموم المجاز ، وقال غيره أنه : « اعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له فى الهيئة أو المادة .. هذا والتغليب ليس بحقيقة ولا مجاز كما فى الدسوقى ، وان صرح البعض بأنه من باب المجاز .

فيمن قرأ بالتاء وكذا قوله تعالى : « يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون » غلب المخاطبون فى قوله لعلكم تتقون على الغائبين فى اللفظ ، والمعنى على ارادتهما جميعا لأن لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا ، وهذا من غوامض التغليب . وكقوله تعالى: « وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه ، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على الأنعام ، وقوله تعالى : « يذرؤكم فيه » أى يبثكم ويكثركم فى هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم واناثهم التوالد والتناسل فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ولذلك قيل يذرؤكم فيه ولم يقل به كما فى قوله تعالى : « ولكم فى القصاص حياة » .

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان[1] لتعليق أمر[2] بغيره ، أعنى الجزاء بالشرط فى الاستقبال[3] ، امتنع فى كل واحدة من جملتيهما الثبوت[4] وفى أفعالهما المضى ، أعنى أن يكون كلتا الجملتين أو احداهما

---

(١) أى « ان » و « اذا » ، وراجع فى ذلك ١٠٦ من المفتاح ، ٢١٤ الدلائل .

(٢) هو حصول مضمون الجزاء ، بغيره يعنى بحصول مضمون الشرط .

(٣) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال . ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر ، لأن التعليق انما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال ، ألا ترى أنك اذا قلت « ان دخلت الدار فانت حر » فقد علقت فى هذه الحال قرينة على دخول الدار فى الاستقبال .

(٤) فامتنع أن تكونا اسميتين .

اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا[١] ، ولا يخالف ذلك لفظا[٢] — نحو ان أكرمتني أكرمتك وان أكرمتني أكرمك وان تكرمني أكرمتك وان تكرمني فأنت مكرم وان أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس — الا لنكتة ما مثل ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل : اما لقوة الأسباب المتآخذة في وقوعه كقولك ان اشترينا كذا حال انعقاد الأسباب في ذلك ، واما الأن ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كان كذا وكذا كما سبق. واما للتفاؤل ، واما لاظهار الرغبة في وقوعه نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام ، فان الطالب اذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره اياه ، فربما يخيل اليه حاصلا وعليه قوله تعالى « ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان أردن تحصنا »[٣] .. وقد يقوى هذا التخيل

---

(١) أما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه ، وأما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل .

(٢) قوله لفظا ، اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى أن قولنا أن اكرمتني الآن فقد أكرمتك امس معناه أن تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك أمس وقد تستعمل ان في غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو وان كنتم في ريب كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو « زيد وان كثر ماله بخيل » و « عمرو وان اغطى جاهلا لئيم » ، وفي غير ذلك قليلا كقول المعرى :

فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال

فقد دخلت ان على غير كان وهو ماض على وجه القلة .

(٣) حيث لم يقل ان يردن . فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يتسعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط ، أجيب بأن القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر الشرط فائدة اخرى ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعنى انهن اذا أردن العفة فالولى أحق بارادتها .

عند الطـــالب حتى اذا وجـــد حكم الحس بخلاف حكمـــه غلطه تارة ، واستخرج له محملا أخرى وعليه قول أبى العلاء المعرى :

ما سرت الا وطيف منك يصحبنى   سرى أمامى وتأويبا على أثرى[١]

يقول : لكثرة ما ناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى فأعدك بين يدى مغلطا للبصر بعلة الظلام اذا لم يدركك ليلا أمامى ، وأعدك خلفى اذا لم يتيسر لى تغليطه حين لا يدركك بين يدى نهارا .. واما لنحـــو ذلك ، قال السكاكى : أو للتعريض : كما فى قوله تعالى : « لئن أشركت ليحبطن عملك » وقوله تعالى « ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العـــلم انك اذا لمن الظالمين » وقوله تعالى « فان زللتم من بعـــد ما جاءتكم البينات » . ونظيره فى التعريض[٢] قوله : « وما لى لا أعبد الذى فطرنى واليه ترجعون » . المراد ومالكم لا تعبدون الذى فطركم ، والمنبه عليه ترجعون ، وقوله تعالى « أأتخذ من دونه آلهـــة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عنى شفاعتهم شيئا ولا ينقذون انى اذا لفى ضلال مبين » ، اذ المراد أتتخـــذون من دونه آلهـــة ان يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذونكم انكم اذا لفى ضلال مبين ، ولذلك قيـــل « آمنت بربكم » دون بربى ، واتبعه « فاسمعون » . ووجه حسنه[٣] تطلب اســـماع المخاطبين الذين هم أعداء المسمع الحق

---

(١) السرى : سير الليل . التأويب : سير النهار كله .

(٢) جعله فيما سبق من الالتفات وهنا جعله من التعريض . ويقول السكاكى « ولولا التعريض لكان المناسب واليه أرجع ١٠٦ من المفتاح .. واذا كان المثل تعريضا لم يكن التفاتا بل يكون عبر فى الأول بياء المتكلم عن المخاطبين . والجواب أن التعريض ليس من شرطه ان يراد به غير ظاهر اللفظ بل يراد ظاهره لا لقصده بل يكون المقصود بالكلام غيره ، والآية المراد بها المتكلم ولكنه اذا أراد ذلك لنفسه لم يرد لهم الا ما أراده لها .

(٣) اى حسن هذا التعريض .

على وجه لا يورثهم مزيد غضب وهو ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ومواجهتهم بذلك ، ويعين على قبوله لكونه أدخل فى امحاض النصح لهم ، حيث لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه . ومن هذا القبيل قوله تعالى « قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون » فان حق النسق من حيث الظاهر « قل لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون » ، وكذا ما قبله « وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين » .. قال السكاكى رحمه الله : وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف ، ومما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشرى قدر قوله تعالى « وودوا لو تكفرون » عطفا على جواب الشرط فى قوله تعالى « ان يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا اليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون » ، وقال: « الماضى وان كان يجرى فى باب الشرط مجرى المضارع فى علم الاعراب فان فيه نكتة ، كأنه قيل : وودوا قبل شىء كفركم وارتدادكم ، يعنى أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعا ، من قتل الأنفس وتمزيق الأعراض وردكم كفارا ، وردكم كفارا أسبق المضار عندهم وأولها ، لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم ، لأنكم بذالون لها دونه ، والعدو أهم شىء عنده أن يقصد أعز شىء عند صاحبه » هذا كلامه ، وهو حسن دقيق ، لكن فى جعل « وودوا لو تكفرون » عطفا على جواب الشرط نظر ، لأن ودادتهم أن يرتدوا كفارا حاصلة وان لم يظفروا بهم ، فلا يكون فى تقييدها بالشرط فائدة ، فالأولى أن يجعل قوله « وودوا لو تكفرون » عطفا على الجملة الشرطية ، كقوله تعالى « وان يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون »

* * *

● لو الشرطيــة :

وأما لو[1] فهى للشرط فى المــاضى مع القطع بانتفاء الشرط[2] فيلزم انتفاء الجزاء[3] كانتفاء الاكرام فى قولك : لو جئتنى لأكرمتك ،

---

(١) لو كما يقول المبرد « تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره » .

ومعنى كون لو للشرط انها لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا .

(٢) أى فى الواقع .

(٣) أى يلزم بالنظر لعرف أهل اللغة انتفاء الجزاء من حيث ترتبه على ذلك الشرط ، كما تقول « لو جئتنى أكرمتك » ، معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه ، فيلزم انتفاء الاكرام . . فهى لامتناع الثانى أعنى الجزاء لامتناع الأول أعنى الشرط ، يعنى أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط ، هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشيء أســباب متعددة بل الأمر بالعكس ، لأن انتفاء المسبب على انتفاء أسبابه ، فهى لامتناع الأول لامتناع الثانى ، ألا ترى قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهــة دون العكس ، واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثانى ، أما لمــا ذكره ، واما لأن الأول ملزوم والثانى لازم ، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم .

واقول : منشأ هــذا الاعتراض قلة التــأمل لأنه ليس معنى قولهم « لو لامتناع الثانى لامتناع الأول » أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثانى ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الأول ، فمعنى « ولو شاء لهداكم » ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى ، الا ترى أن قولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الأول نحو « لولا على لهلك عمر » معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا « لو جئتنى =

ولذلك قيـل هى لامتناع الشىء لامتنـاع غيره ، ويلزم كون جملتيها فعليتين وكون الفعل ماضيا ، فدخولها على المضارع فى نحو قوله تعالى « لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتكم » ، لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا كما فى قوله تعالى « الله يسـتهزىء بهم » بعـد قـوله « انما نحن مستهزئون » وفى قوله تعالى « فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون » . ودخولهـا عليـه[1] فى نحو قوله تعـالى « ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عنـد ربهم » وقوله تعـالى « ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم » . لتنزيله منزلة المـاضى لصدوره عمن لا خلاف فى اخبـاره كما نزل « يود » منزلة « ود » فى قوله تعالى « ربما يود الذين كفروا [2] » ، ويجوز أن يرد الغرض

= لأكرمتك لكنك لم تجىء » أعنى عدم الاكرام بسـبب عدم المجىء ، قال الحماسى :

« ولو طار ذو حافر قبلهـا لطارت ولكنـه لم يطـر »

يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلاء المعرى :

« ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايـا ولكـن ما لهـن دوام »

واما المنطقيون فقد جعلوا « ان » « ولو » أداة للزوم وانما يستعملونها فى القياسات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى أن علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى ؟ وقوله تعالى « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » وارد على هذه القاعدة ، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض .

(١) أى على المضارع .

(٢) وانما كان الأصل ههنا المـاضى لأنه قد التزم ابن السراج وأبو على فى الايضاح أن الفعل الواقع بعـد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لأنها للتقليل فى المـاضى ومعنى التقليل ههنا أنه يدهشهم أهوال القيـامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ، وقيل هى مستعارة أى منقولة للتكثير أو للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمنى حكاية لودادتهم . واما على رأى من جعل لو التى للتمنى حرفا مصدريا ، فمفعول « يود » هو قوله « لو كانوا مسلمين » .

من لفظ ترى ويود الى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسى الرؤوس قائلين لما يقولون وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقاولات وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا ، كما فى قوله تعالى « والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها » اذ قال فتثير سحابا استحضار لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب مسخرا بين السماء والأرض تبدو فى الأول كأنها قطع قطن مندوف ثم تتضام متقابلة بين أطوار حتى يعدن ركاما ، وكقول تأبط شرا[1] .

ألا من مبلغ فتيان فهم	بما لاقيت عند رحا بطان
بأنى قد لقيت الغول تهوى	بسهب كالصحيفة صحصحان
فقلت لها : كلانا نضو أرض	أخو سفر فخلى لى مكانى
فشدت شدة نحوى فأهوت	لها كفى بمصقول يمانى
فأضربها بلا دهش فخرت	صريعا لليدين وللجران

اذ قال : فأضربها ليصور لقومه الحالة التى تشجع فيها على ضرب الغول ، كأنه يبصرهم اياها ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيبا من جراءته على كل هول وثباته عند كل شدة ، ومنه قوله تعالى « ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون » ، دون كن فكان . وكذا قوله تعالى « ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء ، فتخطفه الطير ، أو تهوى به الريح فى مكان سحيق » .

---

(١) وتنسب لابى الغول الطهوى . فهو قبيلة تأبط شرا ، رحا بطان : موضع بالبادية . تهوى : تسرع . السهب . المستوى من الأرض فى سهولة ، وكذلك الصحصحان . النضو : المهزول من كل شىء . الصريع يستوى فيه المذكر والمؤنث . الجران فى الأصل : مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره .

● تنكير المسند :

وأما تنكيره : فاما لارادة عدم الحصر والعهد ، كقولك : زيد كاتب وعمرو شاعر ..

واما للتنبيه على ارتفاع شأنه او انحطاطه[١] على ما مر فى المسند اليه كقوله تعالى « هدى للمتقين » ، اى هدى لا يكتنه كنهه .

● تخصيص المسند وعدمه :

وأما تخصيصه بالاضافة[٢] أو الوصف[٣] : فلتكون الفائدة أتم كما مر[٤] :

وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق .

---

(١) وفى شرح السعد : أو للتفخيم نحو هدى للمتقين ــ بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب ــ او للتحقير نحو ما زيد شيئا ، وما هنا وما فى السعد عبارتان متقاربتان .

(٢) مثل محمد صاحب مروءة .

(٣) مثل زيد رجل عالم .

(٤) أى فى باب المسند اليه من أن زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة . وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح ، وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع والعموم ولا شيوع فى الفعل لأنه انما يدل على مجرد المفهوم ، أى على الماهية المطلقة وهو الحدث والمطلق لا يكون فيه تخصيص بل تقييد ، والحال تقيده ، والوصف يجىء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه . واعترض على ذلك باعتراض ذكره المطول وحاصله أنه ان اريد بالشيوع العموم الشمولى فهو منتف فى النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصا ، وأن أراد به العموم البدلى فهو موجود فى الفعل . واجيب باختيار الأول وأن الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولى فى الجملة ناسبه التخصيص الذى هو نقص العموم الشمولى بخلاف الفعل فلا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم فناسبه التقييد .

● **تعريف المسند :**

وأما تعريفه (١) : فلافادة السامع : اما حكما على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم نه كذلك (٢) ، واما لازم حكم بين أمرين كذلك (٣) . تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف (٤) ويكون السامع عالما باتصافه باحداهما دون الأخرى (٥) ، فاذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد الى

---

(١) راجع ص ٩٢ من المفتاح ، وص ١٣٦ — ١٥٣ من دلائل الاعجاز .

(٢) يعنى انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه ، اذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية وقوله بأمر آخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا ، فنحو « شعرى شعرى » مؤول بحذف مضاف اعتبارى فى الحالين أى شعرى الآن مثل شعرى فيما كان أى المعروف المشهور بالبلاغة والسحر .

(٣) يعنى لازم حكم على امر معلوم بأمر آخر معلوم ، ويعنى بهذا ما سبق سماه لازم فائدة الخبر ، وهذا غير علم المخاطب بالحكم ، كأن تقول للذى مدحك بقصيدة أنشدها اياك : أنت المادح لى بهذه القصيدة الرائعة .

(٤) ككونه مسمى بزيد وكونه أخا لعمرو .

(٥) أى مع كونه عالما بكل منهما فى ذاته كما هو أصل المسألة من كون السامع عالما بكل من المسند اليه والمسند . وقوله باحداهما دون الأخرى أى كأن عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماة بزيد ولا يعرفها بكونها أخا له .

وظاهر لفظ متن التلخيص فى قوله « بآخر مثله » أن نحو « زيد اخوك » انما يقال لمن يعرف أن له أخا ، والمذكور هنا فى الايضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء عرف أن له أخا أم لم يعرف ، ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة ان أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والآخر نكرة ، لكن كثيرا ما يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما فى المتن بالنظر الى أصل الوضع وما هنا الى خلافه .

اللفظ الدال على الأولى ونجعله مبتدأ وتعمد الى اللفظ الدال على
الثانية وتجعله خبرا . لتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية .
كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن
لا يعرف انه اخوه ، واردت ان تعرفه انه اخوه ، فتقول : له زيد
اخوك ، سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف
ان له اخا اصلا ، وان عرف ان له اخا في الجملة واردت ان تعينه عنده
قلت « اخوك زيد » ، اما اذا لم يعرف ان له اخا اصلا فلا يقال ذلك
لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرف المخاطب اصلا ، فظهر الفرق
بين قولنا : زيد اخوك وقولنا : اخوك زيد . وكذا اذا عرف السامع
انسانا يسمى زيدا بعينه واسمه ، وعرف انه كان من انسان انطلاق
ولم يعرف انه كان من زيد او غيره فاردت ان تعرفه ان زيدا هو ذلك
المنطلق فتقول : زيد المنطلق ، وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق
هو زيد قلت المنطلق (١) زيد ، وكذا اذا عرف السامع انسانا يسمى
زيدا بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق واردت أن تعرفه أن
زيدا متصف به فتقول : زيد المنطلق ، وان اردت ان تعين عنده جنس
المنطلق قلت : المنطلق (٢) زيد ، لا يقال : زيد دال على الذات فهو متعين
للابتداء تقدم او تأخر ، والمنطلق دال على امر نسبي فهو متعين
للخبرية تقدم أو تأخر ، لأنا نقول : المنطلق لا يجعل مبتدأ الا بمعنى
الشخص الذي له الانطلاق وانه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرا .
وزيد لا يجعل خبرا الا بمعنى صاحب اسم زيد وانه بهذا المعنى
لا يجب ان يكون مبتدأ .

---

(١) والتعريف هنا للعهد الخارجي .

(٢) والتعريف هنا للجنس اي للحقيقة .. والمقصور هنا ما فيه اللام . فان دخلت ال على المبتدا والخبر احتمل كل منهما أن يكون هو المقصور ، وقيل المبتدا هو المقصور ، وقيل المقصور هو الأعم مطلقا .

ثم [1] التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به ، كقول الخنساء [2] :

اذا قبـح البكاء على قتيـل رأيت بكاءك الحسن الجميـلا

وقد يفيد قصره : اما تحقيقا [3] كقولك : زيد الأمير ، اذا لم يكن أمير سواه ، واما مبالغة لكمال معناه فى المحكوم عليه كقولك « عمرو الشجاع » أى الكامل فى الشجاعة [4] فتخرج الكلام فى صورة توهم

---

(١) راجع ص ١٤٠ من الدلائل . هذا وأما التعريف بلام العهد فلا يفيد القصر . لأنه انما يتصور فى ما يكون فيه عموم كالجنس ، فيحصر فى بعض الأفراد ، وأما المعهود الخارجى فلا عموم فيه فلا حصر ، ولكن هذا فى قصر الأفراد ، أما قصر القلب فيتأتى فى المعهود أيضا .

(٢) البيت فى الدلائل ص ١٤٠ ، والبيت لا يفهم القصر والمعنى ليس عليه ، لأن البيت للرد على من يتوهم قبح البكاء على هذا المرثى كغيره وليس الكلام واردا فى مقام من يسلم حسن البكاء عليه الا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضـا حتى يكون المعنى على الحصر اذ لا يلائمه الشـطر الأول من البيت .

(٣) اى قصرا حقيقيا .

(٤) كأنه لا اعتداد بشـجاعة غيره ، وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الأمير زيد والشجاع عمرو فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا أو مبالغة ، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ، وعدم التفاوت انما هو على مذهب السعد أما على ما ذهب اليه السيد ـ من أنه لا يكون محمولا وأن قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسـمى بزيد ـ فلابد من التفاوت ، فالمقصور عليه الامارة على الأول الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم الكلى المسمى بزيد .

والحاصل أن المعرف بلام الجنس أن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة ، وان جعل خبرا فهو مقصور على =

أن الشجاعة لم توجد الا فيه لعـدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال •

ثم المقصـور قد يكون نفس الجنس مطلقا أى من غير اعتبـار تقييده بشيء كما مر ، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره ، كقولك « هو الوفى حين لا تظن نفس بنفس خيرا » ، فان المقصـور هو الوفاء فى هذا الوقت لا الوفاء مطلقا ، وكقول الأعشى [1] :

هو الواهب المـائة المصطفا ة اما مخاضا واما عشـارا

فانه قصر هبة المـائة من الابل فى احدى الحالتين ، لا هبتهـا مطلقا • ولا الهبة مطلقا • وهذه الوجوه الثلاثة : أعنى العهد ، والجنس للقصر تحقيقا ، والجنس للقصر مبالغـة ، تمنع جواز العطف بالفـاء ونحوها على ما حكم عليه بالمعرف ، بخلاف المنكر فلا يقال : زيد المنطلق وعمرو ، ولا زيد الأمير وعمرو ، ولا زيد الشجاع وعمرو •

= المبتدأ ، والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك على ما ذكره الخطيب نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الأمير فى البلد وهو الواهب الف قنطار ، وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء •

هـذا ومعانى الخبر المعرف بأل عند عبد القاهر : القصر مبالغة ــ القصر حقيقة ــ الاعلام بأن هـذا منه كان الشيء الذى يعلمه انه كان كزيد هو المنطلق ــ اظهار كمال الأمر مثل رأيت بكاءك الحسن الجميلا ــ اعلام المخاطب بأن هـذا الرجل هو الرجل المنشود مثل هو البطل المحامى •

(١) راجع البيت فى الدلائل ص ١٣٩ والمخاض : الحوامل من النوق لا واحد له من لفظه . العشار : جمع عشراء كنفساء ، وهى من النوق كالنفساء من النساء أو التى مضى على حملها عشرة أشهر .

● جملية المسـند :

واما كونه جملة فاما لارادة تقوى الحـكم بنفس التركيب كما سبق (١) ، واما لكونه سببا (٢) وقد تقدم بيان ذلك (٣) ... وفعليتها لافادة التجدد . واسميتها لافادة الثبوت ، فان من شـأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت ، وعليهما قول رب العزة « واذا لقوا الذين آمنوا قالو آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم » وقوله تعالى « قالوا سلاما قال سلام » ، اذ أصل الأول نسلم عليك سـلاما وتقدير الثانى سـلام عليكم ، كأن ابراهيم

---

(١) نحو زيد قام . وقوله للتقوى أى بنفس التركيب .

(٢) نحو زيد أبوه قائم .

(٣) حيث ذكر أن أفراد المسند يكون لكونه غير سببى مع عدم افادة التقوى .. وسبب التقوى فى مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسـند اليه شيء ، فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسـند الى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه سـواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم ، ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى زيد قائم ، صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة ، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو « زيد ضربته » ويجب أن يجعل سببيا . وأما على ما ذكره الشيخ فى « دلائل الاعجاز » وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده اليه ، فاذا قلت « زيد » فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه ، فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به ، فاذا قلت « قام » دخل فى قلبه دخول المـأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة . فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام فى التقوى والاحكام ، فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به . ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشهرة أمره وكونه معلوما مما سبق . وأما صورة التخصيص نحو انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى فهى داخلة فى التقوى على ما مر .

عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به أخذا بأدب الله تعالى فى قوله تعالى « واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها» . وقد ذكر له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أطلق ، وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم ، فناسب أن يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد ، وكمال الانسان متجدد لأنه بالقوة وخروجه الى الفعل بالتدرج فناسب أن يحيا بما يدل على التجدد دون الثبوت . وفيه نظر . وقوله تعالى « سواء عليكم ادعوتموهم أم أنتم صامتون » ، أى أحدثتم دعاءهم أم استمر صمتكم عنه فانه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم . ففيه لم يفترق الحال بين أحداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم . وقوله تعالى « قالوا أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين » أى أحدثت عندنا تعاطى الحق فيما نسمعه منك أم اللعب ، أى أحوال الصبا بعد مستمرة عليك ، وأما قوله تعالى « وما هم بمؤمنين » ، فى جواب « آمنا بالله وباليوم الآخر » فلاخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة فى تكذيبهم ، ولهذا أطلق قوله « مؤمنين » وأكد نفيه بالباء ، ونحوه « يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها » .

وشرطيتها : لما مر [١] ، وظرفيتها لاختصار الفعلية ، اذ هى مقدرة بالفعل على الأصح [٢] .

---

(١) يعنى للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط .

(٢) لأن الفعل هو الأصل فى العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الأصل فى الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو « الذى فى الدار أخوك » وأجيب بأن الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال « اذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح » لكان أصوب ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح ولا يخفى فساده .

● تأخير المسند :

وأما تأخيره : فلأن ذكر المسند اليه أهم كما سبق .

● تقديم المسند :

وأما تقديمه : فاما لتخصيصه بالمسند اليه [1] ، كقوله تعالى : « لكم دينكم ولى دين » ، وقولك « قائم هو » لمن يقول (زيد اما قائم أو قاعد) فيردده بين القيام والقعود من غير ان يخصصه بأحدهما ، ومنه قولهم « تميمى أنا » . وعليه قوله تعالى « لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » أى بخلاف خمور الدنيا فانها تغتال العقول [2] ، ولهذا لم يقدم الظرف فى قوله تعالى « لا ريب فيه » لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى [3] .

---

(١) اى قصر المسند اليه المؤخر على المسند فمعنى « تميمى أنا » هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوزها الى القيسية .

(٢) فان قلت : المسند هو الظرف أعنى « فيها » ، والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه أعنى الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة ؛ قلت : المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بفى خمور الجنة (قصر موصوف على صفة) لا يتجاوزه الى الاتصاف بفى خمور الدنيا ، فتكون القضية معدولة الموضوع ، وان اعتبرت النفى فى جانب المسند تكون معدولة المحمول ، فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى . وكذلك القياس « فى لكم دينكم ولى دين » أى ان دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوزه الى الاتصاف بكونه لى ، ودينى مقصور على لا عليكم . ونظيره ما ذكره السكاكى فى قوله تعالى « ان حسابهم الا على ربى » من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى ، فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة لا العكس كما توهمه الخلخالى .

(٣) فانه لو قدم لأفاد تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن . وانما قال سائر كتب الله لأنه المعتبر فى مقابلة القرآن كما أن المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها .

واما للتنبيه من أول الأمر على أنه [1] خبر لا نعت[2] كقوله [3] :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

وقوله تعالى « ولكم فى الأرض مستقر ومتاع الى حين » .

واما للتفاؤل [4] .

واما للتشويق الى ذكر المسند [5] اليه كقوله [6] :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر

وقوله :

وكالنار الحياة فمن رماد أواخرها وأولها دخان

قال السكاكى رحمه الله : وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام فى المسند والا لم يحسن ذلك الحسن .

---

(١) اى المسند .

(٢) اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من أول الأمر لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى والنظر الى انه لم يرد للكلام خبر للمبتدأ .

(٣) ينسب لحسان فى مدح الرسول . والصحيح أنه ليس له بل هو البكر بن النطاح فى أبى دلف وهو فى الدلائل ص ١١٧ . والشاهد فيه تقديم المسند فى قوله « له همم » .

(٤) مثل : سعدت بغرة وجهك الأيام .

(٥) بأن يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع فى النفس ومحل من القبول لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب كما يقولون .

(٦) هو لمحمد بن وهيب فى المعتصم الخليفة والشاهد فى البيت تقديم « ثلاثة » وهو المسند ، والمسند اليه المتأخر هو « شمس الضحى الخ » . وسيأتى البيت فى الايضاح أيضا فى الجامع وفى « الجمع » فى فن البديع .

● تنبيـــه :

كثير مما فى الباب [١] والذى قبله [٢] غير مختص بالمسند اليه والمسند ، كالذكر والحذف وغيرهما [٣] مما تقدمت أمثلته ، والفطن اذا أتقن اعتبار ذلك فيهما [٤] لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما [٥] .

* * *

---

(١) يعنى باب المسند .

(٢) يعنى باب المسند اليه .

(٣) من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك .

(٤) أى فى البابين .

(٥) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه ، وانما قال « كثير مما فى هذا الباب الخ » ولم يقل « كل ما فى هذا الباب » . لأن بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند مفردا فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما . وقيل هو اشارة الى أن جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فانه لا يجرى فى الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجرى فى المضاف اليه . وفيه نظر . لأن قولنا « جميع ما فى هذا الباب والذى قبله غير مختص بهما » لا يقضى أن يجرى شىء من المذكورات فى كل واحد من الأمور التى هى غير المسند اليه والمسند فضلا عن أن يجرى كل منها فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى شىء مما يغايرهما .

القول فى متعلقات أحوال الفعل

حال الفعل مع المفعول [1] كحاله مع الفاعل ، فكما أنك اذا أسندت الفعل الى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لا أن تفيد وجوده فى نفسه فقط ، كذلك اذا عديته الى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده فى نفسه فقط ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى أن عمل الفعل فيهما انما كان ليعلم التباسه بهما [2] :

---

(١) قد أشير فى التنبيه الذى ذكره الخطيب قبل هذا الباب الى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة تجرى فى متعلقات الفعل لكن ذكر فى الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد من البحث . هذا وراجع المفتاح ص ٩٧ وما بعدها والدلائل ص ١١٨ وما بعدها فى هذه البحوث .

والمراد المفعول به بدلالة قول الخطيب « من جهة وقوعه عليه » وقوله « نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم » .. وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك ، فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة ، لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة ، وسائر المتعلقات تعلم بالمقايسة .

والمراد كما قال الشربينى أن الفعل بالنظر للمفعول كالفعل بالنظر للفاعل فلما كان المقصود فى التمهيد بيان حال الفعل بالنظر لهما كانا متبوعين له ولما كان قيدين له لبيان حاله قال السعد « من ذكره معه » أى ذكر كل الخ .

(٢) المراد بالتلبس التعلق والارتباط وقوله « بهما » أى بالمفعول والفاعل . والمراد افادة التلبس نفيا أو اثباتا فدخل ما ضرب زيد وما ضرب زيدا . وفى العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالأظهر أن يقول : أى تلبس الفعل بما ذكر معه . وقال عبد الحكيم : أى تلبس الفعل بكل منهما والمعنى أن الغرض من ذكر واحد منهما مع الفعل أى واحد كان منهما تلبس الفعل بذلك الواحد أى واحد كان ، لأن الضمير المفرد اذا كان راجعا الى التعدد باعتبار كل واحد يكون المراد اى واحد لا كل واحد على سبيل الشمول ، فلا اشتباه فى صحة هذه العبارة وان خفى على بعض الأذكياء وقالوا انها تفيد أن الغرض من ذكر كل منهما افادة تلبس الفعل مع كل منهما وهذا لا يصح .

فعمل الرفع فى الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ، والنصب فى المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه . أما اذا أريد الاخبار بوقوعه فى نفسه من غير ارادة أن يعلم ممن وقع فى نفسه أو على من وقع ، فالعبارة عنه أن يقال كان ضرب أو وقع ضرب أو وجد أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد (١) .. واذا تقرر هذا فنقول :

الفعل المتعدى اذا أسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين :

الأول أن يكون الغرض اثبات المعنى فى نفسه للفاعل على الاطلاق أو نفيه عنه كذلك ، وقولنا « على الاطلاق » أى من غير اعتبار عمومه

---

(١) ويقول عبد القاهر فى الدلائل ص ١١٨ : « واذ قد بدأنا فى الحذف بذكر المبتدأ فانى أتبع ذلك ذكر المفعول به اذا حذف خصوصا ، فان الحاجة اليه أمس ، وهو بما نحن به أخص ، واللطائف كأنها فيه أكثر ، وما يظهر بسببه من الحسن أعجب وأظهر . وههنا أصل يجب ضبطه ، وهو أن حال الفعل مع المفعول الذى يتعدى اليه حاله مع الفاعل ، وكما أنك اذا قلت ضرب زيد فأسندت الفعل الى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له لا أن تفيد وجود الضرب فى نفسه وعلى الاطلاق ، كذلك اذا عديت الفعل الى المفعول فقلت ضرب زيد عمرا ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثانى ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى أن عمل الفعل فيهما انما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذى اشتق منه بهما ، فعمل الرفع فى الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه ، والنصب فى المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب فى نفسه ، بل اذا أريد الاخبار بوقوع الضرب ووجوده فى الجملة من غير أن ينسب الى فاعل أو مفعول أو يتعرض لبيان ذلك فالعبارة فيه أن يقال : كان ضرب أو وقع ضرب وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد فى الشىء » اهـ عبد القاهر . وقد نقل الخطيب فى الايضاح كلام الدلائل بالنص .

وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه [١] ، فيكون المتعدى حينئذ بمنزلة اللازم ، فلا يذكر له مفعول ، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ، ولا يقدر أيضا لأن المقدر فى حكم المذكور [٢] .

---

(١) زاد « على الاطلاق » المفسر بعدم اعتبار العموم فى الفعل وفى المتعلق ولو كان التنزيل انما يترتب على ارادة مجرد نبوته للفاعل ليلائم قوله بعد « ثم ان كان المقام خطابيا لا استدلاليا الخ » لأن تفصيله الى افاده العموم أو الخصوص انما يتأتى فى الفعل المطلق عن التقييد بكل منهما . كذا قيل . والحق أن اسقاط لفظ الاطلاق لا ينافى التفصيل بل هو أنسب على ما يأتى تحقيقه ا هـ ابن يعقوب . . هذا والعموم فى الفعل بأن يراد جميع أفراده والخصوص فيه بأن يراد بعضها . وقوله : ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه أى فضلا عن عمومه وخصوصه .

(٢) وسيأتى ذكر الضرب الثانى بعد قوله « والضرب الثانى ان يكون الغرض افادة تعلقه بمفعول فيجب تقديره بحسب القرائن ثم حذفه من اللفظ اما للبيان بعد الايهام الخ » .

وقال العصام والمراد بالاطلاق أن لا يتقيد بالمفعول به . لكن فسره المصنف فى الايضاح بالاطلاق عن المفعول عاما كان أو خاصا والاطلاق عن عموم نفس الفعل — بارادة جميع أفراده — وعن خصوصه — بارادة بعض أفراده — وفيه أن التنزيل منزلة اللازم لا يتوقف على الاطلاق بهذا المعنى فان لك أن تقول : فلان يعطى كل أعطاء أو اعطاء كذا . . ثم قال العصام : « نزل الفعل منزلة اللازم » . لم يقل جعل لازما لأنه فى معنى المتعدى لأن « يعطى » بمعنى يفعل الاعطاء الا أنه لما كان المفعول داخلا فى معناه لم يحتج الى ذكر مفعول فصار كاللازم فى أنه يطلب منصوبا .

هذا واعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل لازم العموم أو الخصوص فى المفعول ، فالمدار اذا على العموم أو الخصوص فى المفعول اذ عدم اعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل ليس شأن بأمر تنزيل المتعدى منزلة اللازم ، يدل على ذلك كلام عبد القاهر ونصه : اعلم أن أغراض الناس تختلف فى ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقصروا على أثبات المعانى التى اشتقت منها الفاعلين من غير أن يتعرضوا الذكر المفعولين . فاذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدى كغير المتعدى مثلا فى انك =

* * * * * * * * * * *

= لا ترى له مفعولا لا لفظيا ولا تقديرا ومثال ذلك قول الناس فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى ويضر وينفع وكقولهم هو يعطى ويجزل ويقرى ويضيف، المعنى فى جميع ذلك على اثبات المعنى فى نفسه للشيء على الاطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت : صار اليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهى وضر ونفع . وعلى ذلك قوله تعالى : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، المعنى هل يستوى من له علم ومن لا علم له من غير أن يقصد النص على معلوم . وكذلك قوله تعالى : وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا ، وقوله : وأنه هو أغنى وأقنى — أى أعطى ما يقتنى — المعنى هو الذى منه الاحياء والاماتة والاغناء والاقناء . وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى فى نفسه فعلا للشيء وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون الا منه (اى على افادة التقوى أو التخصيص) أو لا يكون منه فان الفعل لا يعدى هناك لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى . ألا ترى أنك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل فى عطائه أو انه يعطيها خصوصا دون غيرها وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء فى نفسه ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه اعطاء بوجه من الوجوه بل مع من أثبت له اعطاء الا أنه لم يثبت اعطاء الدنانير فاعرف ذلك فانه أصل كبير عظيم النفع . فذا قسم من خلو الفعل عن المفعول وهو الا يكون له مفعول يمكن النص عليه (١١٨ و ١١٩ دلائل) .

وكلام السكاكى أيضا فى هذا الموضوع على نهج كلام عبد القاهر حيث جعل من أسباب ترك ذكر المفعول : القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق وعليه قوله تعالى « فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون » المعنى وأنتم من أهل العلم والمعرفة .

وقد فسر الخطيب وغيره « الاطلاق » هنا بشيئين : عدم اعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل ، وعدم اعتبار التعليق بالمفعول .. واعترض على الخطيب بأن عدم اعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل لا دخل له فى تنزيله =

. . . .

=
منزلة اللازم لأن مناط التنزيل هو عدم اعتبار التعلق بمفعول فضلا عن أن عدم اعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل ينافى افادته التعميم كما سيأتى عن السكاكى والاعتراض الأول للعصام والثانى للسعد ، وقد أجاب السعد عن الثانى بجواب عده السيد ضعيفا .. وخلاصة الاعتراض الثانى هو أن التعميم فى افراد الفعل ينافى كون الغرض من الفعل اثباته او نفيه مطلقا. وقد رد هذا الاعتراض السعد بأن المفاد غير الغرض ، واستضعف السيد هذا بدليل أن الخارج عن القصد لا يعد من الخصوصيات ، ورد العصام على السيد بأن الذى لا يكون من الخصوصيات هو الذى لا يتعلق به الغرض أصلا لا ما كان غرضا من حاق الكلام ؛ وكذلك رد عبد الحكيم على السيد بأن التعميم من مستتبعات التركيب .

أما السيد فرد بأنه لا منافاة : لأن التعميم لم يستفد من الفعل وحده بل منه بمعونة المقام فيكون عند السيد — كما فهم العصام والبنانى وابن يعقوب — كناية ، أى أن الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عاما بواسطة المقام . والانبابى لا يراه كناية لعدم اللزوم هنا بين المعنى الحقيقى والكنائى ولأنه لا داعى لاعتبار الكناية . والعصام يقول هذا ينافى أصل الموضوع وهو أن الفعل لم يجعل كناية . والبنانى يرد عليه بأن الكناية هنا فى نفس الفعل وأصل الموضوع المنفى هنا هو الكناية فى المفعول وأما البنانى وابن يعقوب فيقولان يمكن حمل كلام السعد على كلام السيد بأن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذى ليس فيه عموم ليتوصل به الى العموم بواسطة دفع التحكم ... أما عبد الحكيم فيرد رأى السيد بأنه يلزم على ما ذكره السيد أن يكون منشأ القصد لمجرد الاثبات والنفى مغايرا لمنشأ القصد للعموم ، والاختلاف باعتبار المنشأ لا يدفع التنافى بل الدافع له الاختلاف بالاعتبار فى أنفسهما لا فى منشأهما ورد معاوية كلام عبد الحكيم هذا بأن المتنافيين اللذين لا يدفع اجتماعهما اختلاف المنشأ هنا هما قصد العموم وقصد عدمه ، لا قصده وعدم قصده كما هو فرض مسألتنا ، فالدافع للتنافى هنا هو الاختلاف بالاعتبار فى أنفسهما (لا فى منشأهما كما فهم عبد الحكيم) لأن المثبت كونه مقصودا من الكلام والمنفى كونه داخلا فى الغرض .

ورد الانبابى على المنافاة بجواب السعد ، وبجواب آخر ، خلاصته
=

* * * * * * * * * * *

أن التعميم هنا مستفاد من ذات الفعل اجمالا وعدم اعتبار العموم والخصوص هناك مستفاد من عموم المفعول وخصوصه كما ذكره عبد الحكيم .

هذا وعبد القاهر : لم يعول فى تنزيل المتعدى منزلة اللازم الا على عدم اعتبار تعلقه بالمفعول ، قال فى « هو يعطى ويمنع » : المعنى فى ذلك على اثبات المعنى فى نفسه على الاطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول .

أما السكاكى فلم يذكر قيد الاطلاق فى كلامه « أو للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم » .

على أن تفسيرهم الاطلاق هنا بما ذكره السعد مخالف لتفسيرهم الاطلاق الأول .

وقال السعد فى شرح قول الخطيب فى متن التلخيص « نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدر كالمذكور » ما نصه : كالمذكور أى فى أن السامع يفهم منهما أن الفرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فان قولنا « فلان يعطى الدنانير » يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ، ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع نفى أن يوجد منه اعطاء .. وفى هذا خطأ فى العبارة مثل الخطأ السابق فى تفسير الاطلاق بالعموم فى أفراد الفعل أو الخصوص فيه .

ملاحظة : المثال « هو يعطى الدنانير » :

١ — فيه قصر ، قصر صفة على موصوف ، قصر اعطاء الدنانير على « محمد » مثلا المقدم ، وهو اما :

(أ) قصر قلب أى لا غيره .

(ب) أو قصر أفراد أى وحده .

(جـ) أو قصر تعيين لنفى تردد المخاطب فى أنه هو هل الذى يعطيها أو غيره . ويصبح أن يكون المثال للتقوى لا للتخصيص فيخاطب به اما :

. . . .

(أ) من ينكر ثبوت الفعل (اعطاء الدنانير) له .

(ب) أو من يتردد فى ثبوت الفعل له .

وقال عبد القاهر فى المثال : المعنى على أنك قصدت اعلام السامع أن الدنانير تدخل فى عطائه أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها ، وكان غرضك بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء فى نفسه ، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه اعطاء بوجه من الوجوه بل من أثبت له اعطاء الا أنه لم يثبت له اعطاء الدنانير أى بأن أثبت له اعطاء غير الدنانير أو أثبت له الدنانير مع غيرها .. فهو يرى أنه للاعلام بأن الدنانير تدخل فى عطائه ، أو لتخصيصها دون غيرها بالاعطاء بطريق فحوى الكلام وسياقه لا من طريق القصر ، وانها تلقى لمخاطب لا يثبت له اعطاء الدنانير . وهى عنده لقصر القلب أو للانكار ، ولنا أن نقول أن عبارة عبد القاهرة فيها تسامح وليست نصا قاطعا فى افادة القصر .

ويرى السيد أن المثال يلقى لمخاطب يثبت له اعطاء ولا يدرى ما المعطى فهى عنده ليس فيها ملاحظة قصر باعتبار القيد .

ويرى السعد أن المثال هو كلام مع من يثبت انه اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى أن يوجد منه اعطاء .

وكلام السعد (كعبد القاهر) لا يقتضى ملاحظة القصر باعتبار القيد بطريق التقديم بل بطريق الفحوى ، وتكون لقصر القلب عنده (أى فقط كما هى كذلك عند عبد القاهر) ، وذلك فهم البنانى ، ويخالف السعد عبد القاهر فى أن السعد قصر حال المخاطب بهذه العبارة على شيء واحد هو أن يكون مثبتا للمقدم اعطاء غير الدنانير .

وعبد الحكيم والشربينى قد صرحا بأن العبارة للتقوى لدفع الانكار أو التردد أو لتخصيص المسند اليه بالمسند باعتبار قيده قصر قلب أو افراد أو تعيين ، وهذا تكلف منهما فى حملهما كلام السعد على غير ظاهره ، ومخالف للمعروف فى القصر فلا بد أن يكون المخاطب مثبتا للفعل المتعلق بغير ذلك القيد المسند اليه المقدم .. فعلى رأيهما نستنتج أن « هو يعطى الدنانير » اما :

● وهـذا الضرب قسـمان :

١ ـ لأنه اما أن يجعل الفعل مطلقا [١] كناية [٢] عن الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة [٣] .

= (أ) لقصر القلب فالمخاطب بها من يعتقد انه يعطى غير الدنانير وأن غيره يعطى الدنانير .

(ب) لقصر الافراد فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطى الدنانير (أى أو غيرها) وأن غيره يعطى الدنانير (أى أو غيرها) .

(جـ) لقصر التعيين فالمخاطب بها من يتردد فى أنه يعطى الدنانير (أى أو غيرها) أو أن غيره يعطى الدنانير (أى غيرها) .

(د) لدفع الانكار فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطى غير الدنانير .

(هـ) لدفع التردد فالمخاطب بهـا من يتردد فى أنه يعطى الدنانير أو غيرها .

١ ـ أى من اعتبار عموم أو خصوص فى الفعل ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعـول .

(٢) وجعل المطلق كناية عن المقيد مع أنهـا الانتقال من الملزوم الى اللازم والمقيد ليس لازما للمطلق ، بناء « على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعـاء كاف فيها فيدعى أن المطلق ملزوم للمقيد وكونه « كناية عنه » أى معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريقـة الكنـاية .

(٣) قال العصام : « ولابد للمعنى أيضا من قرينة » ، والاقتصار هنا على الكناية يشعر بنفى صحة التجوز ولم يقم عليه دليل لأنه قد يوجد فى تركيب قرينة مانعة فيكون مجازا لا كناية وان كانت القرينة وهى مقام المدح فى مثال المصنف غير مانعة ، فالكناية ليس معهـا قرينة تمنع ارادة المعنى الحقيقى وحينئذ لا يجوز ارادته من اللفظ مع لازمه ، وهذا القيد مخرج للمجاز اذ لا تجوز فيه ارادة المعنى الحقيقى مع المعنى المجازى عنـد من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمصنف .. ولا دليل على نفى جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام كما يرى العصام فتقول « فلان يعطى » أى كل أحد لان العطاء اذا صدر عن مثله لا يخص أحدا . وقوله « والله يدعو الى =

٢ ــ أو لا (١) .

= دار السلام » يحتمله . . والحق أن العموم مستفاد من القرائن . وقال الانبابى : قد يقال الفعل المتعلق بمفعول عام داخــل فى كلام المصنف لانه مخصوص من حيث اعتبار العموم فقول المصنف بمفعول مخصوص أى معين .

(١) اى أو لا يجعل ذلك .

ويلاحظ أن عبد القاهر لم يقسم هــذا الضرب الى قسمين بل الذى جرى عليه أن هذا الضرب هو القسم الثانى فقط وهو ألا يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة ، أما القسم الآخر وهو أن يجعل كناية فقــد جعله من الضرب الثانى الآتى لان له عنده مفعولا مقصودا محذوفا لدلالة الحال ونحوه عليه . . ويقول عبد القاهر : أعــلم أن أغراض الناس تختلف فى ذكر الافعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على اثبات المعانى المشتقة منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين فيكون الفعل المتعدى كغير المتعدى فى أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا . وعلى ذلك قوله تعالى « هــل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » . فهذا قسم من خلو الفعل عن المفعول وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النص عليه ، وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصــود قصده معلوم الا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه ، وينقسم الى : جلى لا صــنعة فيه مثل أصغت اليه أى أذنى ، وحتى تدخله الصــنعة فيتفنن ويتنوع :

أ ــ فنوع منه أن تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص قــد علم مكانه اما لجرى ذكر أو دليل حال الا أنك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل الا لان تثبت نفس معناه من غير أن تعديه الى شىء أو تعرض فيه لمفعول ومثاله شجو حساده البيت .

ب ــ ونوع آخر وهو أن يكون معك مفعول معلوم مقصود قصــده قــد علم أنه ليس للفعل الذى ذكرت مفعول سواه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام الا انك تطرحه وتتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس لغرض غير الذى مضى وذلك الغرض أن تتوفر العناية على اثبات الفعل للفاعل وتخلص له وتنصرف بجملتها وكما هى اليه ومثاله قول عمرو بن معد يكرب : « فلو أن قومى انطقتنى رماحهم » البيت ، ومثله قول جرير :

أمنيت المنى وخليت حتى تركت ضمير قلبى مستهاما =

الثانى كقول تعالى « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ، أى من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث .

= وقول طفيل : جرى الله عنا جعفرا . الابيات : وقوله تعالى « ولما ورد ماء مدين » الآية ، وقول البحترى :

اذا بعدت أبلت وان قربت شفت فهجرانها يبلى ولقيانها يشفى

جـ ـ الاضمار على شريطة التفسير أو البيان بعد الابهام كما يقول الايضاح ، مثل « ولو شاء لهداكم أجمعين » .. وجعل من هذا الضرب ما حذف لانه أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه مثل قول البحترى :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ دد والمجد والمكارم مثلا

د ـ ويحذف المفعول لدفع ايهام غير المراد مثل :

وكم ذدت عنى من تحامل حادث وسورة أيام حززن الى العظم

فهذا صنيع عبد القاهر ، أما السكاكى فقد سبق أنه جعل أسباب الحذف فى المفعول عدة أمور منها :

١ ـ القصد الى التعميم مع الاختصار ـ والله يدعو الى دار السلام.

٢ ـ القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ـ فلا تجعلوا لله اندادا وأنتم تعلمون .

٣ ـ القصد الى مجرد الاختصار ـ أهذا الذى بعث الله رسولا ـ أرنى أنظر اليك ـ ولما ورد ماء مدين الآية ـ ولو شاء لهداكم أجمعين . ثم قال : ولك أن تنظم « فلا تجعلوا لله اندادا وأنتم تعلمون » فى هذا السلك . ومنه « لو شئت عدت بلاد نجد عودة » البيت .

٤ ـ الرعاية على الفاصلة مثل : ما ودعك ربك وما قلى .

٥ ـ استهجان ذكره مثل ما رأيت منه ولا راى منى الخ .

قال السكاكى (١) : ثم اذا كان المقام خطابيا (٢) لا استدلاليا ، أفاد (٣) العموم فى أفراد الفعل ، بعلة ايهام أن القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكم ، ثم جعل قولهم فى المبالغة

---

(١) ذكر السكاكى فى بحث افادة اللام للاستغراق أنه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله ﷺ « المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم » حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة ايهام أن القصد الى فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر . ثم ذكر فى بحث حذف المفعول — ص ٩٩ من المفتاح — أنه قد يكون « للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق » فجعل المصنف قوله « بالطريق المذكور » اشارة الى قوله « ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق » .. وقول السكاكى « ثم » أى بعد كون الفرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية .

(٢) أى يكتفى فيه بمجرد الظن — والاستدلالى ما يطلب فيه اليقين .

(٣) أى المقام أو الفعل . فمعنى « يعطى » حينئذ يفعل الاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر . لا يقال : افادة التعميم فى أفراد الفعل تنافى كون الفرض الثبوت أو النفى عنه مطلقا اى من غير اعتبار عموم ولا خصوص ، لانا نقول : لا نسلم ذلك (أى التنافى) فان عدم كون الشيء معتبرا لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود .

قال السيد الاعتذار المذكور ركيك جدا فان المعتبر عند البلاغيين هو المعانى المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة ، وما لا يكون مقصودا لا يعتد به ولا يعد من خواص التركيب .

ثم قال السيد فالتعميم فى أفراد الفعل اذا لم يكن معتبرا مقصودا فى الغرض لم يكن مما يعتد به عندهم ، والاظهر فى الاعتذار ان يقال : ان المفيد للعموم فى أفراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابى وذلك لا ينافى كون الفرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور ، غاية ما فى الباب أن لا يكون العموم مقصودا بنفس الفعل بل به مع معونة المقام :

« فلان يعطي ويمنع ويصـل ويقطع » محتملا لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتي ، وعده الشيخ عبد القاهر مما يفيد أصل المعنى على الاطلاق من غير اشعار بشيء من ذلك .

والأول (١) كقول البحترى يمدح المعتز بالله ويعرض بالمستعين بالله :

شـجو حسـاده وغيظ عداه   أن يرى مبصر ويسـمع واعي (٢)

---

(١) راجع ١٢٠ من الدلائل : والبيت من قصيدة في ديوان البحترى؛ والمعتز والمستعين من خلفـاء بني العباس . تولى المستعين عرش الخلافة من ٢٤٨ الى ٢٥٢ هـ ، وتولى المعتز العرش بعده من ٢٥٢ الى ٢٥٥ هـ .

(٢) الشجو : الحزن . العدى : جمع عدو . وقوله أن يرى مبصر من اقامة السبب مقام المسبب لأن الرؤية والسماع المذكورين ليسا نفى الشجو ونفس الغيظ بل سببهما وعطف « وغيظ » على « شجو » عطف مرادف : و « أن يرى » خبر عن شجو حساده . وقد جعل عبد القاهر هذا القسم مقابلا للقسم الذى جعل فيه المتعدى كغير المتعدى ، قال ما نصه : وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم الا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه وينقسم الى جلى لا صنعة فيه متل أصغيت اليه اى اذنى ، وخفى تدخله الصنعة وهو يتنوع : فنوع منه أن تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص قـد علم مكانه اما لجرى ذكر أو دليل حال ، الا انك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم انك لم تذكر ذلك الفعل الا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه الى شيء أو تعرض فيه بالمفعول ومثاله قول البحترى :

شجو حسـاده وغيظ عداه   ان يرى مبصر ويسمع واع

المعنى ـ لا محالة ـ أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع اخباره وأوصافه ، ولكنك تعلم على ذلك أنه كان يسرق علم ذلك من نفسه ، ويدفع صورته عن وهمه ليحصل على معنى شريف وغرض خاص . وقال : أنه يمدح خليفة وهو المعتز ويعرض بخليفة وهو المستعين ، فأراد أن يقول، أن محاسن المعتز وفضائله المحاسن والفضائل يكفى فيها أن يقع عليها بصر =

أى أن يكون ذو رؤية وذو سمع • يقول : محاسن الممدوح وآثاره لم تخف على من له بصر لكثرتها واشتهارها ، ويكفى فى معرفة أنهـا سبب استحقاقه الامامة دون غيره أن يقع عليها بصر ويعيها سمع لظهور دلالتها على ذلك الكل أحد ، فحساده وأعداؤه يتمنون أن لا يكون فى الدنيـا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها كى يخفى استحقاقه للامامة فيجدوا بذلك سبيلا الى منازعته اياها • فجعل كما ترى مطلق الرؤية

= ويعيها سمع حتى يعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذى ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها ، فأنت ترى حساده وليس شىء اشجى لهم وأغيظ من علمهم بأن ههنا مبصرا يرى وسامعا يعى ، حتى ليتمنون أن لا يكون فى الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يعى معها كى يخفى استحقاقه لشرف الامامة فيجدوا بذلك سبيلا الى منازعته اياها — ١٢٠ دلائل — فالخطيب يخالف عبد القاهر هنا فى أمرين :

١ — أنه يرى أن الفعـل هنا منزل منزلة اللازم وعبد القـاهر يراه مما له مفعول مقصود محذوف .

٢ — أنه يجعل الفعل مطلقا كناية عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص وعبد القاهر لا يراه كناية . والحق رأى عبد القاهر .. والدليل على هذه الكناية جعلهما خبرا عن الشجو والغيظ . قال الدسوقى وقوله « للدلالة » علة لجعلهما كنايتين ، أى جعلهما كنايتين ، ولم يصرح بالمفعول المخصوص من أول الأمر أو يلاحظ تقديره للدلالة الخ ، وهذا جواب عما يقال لا حاجة الى اعتبار الاطلاق أولا ثم جعله كناية عن نفسه مقيدا بمفعول مخصوص ، وهل هذا الا تلاعب ولم لم يجعل من أول الأمر متعلقا بمفعول مخصوص ، وحاصل الجواب أنه لو جعل كذلك لفاتت المبالغة فى المدح لانها لا تحصـل الا بحمل الرؤية على الاطلاق ثم يجعل كناية عن تعلقه بمفعول مخصوص اذ المعنى حينئذ أنه متى وجد فرد من إفراد الرؤية أو السماع حصلت رؤية محاسنه وسماع أخباره وهذا يدل على أن أخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حالة هى امتناع الخفـاء .

هذا وعبد القـاهر لا يجعل فى الفعل فى مثل « يرى مبصر » كناية لأن الشاعر على رأيه يكون قصده من أول الأمر : أن يرى مبصر محاسـنه ولكنه يحذفها ادعاء لشهرتها وأن رؤية البصر لا تقع الا عليها .

كناية عن رؤية محاسنه وآثاره ، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره ، وكقول عمرو بن معد يكرب (١) :

فلو أن قومى أنطقتنى رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرت (٢)

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح اجرار وحبس للألسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنها أجرته • وكقول طفيل الغنوى لبنى جعفر بن كلاب :

---

(١) شاعر مخضرم فارس اليمن قدم على النبى سنة ٩ هـ فأسلم وشهد القادسية فى عهد عمر وشهد واقعة نهاوند وبها قتل .

(٢) من أبيات فى الدلائل ص ١٢٢ :

ولما رأيت الخيل زورا كأنها جداول زرع أرسلت فاسبطرت
فجاشت الى النفس أول مرة فردت على مكروهها فاستقرت
ظللت كأنى للرماح دريئة أقاتل عن أبناء جرم وفرت
فلو أن قومى أنطقتنى رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرت

قال التبريزى : الاجرار هو شق لسان الفصيل لئلا يرضع أمه ويجعل فيه عويد . يقول : لو انهم أبلوا فى الحرب بلاء حسنا لمدحتهم وذكرت بلاءهم ولكن قصروا فأجروا لسانى فما انطلق بمدحهم . وقال الجاحظ (٢/١٥٤ البيان) : (الجرار عود يعرض فى فم الفصيل أو يشق به لسانه لئلا يرضع أمه فيقول : قومى لم يطعنوا بالرماح فأثنى عليهم ولكنهم فروا فأمسكت كالفصيل الذى فى فمه جرار .

وقد جعل عبد القاهر البيت مثالا لنوع من أنواع حذف مفعول الفعل (الذى له مفعول مقصود قصده معلوم الا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه) .

والخطيب يخالف عبد القاهر فى هذا البيت فى أمرين :

١ ـ أنه ذهب الى أن الفعل هنا منزل منزلة اللازم . ويراه عبد القاهر متعديا الا أن مفعول محذوف .

٢ ـ أنه يرى الفعل مطلقا كناية اصطلاحية عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص بخلاف عبد القاهر .

جزى الله عنا جعفرا حين أزلفت بنا نعلنـــا فى الواطئين فزلت
أبو أن يســلونا ولو أن أمنا تلاقى الذى لاقــوه منا لملت
هم خلطونا بالنفوس وألجأوا الى حجـــرات أدفأت وأظلت

فان الأصل لملتنـــا وأدفأتنا وأظلتنا الا أنه حذف المفعول من هذه المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية [١] ، فان قلت لا شك أن قوله « ألجأوا » أصـــله « ألجأونا » فلأى معنى حذف المفعول منه ؟ قلت

---

(١) قال عبد القاهر : ومن بارع ذلك ــ أى حـــذف المفعول لتتوفر العناية على اثبات الفعل للفاعل ــ ونادره ما تجده فى هذه الأبيات ، ثم قال: ففيها حذف مفعول مقصود قصده فى أربعة مواضع ، قوله : لملت والجأوا وادفأت وأظلت ، لأن الأصـــل : » لملتنا والجاونا الى حجرات أدفأتنـــا وأظلتنا » الا أن الحال على ما ذكرت لك من أنه فى حد المتناهى ، حتى كان لا قصد الى مفعول ، وكأن الفعل قد ابهم أمره فلم يقصد به قصد شىء يقع عليه ، كما يكون اذا قلت « قد مل فلان » تريد دخله الملال من غير أن تخص شيئا ، بل لا تزيد على أن تجعل الملال من صفته ، وكما تقول : هذا بيت يدفىء ويظل ، تريده أنه بهذه الصفة . . واعلم ان ذلك فى قوله «أجرت» و « لملت » فائدة أخرى زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على اثبات الفعل ، وهى أن تقول : كان من سوء بلاء القوم ومن تكذيبهم عن القتال ما يجر مثله وما القضية فيه أنه لا يتفق على قوم الا خرس شاعرهم فـــلم يستطع نطقا ، وتعديتك الفعل تمنع من هذا المعنى ، لأنك اذا قلت «أجرتنى» لم يمكن ان يتأول على معنى أنه كان منها ما شأن مثله ان يجر قضية مستمرة فى كل شاعر قوم ، بل يجوز أن يوجد مثله فى قوم آخرين فلا يجر شاعرهم ، وهكذا قوله « لمت » ، يتضمن أن من حكم مثله فى كل أم ــ العمـــوم فى الفاعل وهو ضمير الأم ليس مقصودا انما هو من مستتبعات التراكيب وقد ذكره عبد القاهر هنا عرضا لمـــا فيه من مبالغة وسحر ــ أن تمل وتسأم وان المشقة فى ذلك الى حد يعلم أن الأم تمل له الابن وتتبرم به مع ما فى طباع الأمهات من الصـــبر على المكارة فى مصالح الأولاد ، وذلك أنه وان قال « أمنا » فان المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها ، ولو قلت « لملتنا » لم يحتمل لأنه يجرى مجرى أن تقول : لدخلها ما يملها منا ، واذا قلت « ما يملها » فقيدت لم يصلح لأن يراد به معنى العموم وانه بحيث يمل كل أم من كل ابن . وكذلك شأن « حجرات أدفات وأظلت » ، والمعنى : من شأن =

الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار لأن حكمه حكم ما عطف عليه وهـو قوله خلطوها (١) .

الضرب الثاني : أن يكون الغرض افادة تعلقه بمفعول (٢) فيجب

= مثلها أن تدفىء وتظل ولا يجىء هذا المعنى مع اظهار المفعول ، اذ لا تقول حجرات من شأن مثلها أن تدفئنا وتظلنا ، هذا لغو من الكلام ، فهذه النكتة تجدها مضمومة الى المعنى الآخر الذى هو توفير العناية على اثبات الفعل والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله لا أن تعلم التباسه بمفعول (١٢٢ ـ ١٢٤ دلائل) .. ومن توفير العناية على اثبات الفعل عند عبد القاهر : لما ورد ماء مدين الآية (١٢٤ دلائل) . ومنه أيضا قول البحترى :

اذا بعدت أبلت وان قربت شفت فهجرانها يبلى ولقيانها يشفى

المراد « أبلتنى » و « شفتنى » الا أنك تجد الشعر يأبى ذكر ذلك ويوجب اطراحه ، وذلك لأنه أراد أن يجعل البلى كأنه واجب فى بعادها أن يوجبه ويجلبه وكأنه كالطبيعة فيه ، وكذلك حال الشفاء مع القرب (١٢٥ دلائل) .

والظاهر أن هذه المثل كلها عند السكاكى من حذف المفعول لقصد مجرد الاختصار وقد صرح بأن الآية « ولما ورد ماء مدين » من هذا النوع (٩٩ مفتاح) .

(١) وان كان عبد القاهر يجعله مثل ما عطف عليه فى « توفير العناية على اثبات الفعل » .

(٢) هذا الضرب مقابل الضرب الأول السابق وهو ما كان « الغرض فيه اثبات المعنى فى نفسه للفاعل على الاطلاق أو نفيه عنه كذلك » .. وفى مختصر المطول : « ان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن .. وفى الدسوقى أن الاطلاق هنا فى عبارة المختصر المراد به من غير قصد الى تعلقه بمفعول . وليس المراد به (أى بالاطلاق هنا) هو المراد بالاطلاق السابق .. وهذه ملاحظة لها أهميتها .

تقديره بحسب القرائن (١) .

● **حذف المفعول :**

ثم حذفه من اللفظ :

١ — اما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشيئة (٢) اذا لم يكن فى تعلقه بمفوله غرابة . كقولك : لو شئت جئت أو لم أجىء ، أى لو شئت المجىء أو عدم المجىء ، فانك متى قلت « لو شئت » علم السامع أنك علقت المشـيئة بشىء ، فيقع فى نفســه أن هنا شيئا تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون ، فاذا قلت « جئت أو لم أجىء » عرف ذلك الشىء . ومنه قوله تعالى « فلو شاء لهداكم أجمعين » وقوله تعالى « فان يشأ الله يختم على قلبك » وقوله تعالى « من يشأ الله يضلله » وقول طرفة :

فان شئت لم ترقل وان شئت أرقلت مخافة ملوى من القد محصد(٣)

---

(١) أى الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص : ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد فى المعنى ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار الى تفصيل الغرض .

(٢) أى والارادة ونحوها ، اذا وقع شرطا فان الجواب يدل على ذلك المفعول ويبينه . وأكثر ما يقع ذلك بعد لو لان مفعول المشيئة مذكور فى جوابها وكذلك غيرها من ادوات الشرط ، وقد يكون مع غيرها استدلالا بغير الجــواب .

(٢) أى لو شاء الله تعالى هدايتكم لهداكم اجمعين .

(٣) الارقال : الاسراع . ملوى : مفتول ، وكذلك محصد أى سوط مفتول . القد : الجلد المشقوق ، والبيت فى الدلائل ص ١٢٧ وفى المفتاح ص ١٠٠ .

وقال البحترى :

لو شئت عدت بلاد نجد عودة   فحللت بين عقيقه وزروده (١)

وقوله :

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم   كرما ولم تهدم مآثر خالد (٢)

فان كان فى تعليق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرره فى نفس السامع وتؤنسه به ، يقول الرجل يخبر عن عزه لو شئت أن أرد على الأمير رددت وان شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته ، وعليه قول الشاعر (٣) :

ولو شئت أن أبكى دما لبكيته   عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فأما قول أبى الحسين على بن أحمد الجوهرى أحد شعراء الصاحب ابن عباد :

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى   فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا (٤)

فليس منه (٥) ، لأنه لم يرد أن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا

---

(١) العقيق والزرود من نجد : موضعان بها . والبيت فى ص ١١٠ مفتاح و ١٢٨ من الدلائل .

(٢) هو للبحترى أيضا . حاتم المراد به حاتم الطائى . خالد هو خالد بن أصبغ النبهانى الذى نزل عليه امرؤ القيس . والبيت فى ١٢٦ من الدلائل .

(٣) هو الخزيمى يرثى ابنه ونسبه الدسوقى لأبى لهندم الخزيمى يرثى ابنه الهندام ، والبيت فى ١٢٦ من الدلائل .

هذا والشاهد فى بيت الايضاح ذكر المفعول « ان أبكى دما » فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به .

(٤) البيت فى الدلائل ص ١٢٨ .

(٥) هذا رد على المطرزى صاحب ضرام السقط ، وقوله فليس منه أى ليس مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه المطرزى من ان المراد لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم .

بكيت تفكرا ، ولكنه أراد أن يقول أفنانى النحول فلم يبق منى وفى غير خواطر تجول ، وحتى لو شئت البكاء فسريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم أجده ، ولخرج منها بدل الدمع التفكر ، فالمراد بالبكاء فى الأول الحقيقى وفى الثانى غير الحقيقى [1] ، فالثانى لا يصلح لأن يكون تفسيرا للأول .

٢ ــ وإما لدفع أن يتوهم السامع فى أول الأمر ارادة شيء غير المراد كقول البحترى :

وكم ذدت [2] عنى من تحامل حادث   وسورة أيام حززن الى العظم

اذ لو قال حززن اللحم لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحز كان فى بعض اللحم ولم ينته الى العظم ، فترك ذكر اللحم

---

(١) فالمذكور فى جواب لو خلاف الشرط فالبكاء الاول حقيقى والثانى مجازى فالبكاء الذى اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكير البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكير فلا يصلح ان يكون تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين ، كذا فى دلائل الاعجاز . ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام فى مفعول ابكى والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام ، بل انما حذف لغرض آخر كالاختصار وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت أن ابكى تفكرا بكيت تفكرا اى لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته . وفيه نظر لأن ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق منى الشوق غير تفكرى يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لأن القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر .

(٢) ذاد : دفع . سورة الأيام : شدتها وصولتها . كم خبرية مفعول « ذدت » . ومميزها قوله « من تحامل » . وتحامل فلان على فلان اذا لم يعدل . حززن : قطعن .. والشاهد قوله « حززن الى التعظم » أى حززن اللحم الى العظم فحذف المفعول وهو اللحم لدفع السامع فى أول الأمر لارادة شيء غير المراد .

ليبرىء السامع من هذا الوهم ، ويصور فى نفســه من أول الأمر أن الحز مضى فى اللحم حتى لم يرده الا العظم .

٣ ــ واما لأنه أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل (١) على صريح لفظــه (٢) ، اظهارا لكمال العنــاية بوقوعه (٣) عليه كقول البحترى أيضا فى مدح المعتز بالله :

قــد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ   دد والمجــد والمكارم مثــلا (٤)

أى قد طلبنا لك مثلا فى السؤدد والمجد والمكارم ، فحذف المثــل اذ كان غرضه أن يوقع نفى الوجود على صريح لفظ المثل . ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة فى قوله :

ولم أمدح لأرضــيه بشعرى   لئيما أن يكون أصاب مالا (٥)

فانه أعمل الفعل الأول الذى هو أمدح في صريح لفظ « اللئيم » ، والثانى الذى هو أرضى فى ضميره ، اذا كان غرضه ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحا دون الارضاء ويجوز أن يكون سبب الحذف فى بيت البحترى قصد المبالغة فى التأدب مع الممدوح ، بترك مواجهته بالتصريح

---

(١) أى يتضمن اعمال فعل آخر فى صريح لفظ ذلك المفعول .

(٢) أى لفظ المفعول لا على الضمير العائد عليه .

(٣) أى بوقوع الفعل على المفعول .

(٤) البيت فى الدلائل ص ١٢٩ . أى قد طلبنا لك مثلا ، فحــذف « مثلا » اذ لو ذكره لكان المناسب « فلم نجــده » نظرا الى الكثير وهــو عدم الاظهار فى موضع الاضمار ــ فيفوت الغرض اعنى ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل .

(٥) البيت فى الدلائل ص ١٣٠ ، وهو من قصيدة طويلة لذى الرمة . والشاهد فيه اعمال الفعل الأول فى صريح لفظ المفعول واعمال الثانى فى ضميره الذى هو كناية عنه .

بما يدل على تجويز أن يكون له مثل فان العقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده •

٤ ــ واما للقصــد الى التعميم فى المفعول ، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره ، مع الاختصار • كما تقول « قد كان منك ما يؤلم » أى ما الشرط فى مثله أن يؤلم كل أحد وكل انسان (١) • وعليه قوله تعالى « والله يدعو الى دار الســلام » أى يدعو كل أحد •

٥ ــ واما للرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى « والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى » أى وما قلاك •

٦ ــ واما لاستهجان ذكره كما روى عن عائشــة رضى الله عنها أنها قالت « ما رأيت منه ولا رأى منى » تعنى العورة •

٧ ــ واما لمجرد الاختصــار (٢) ، كقولك « أصغيت اليه » أى

---

(١) وقرينة العموم فى المفعول المحذوف هى أن المقام مقام المبالغة . وهذا التعميم وان أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصــفة العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ . فالعموم فى هذا المثال مبالغة أما العموم فى الآية « والله يدعو الى دار السلام » فحقيقة .

(٢) اى من غير أن يعتبر معــه فائدة أخرى من التعميم وغيره ، وبعضهم يزيد « عند قيام قرينة » وهو تذكرة لمــا سبق ولا حاجة اليه « وما يقال من أن المراد عند قيــام قرينة دالة على أن انحذف لمجرد الاختصار ليس بســديد لأن هذا المعنى معلوم ومع هذا جار فى ســائر الاقسام ولا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار .

وفى قول المصنف وأما للتعميم مع الاختصار بحث ، وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار ، هكذا قالوا وفى رايى أن الحذف لمجرد الاختصار أمر لا يمس البلاغة الا من طرف ضئيل .

أدنى ، « وأغضيت عليــه » أي بصرى ، ومنــه قوله تعــالى « أرنى أنظر اليك » أي ذاتك ، وقوله تعالى « أهذا الدى بعث الله رسولا » ، أي بعثه الله ، وقوله تعالى « فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون » أي أنه لا يماثل ، أو ما بينه وبينها من التفاوت ، أو أنها لا تفعل كفعله كقوله تعالى « قل هل من شركائكم من يفعــل من ذلكم من شيء » ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة ثم ما أنتم عليه فى أمر دياتنكم من جعل الأصــنام لله أندادا غاية الجهل . ومما عد الســكاكى الحذف فيه لمجرد الاختصــار قوله تعالى « ولمــا ورد ماء مدين وجد عليه أمة من النــاس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال : ما خطبكما قالتا : لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما [1] » ، والأولى أن يجعل

---

(١) الآية الكريمة جعل عبد القاهر حذف المفعول فيهــا للتوفر على اثبات الفعل للفاعل أو كما قال السعد : للقصد الى نفس الفعل بتنزيله منزلة اللازم ، أو كما قال الخطيب : لاثبات المعنى فى نفسه للشيء على الاطلاق .. قال الخطيب * وهو ظاهر كلام الزمخشرى (فانه قال « ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول الا ترى أنه رحمهما لأنهما كانتا على الذياد وهم على الســقى ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيهم ابل مثلا » ، وكذا قولهما « لا نسقى » المقصــود منه السقى لا المسقى ، وكلام الزمخشرى على نهج كلام عبد القاهر . قال عبد القاهر : حذف المفعول فى أربعــة مواضع فى الآية ، اذ المعنى يسقون أغنامهم أو مواشيهم ، وامرأتين تذودان غنمهما ، ولا نســقى غنمنا ، فســقى لهما غنمهما ، ثم أنه لا يخفى على ذى بصر انه ليس فى ذلك كله الا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعــل مطلقا ، وما ذاك الا ان الغرض فى أن يعلم أنه كان من الناس فى تلك الحال سقى ومن المراتين ذود ، وانهما قالتا : لا يكون منا سقى حتى يصــدر الرعاء ، وانه كان من موسى من بعد ذلك سقى . فأما ما كان المسقى ؟ أغنما أو ابلا أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض وموهم خلافه ، وذلك انه لو قيل : وجد من دونهم امراتين تذودان غنمهما جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود بل من حيث هو ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم ابل لم ينكر الذود ، ففى حذف المفعول وترك ذكره فائدة جليلة ، والغرض لا يصلح الا على =

لاثبات المعنى فى نفســه للشىء على الاطلاق كما مر ، وهو ظاهر قول الزمخشرى ، فانه قال : ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ، ألا ترى أنه رحمهمــا لأنهمــا كانتا على الذياد وهم على الســقى ، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومســقيهم ابل مثلا ، وكذلك قولهما لا نسقى حتى يصدر الرعاء المقصود منه الســقى لا المســقى[1] .

واعلم أنه قد يشتبه الحال فى أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعــل كما فى قوله تعالى « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أيا ما تدعوا فله الأســماء الحسنى » ، فانه يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر فى الكلام محذوف ، وليس بمعناه ، لأنه لو كان بمعناه لزم اما الاشراك أو عطف الشىء على نفسه ، لأنه ان كان مسمى أحدهما

= تركه (١٢٤ دلائل) وقد جعل السكاكى الحذف فى الآية للاختصــار لانصباب الكلام الى أن المراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما . ولا نسقى غنمنا حتى يصــدر الرعاء مواشيهم .

ويتلاقى راى الخطيب مع راى الشيخين عبد القاهر والزمخشرى ، وان خالف راى السكاكى . ولكن السعد قال فى مطوله : وراى السكاكى أقرب الى التحقيق لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها السكاكى بعد التأمل فى كلام الشــيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما .

قال السيد : تحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو الابل أو الغنم واحدهما يقابل الآخر وجعلا ما يضــاف الى أحدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول لأن تقديره يؤدى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما ــ فرضا ــ لكان الترحم باقيا على حاله . فصاحب المفتاح نظر الى أن المفعول هو الغنم المضاف اليهما والمواشى المضاف اليهم وكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول فى الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظرا وأوضح معنى .

(١) يرجح السعد فى المطول راى السكاكى على راى الزمخشرى .

غير مسمى الآخر لزم الأول ، وإن كان مسماهما واحدا لزم الثانى وكلاهما باطل ، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك ، فالدعاء فى الآية بمعنى التسمية التى تتعدى الى مفعولين ، أى سموه الله أو الرحمن أيا ما تسموه فله الأسماء الحسنى ، كما يقال « فلان يدعى الأمير » أى يسمى الامير • وكما فى قراءة من قرأ وقالت اليهود عزيز ابن « الله » بغير تنوين ، على القول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين علمين ، كما فى قولنا « زيد بن عمرو قائم » ، فانه قد يظن أن فعل القول فيه لحكاية الجملة كما هو أصله ، فقيل الكلام « عزيز ابن الله معبودنا » ، وهذا باطل ، لأن التصديق والتكذيب انما ينصرفان الى الاسناد لا الى وصف ما يقع فى الكلام موصوفا بصفة كما اذا حكيت عن انسان أنه قال «زيد بن عمرو سيد » ثم كذبته فيه ، لم يكن تكذيبك أن يكون زيد بن عمرو ، ولكن أن يكون زيد سيدا ، فلو كان التقدير[1] ما ذكر لكان الانكار راجعا الى أنه معبودهم ، وفيه تقرير أن عزيزا ابن الله ، تعالى الله عن ذلك • فالقول فى الآية بمعنى الذكر لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا فى الرسوخ فى الجهل والشرك الى أنهم كانوا يذكرون عزيزا هذا الذكر ، كما تقول فى قوم تريد أن تصفهم بالغلو فى أمر صاحبهم وتعظيمه ، انى أراهم قد اعتقدوا أمرا عظيما فهم يقولون أبدا زيد الأمير ، تريد أنه كذلك يكون ذكرهم له اذا ذكروه •

واعلم أن لحذف التنوين من عزير فى الآية وجهين : أحدهما أن يكون لمنعه من الصرف لعجمته وتعريفه كعازر ، والثانى أن يكون لالتقاء الساكنين[2] ، كقراءة من قرأ « قل هو الله أحد الله الصمد » بحذف التنوين من أحد ، وكما حكى عن عمارة بن عقيل أنه قرأ « ولا الليل سابق النهار »

---

(١) أى فى الآية الكريمة « وقالت اليهود » •

(٢) راجع حذف التنوين لالتقاء الساكتين فى الكامل للمبرد ص ١٢٠ جـ ١ وص ٢٨٧ من الدلائل •

بحذف التنوين من سابق ونصب النهار ، فقيل له وما تريد ؟ فقال سابق النهار ، فالمعنى على هذين الوجهين[1] كالمعنى على اثبات التنوين ، فعزير مبتدأ وابن الله خبر ، وقال على أصله والله أعلم .

● تقديم المفعول على الفعل :

وأما تقديم مفعوله ونحوه[2] عليه :

فلرد الخطأ فى التعيين [3] ، كقولك « زيدا عرفت » لمن اعتقد أنك عرفت انسانا وأنه غير زيد وأصاب فى الأول دون الثانى ، وتقول لتأكيده[4] وتقريره زيدا عرفت لا غيره ، ولذلك[5] لا يصح أن يقال :

---

(١) أى المذكورين آنفا فى حذف التنوين من عزير .

(٢) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك .

(٣) أى يكون القصر قصر تعيين أو قلب ، وكذلك يأتى لقصر الأفراد ، فالأولى أن يقال لافادة الاختصاص قلبا كان أو أفرادا أو تعيينا .

(٤) أى لتأكيد هذا الرد . وفى قصر الأفراد نقول « زيد عرفت » لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده . ورد الخطأ فى قصرى القلب والأفراد كما يكون فى الخبر يكون فى الانشاء باعتبار ما تضمنه من الخبر فان كل انشاء يتضمن خبرا تقول . زيدا أكرم ، وعمرا لا تكرم ، أمرا ونهيا . هذا وكل خبر يتضمن انشاء فقولك « أكرم زيدا » يتضمن خبرا هو « زيد مأمور باكرامه » ، والقصر كما يكون فى الخبر يكون فى الانشاء لا باعتبار ذاته ولكن باعتبار ما تضمنه من الخبر . والحق أن التخصيص النسبة الى شىء دون غيره فان كانت النسبة انشائية فما وقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فما وقع به خبر .

(٥) أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما .

ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس ، لتناقض دلالتى الأول [1] والثانى ، ولا أن تعقب الفعل المنفى باثبات ضـــده كقولك « ما زيدا ضربت ولكن أكرمته » لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطــأ فى الضرب فترده الى الصواب فى الاكرام ، وانما هو على أن الخطأ فى المضروب حين اعتقد أنه زيد فرده الى الصواب أن تقول ولكن عمرا ، وأما نحو قولك زيدا عرفته : فان قـــدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أى عرفت زيدا عرفته فهو من باب التوكيد أعنى تكرير اللفظ [2] وان قـــدر بعده أى زيدا عرفت عرفته أفاد التخصيص [3] . وأما [4] نحو قوله تعالى « وأما ثمود فهديناهم » فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد الا التخصيص لامتناع تقـــدير أما فهدينا ثمود [5] وكذلك اذا قلت بزيد مررت أفاد أن ســـامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنـــه الخطأ مخصصا مرورك بزيد دون غـــيره [6] .

---

(١) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك « ولا أحدا من الناس » ينفى ذلك ، فيكون مفهـــوم التقديم مناقضا لمنطوق « ولا أحدا » ، نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير الاختصاص جاز « ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس » .

(٢) أى اذا قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب أى عرفت زيدا عرفته .

(٣) لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى افادة الاختصاص كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين : التأكيد والتخصيص فالرجوع فى التعيين الى القرائن ، وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا « زيدا عرفت » لمـــا فيه من تكرار الاسناد المفيد لتـــأكيد الجملة .

(٤) هذا نص كلام السكاكى فى المفتاح ص ٩٧ .

(٥) أى لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو : اما فهدينا ثمود ، لالتزامهم وجود فاصـــل بين اما والفاء بل التقدير اما ثمود فهدينا هديناهم بتقـــديم المفعول . وفى كون هذا التقديم الحاصل مع اما للتخصيص نظر ، لأنه يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل : ما فعلت بهما ؟ فتقول : أما زيدا فضربته وأما عمرا فأكرمته .

(٦) فالمثـــال هو مثل « زيدا عرفت » فى افادة الاختصـــاص .

والتخصيص [1] فى غالب الأمر لازم للتقـديم [2] ولذلك يقال فى قوله تعالى « اياك نعبد واياك نستعين » معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة لا نستعين غيرك ، وفى قوله تعالى « ان كنتم اياه تعبدون » معناه ان كنتم تخصونه بالعبادة وفى قوله تعالى « لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » ، آخرت صلة الشهادة [3] فى الأول وقدمت فى الثانى [4] ، لأن الغرض فى الأول اثبات شهادتهم على الأمم وفى الثانى اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم . وفى قوله تعالى « لالى الله تحشرون » معناه اليه لا الى غيره ، وفى قوله تعالى « وأرسلناك للناس رسولا » معناه لجميع الناس من العرب والعجم على أن التعريف للاستغراق ، لا لبعضهم المعين على أنه [5] للعهد أى للعرب ، لا لمسمى الناس على انه للجنس . لئلا يلزم من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم لانحصار الناس فى الصنفين ، ومن الثانى اختصاصه بالانس دون الجن لانحصار من يتصور الارسال اليهم من أهل الأرض فيهما ، وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك ، لأن التقديم لما كان مفيدا لثبوت الحكم للمتقدم ونفيه عما يقابله كان تقديم « للناس » على « رسولا » مفيدا لنفى

---

(١) هو نص كلام السكاكى ص ١٠١ المفتاح .

(٢) أى تقديم ما حقه التأخير اى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق : وانما قال « غالبا » لأن اللزوم الكلى غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغراض أخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر والفاصلة ورعاية السجع الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام .

(٣) وهى « على الناس » .

(٤) حيث قال تعالى « عليكم شهيدا » .

(٥) أى التعريف .

كونه رسولا لبعضهم (١) خاصة لأنه هو المقابل لجميع الناس ، لا لبعضهم (٢) مطلقا ، ولا غير جنس الناس .

وكذلك يذهب(٣) فى معنى قوله تعالى « وبالآخرة هم يوقنون » الى أنه تعريض بأن الآخرة التى عليها أهل الكتاب — فيما يقولون من « أنه لا يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى وأنه لا تمسهم النار فيها الا أياما معدودات وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون فى الجنة الا بالنسيم والأرواح العبقة والسماع اللذيذ » — ليست بالآخرة ، وإيقانهم بمثلها ليس من الايقان بالتى هى الآخرة عند الله فى شىء ؛ أى بالآخرة يوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب .

ويفاد التقديم فى جميع ذلك (٤) وراء التخصيص (٥) اهتماما بشأن المقدم (٦) ، ولهذا قدر المحذوف فى قوله « باسم الله » مؤخرا (٧) وأورد قوله تعالى « اقرأ باسم ربك » ، فان الفعل فيه مقدم (٨) ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهم ، لأنها اول سورة

---

(١) أى وهم قومه .

(٢) لأنه لا يتصور ارساله لبعض منهم حتى ينفى عنهم .

(٣) وهو نص كلام السكاكى فى المفتاح ص ١٠١ — وكل هذا وكثير غيره مما نحيل فيه على المفتاح لم يذكر الخطيب انه منقول عن السكاكى .

(٤) أى فى جميع صور التخصيص .

(٥) أى بعده .

(٦) لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم ببيانه أعنى .

(٧) بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ، لأن المشركين كانوا يبدءون بأسماء العزى ، فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم .

(٨) يعنى لو كان التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم « باسم ربك » لأن كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته.

نزلت [١] ، وأجاب السكاكى بأن باسم ربك متعلق باقرأ الثانى [٢] ومعنى الأول [٣] افعل القراءة وأوجدها على نحو ما تقدم فى قولهم فلان يعطى ويمنع يعنى اذا لم يحمل على العموم وهو بعيد .

● تقديم بعض معمولات الفعل على بعض (٤) :

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض : فهو اما لأن أصله [٥] ، التقديم [٦] ولا مقتضى للعدول عنه [٧] كتقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب زيد عمرا ، وتقديم المفعول الأول على الثانى نحو أعطيت زيدا درهما [٨] واما لأن ذكره أهم والعناية به أتم [٩] ، فيقدم المفعول

---

(١) وهذا جواب الزمخشرى ، فكان الأمر بالقرآءة أهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله أهم فى نفسه .

(٢) أى هو مفعول اقرأ الذى بعده .

(٣) أى لفظ اقرأ الأول .

(٤) المراد بالمعمولات ما يرتبط بالفعل فى الجملة الشامل للمسند اليه ولو كان الباب للمعمولات التى هى غير المسند اليه . وراجع هذا البحث فى المفتاح ص ١٠٢ .

(٥) أى أصل ذلك البعض المقدم .

(٦) أى على البعض الآخر المؤخر .

(٧) أى عن الأصل .

(٨) فتقديم الفاعل على المفعول لأنه عمدة فى الكلام وحقه أن يلى الفعل : وتقديم المفعول الأول على الثانى فى نحو اعطيت زيدا درهما لأن المفعول الأول فيه أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أى آخذ للعطاء .

(٩) جعل الأهمية ههنا قسيمه لكون الأصل التقديم ، وجعلها فى المسند اليه شاملة له ولغيره .

وذكر عبد القاهر أنه ينبغى أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير ان يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كانت أهم » ، فمراد المصنف بالأهمية ههنا الأهمية العارضة لاعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض .

على الفاعل اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه ، كما اذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله فتقول « قتل الخارجي فلان » ، اذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله وانما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره ، ويقدم الفاعل على المفعول اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه ولا وقوعه على من وقع عليه كما اذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك فتقول « قتل فلان رجلا » بتقديم القاتل . لأن الذي يعني الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده من الظن ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدا من حيث كان واقعا على من وقع عليه بل من حيث كان واقعا ممن وقع منه . وعليه قوله تعالى « ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم » ، وقوله تعالى « ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم » ، قدم المخاطبين في الأولى دون الثانية ، لأن الخطاب في الأولى للفقراء بدليل قوله تعالى من املاق فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم . فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم ، والخطاب في الثانية للأغنياء بدليل قوله خشية املاق فان الخشية انما تكون مما لم يقع ، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لأنه حاصل ، فكان أهم ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم .

واما لأن في التأخير اخلالا :

ببيان المعنى كقوله تعالى « وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه » ، فانه لو أخر « من آل فرعون » عن (يكتم ايمانه) لتوهم أن « من » متعلقة بـ « يكتم » ، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون[1] .

---

(١) الحاصل أنه ذكر للرجل ثلاثة أوصاف ، وقدم الأول منها أعني « مؤمن » لكونه أشرف ، ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود .

أو بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو « فأوجس فى نفسه خيفة موسى » (١) .

واما لاعتبار آخر مناسب (٢) .

وقسم السكاكى التقديم للعناية مطلقا (٣) قسمين : أحدهما أن يكون أصل ما قدم فى الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه ، كالمبتدأ المعرف فإن أصله التقديم على الخبر نحو زيد عارف ، وكذا الحال المعرف فان أصله التقديم على الحال نحو جاء زيد راكبا وكالعامل فان أصله التقديم على معموله نحو عرف زيد عمرا وكان زيد عارفا وان زيدا عارف ، وكالفاعل فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز نحو ضرب زيد الجانى بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا تأديبا له ممتلئا من الغضب ، وامتلأ الاناء ماء ، وكالذى يكون فى حكم المبتدأ من مفعولى باب « علمت » نحو علمت زيدا منطلقا ، أو فى حكم الفاعل من مفعولى باب أعطيت وكسوت نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة ، وكالمفعول المتعدى اليه بغير واسطة فان أصله التقديم على المتعدى اليه بواسطة نحو ضربت الجانى بالسوط وكالتوابع فان أصلها أن تذكر بعد المتبوعات .

وثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه :

١ — لكونه فى نفسه نصب عينك ، والتفات خاطرك اليه فى التزايد

---

(١) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الألف .

(٢) ومن ذلك افادة الاختصاص كما ذهب اليه ابن الأثير فى نحو جاء راكبا وخالفه فيه الجمهور .

(٣) أى سواء كان من معمولات الفعل أو غيرها .

كما تجدك قد منيت بهجر حبيبك ، وقيل لك ما تتمنى ؟ تقول « وجه الحبيب (١) أتمنى » . وعليه قوله (٢) تعالى « وجعلوا لله شركاء » أى على القول بأن لله شركاء مفعولا جعلوا .

٢ ــ أو لعارض يورثه ذلك (٣) كما اذا توهمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر اليه (٤) ينتظر أن تذكره ، فيبرز فى معرض أمر يتجدد فى شأنه القاضى ساعة فساعة ، فمتى تجد له مجالا للذكر صالحا أوردته ، نحو قوله تعالى « وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى » ، قدم فيه المجرور (٥) لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل . من اصرارهم على تكذيبهم فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية ويبقى مجيلا فى فكره أكانت كلها كذلك أم كان فيها فطر دان أم قاص منبت خير . منتظرا لالمام الحديث (٦) به بخلاف ما فى سورة القصص أو كما اذا وعدت ما تبعد (٧) وقوعه من جهتين ، احداهما أدخل فى تبعيده من الأخرى فانك حال التفات خاطرك الى وقوعه باعتبارهما تجد تفاوتا فى انكارك اياه قوة وضعفا بالنسبة ، ولامتناع انكاره بدون القصد اليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتا فى القصد اليه والاعتناء بذكره . فالبلاغة توجب أنك اذا أنكرت تقول فى الأول « شىء » حاله فى البعد عن الوقوع هذه أنى يكون ؟ لقد وعدت هذا

---

(١) بتقديم المفعول على الفعل .

(٢) والشاهد تقديم اسم الجلالة هنا وتقديم وجه الحبيب فى المثال السابق لأن ذكرهما أهم لكونهما فى نفسيهما نصب عينك ــ راجع ٢٢١ الدلائل ، ١٠٣ المفتاح .

(٣) اسم الاشارة يرجع الى كونه نصب عينك .

(٤) أى الى المعمول الذى يجب تقديمه .

(٥) أى على الفاعل وهو « رجل » .

(٦) فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف ما فى سورة القصص « وجاء رجل من أقصى المدينة » فانه ليس فيه ذلك العارض .

(٧) فى المفتاح « تستبعد » .

أنا وأبى وجـــدى فتقدم المنكر (١) على المرفوع ، وفى الثانى « لقـــد وعدت أنا وأبى وجدى هذا » فتأخر : وعليه قوله تعالى فى سورة النمل « لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا » ، وقوله تعالى فى ســـورة المؤمنين « لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا » ، فان ما قبل الأولى « اذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون » ، وما قبل الثانية « أ اذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون » فالجهة المنظور فيهـــا هناك كونهم أنفســـهم وآباؤهم ترابا ، والجهة المنظور فيهـــا هنا كونهم ترابا وعظاما ، ولا شـــبهة أن الأولى أدخل عندهم فى تبعيد البعث .

٣ ــ أو كما اذا عرفت فى التأخير مانعا (٢) كما فى قوله تعالى فى ســـورة المؤمنين « وقال المـــلأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقـــاء الآخرة وأترفناهم » بتقديم المجرور (٣) على الوصف (٤) ، لأنه لو أخر عنـــه وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل فى صلة الموصـــول وتمامه « وأترفناهم فى الحيـــاة الدنيـــا » لاحتمل أن يكون (٥) من صلة الدنيـــا » (٦) واشتبه الأمر فى القائلين أنهم من قومه أم لا بخلاف قوله تعالى فى موضع آخر منها : فقال المـــلأ الذين كفروا من قومه . فانه جاء على الأصل لعدم المـــانع . وكما فى قوله تعالى فى ســـورة طه آمنا برب هرون وموسى ، للمحافظة على الفاصلة بخلاف قوله تعالى فى سورة الشعراء : رب موسى وهرون . (انتهى كلام السكاكى) .. وفيما ذكره نظر من وجوه .

---

(١) وهو « هـــذا » لأنه راجع الى منكر وهو شيء . وربما كانت « المنكر » من الانكار .

(٢) أى مثل الاخلال بالمقصود .

(٣) وهو « من قومه » .

(٤) وهو « الذين » .

(٥) أى « من قومه » .

(٦) لأنهـــا ههنا اســـم تفضيل من الدنو وليست اســـما ، والدنو يتعدى بمن .

أحدهما : أنه جعل تقديم لله على شركاء للعناية والاهتمام وليس كذلك ، فان الآية مسـوقة للانكار التوبيخى ، فيمتنع أن يكون تعلق « جعلوا » بالله منكراً من غير اعتبـار تعلقه بشركاء ، اذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقا به ، فيتعين أن يكون انكار تعلقه به باعتبـار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبـار تعلقه بالله ، فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها (١) . وقد علم بهذا أن كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما الا باعتبـار تعلقه بالآخـر ، اذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه (٢) بالعناية .

وثانيهما : أنه جعـل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثانى ، وليسا منه (٣) .

وثالثهما : أن تعلق من قومه بـ « الدنيا » على تقدير تأخره غير معقولا الا على وجه بعيد (٤) .

* * *

---

(١) أى لا فرق بين تقديم « لله » وتأخيره .

(٢) والجواب على هذا الاعتراض أنه ليس فى كلامه ما يدل على أن المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء ، بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله أتم وايراده فى الذكر أهم لكونه فى نفسه نصب عين المؤمن . ولا يخفى أنه لا يرد على هذا ما ذكره .

(٣) أجيب عن هذا الاعتراض بالمنع فان الاحتراز المذكور أمر عارض أوجب ـ لما تقدم ـ أن يكون نصب العين .

(٤) أى أن تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخره وأن كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على أن الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا أترفنا الكفرة ونعمناهم فى الحياة التى دنت من حياة قوم نوح اى كانت قريبة من حياتهم . وهذا الاعتراض وان كان مناقشة فى المثال لكنه حق واضح .

بحوث حول متعلقات الفعل (١)

١ ــ الفعل المتعدى علامته فى عرف النحويين صــحة اتصال هاء الضمير الغير المصدر به من غير توسع بحذف الجار أو صــحة ان يصاغ منه (أو من مصدره) اسم مفعول تام (اى مستغن عن حرف الجر) باطراد (لاخراج تسرون الديار اذ يصــح صوغ اســم مفعول منهــا فيقال : الديار مسرورة لكن لا باطراد) .. وما سوى المتعدى فلازم . أو نقول المتعدى ما يصل الى المفعول به بنفسه واللازم بالعكس ويسمى اللازم قاصرا . والأصل ســبق الفاعل فى المعنى ويلزم الأصل لخوف اللبس كضرب موسى عيسى ، ولكون الثــانى محصــورا كما أعطيت الا زيدا أو ظاهرا والأول ضمير متصل مثل « انا اعطيناك الكوثر » .. وقد يجب تقديم المفعول فى ذلك اذا كان الفاعل فى المعنى هو المحصور مثل ما أعطيت الدراهم الا زيدا أو ظاهرا والثانى ضمير متصلا مثل الدرهم أعطيته زيدا أو ملتبسا بضمير الثانى مثل أسكنت الدار بانيها . وحذف المفعول من غير باب ظن جائز اختصارا أو اقتصارا ــ لا يقال : حذفه للاقتصــار لا يأتى فى المفعول به لأن الفعل المتعدى يدل عليــه اجمالا فلا يكون حذفه الا لدليل ، لأنا نقول المراد دليل على خصوصه لا ما يدل عليــه اجمالا .. ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة والبيانيين ووافقهم المغنى على أنه لا مفعول له أصلا وعبارة المغنى بعد أن ذكر رأى النحاة : والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعــل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام فيقال : حصل حريق ، وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل للفعــل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه « ربى

---

(١) هذه البحوث بقلم محمد خفاجى .

الذى يحيى ويميت » ، وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعول فيذكران ، وهذا النوع الذى لم يذكر مفعوله قيل له محذوف نحو « ما ودعك ربك وما قلى » — وحذف المفعول لغرض لفظى كتناسب الفواصل مثل ما ودعك ربك وما قلى وكالايجاز مثل فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ، أو لغرض معنوى كاحتقاره مثل كتب الله لأغلبن أى الكافرين أو استهجان التصريح به مثل قول عائشة : ما رأيت منه ولا رأى منى أى العورة أو العلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه .

ويقول السكاكى : « واعلم أن للفعل وما يتعلق به اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقديم والتأخير ، فلابد من التكلم هناك وعلى الخصوص فى تقييده — أعنى الفعل — بالقيود الشرطية ، فنقول : أما الترك فلا يتوجه الى فاعله كما عرف فى علم النحو وانما يتوجه الى نفس الفعل أو الى غير الفاعل ، لكنه لا يتضح اتضاحا ظاهرا الا فى المفعول به كما ستقف عليه [1] .. ثم تكلم السكاكى على الحالة المقتضية لترك الفعل [2] ، وعلى الحالة المقتضية لاثباته [3] — ثم تكلم على الحالة المقتضية لترك مفعوله [4] — ثم تكلم على اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل بأنواعه الثلاثة :

فأحدها أن يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل له معنى مثل : هو عرف .

وثانيها أن يقع بينه وبين غير ذلك مثل : زيدا عرفت .

وثالثها أن يقع بين ما يتصل به كنحو : عرف زيد عمرا وعرف عمرا زيد .

---

(1) ٩٧ المفتاح .
(2) ٩٧ — ٩٩ المرجع .
(3) ٩٩ المرجع .
(4) ٩٩ — ١٠٠ المرجع .

وذكر السكاكي الأحوال التي تقتضي كل واحد [1] منها ، كما تكلم على الحالة المقتضية لاضمار فاعله ولكونه مظهرا [2] ، وبسط الكلام على الحالة المقتضية لتقييد الفعل بالشرط [3] :

١ ــ المذكور في باب متعلقات الفعل ثلاثة أمور هي :

(أ) نكات حذف المفعول به .

(ب) نكات تقديمه على الفعل ــ لافادة الاختصاص قلبا كان أو افرادا أو تعيينا ، ويفيد وراء التقديم التخصيص اهتماما بشأن المقدم .

(جـ) نكات تقديم بعض معمولاته على بعض .

هذه هي عناصر الكلام على « أحوال متعلقات الفعل » . فقوله « أحوال متعلقات الفعل » أي بعض هذه الأحوال الخاصة بمتعلقات الفعل وهي الثلاثة الأحوال التي أشرنا اليها ، هكذا قال السعد ولكن العصام قال : المراد جميع أحوال متعلقات الفعل لأن وضع الباب لها الا أنه اقتصر على ذكر البعض استغناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريان الباقي فيها (أي في المتعلقات) كما نبه الخطيب عليه في التنبيه السابق ، وتفسيره بعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر الا البعض كما ذهب اليه الشارح المحقق (السعد) وهم وكيف لا يكون وهما أو كيف لا يكون كما ذكرنا ؟ ، ولو لم يكن المراد جميع الأحوال لم ينحصر الفن (فن المعاني) في الأبواب الثمانية .

وقال السبكي : هذا الباب لبيان أحوال متعلقات الفعل ولم يستوعبها بل ذكر منها الفاعل والمفعول . وذكر الفاعل فيه نظر :

---

(١) ١٠٠ ــ ١٠٤ المرجع .
(٢) ١٠٠ المرجع .
(٣) ١٠٤ المفتاح .

(أ) لأنه مسند اليه فذكره فى باب المسند اليه أليق .

(ب) ثم الأحوال التى يريدها هنا الذكر والترك والتقديم والتأخير ، والترك لا يأتى فى الفاعل لأنه لا يحذف . ولكن قال العصام : ان المتعلق فى عرف العربية كأنه مختص بما سوى الفاعل ولهذا قال نلبسه دون تعلقه لأن الفاعل ملابس لا متعلق .

وقال أيضا : ينبغى ان يقول : أحوال متعلقات الفعل وما فى معناه مما يعمل عمله .. وقال أيضا : المتكلم : تارة يريد الاخبار عن الفعل أى الحدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول فيقول وقع ضرب ونحوه وليس فى هذا التركيب شيء من متعلقات الضرب — وتارة يراد فاعله فيؤتى بالفعل الصناعى الذى هو مشتق من الحدث الذى يريد الاخبار به فيذكر فاعله أبدا عند البصريين الا فى مواضع مستثناة ، ويجوز الحذف عند الكسائى ... ثم ان كان متعديا : فتارة يقصد الاخبار بالحدث والمفعول دون الفاعل فيبنى للمفعول فيقال ضرب زيد ، وتارة يقصد الاخبار بالفاعل ولا يذكر مفعوله فهو على ضربين :

(أ) أن يقصد اثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه على الاطلاق . الخ ، فالمتعدى حينئذ كاللازم فلا يذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاخبار بتعلقه بالمفعول ولا يقدر لأن المقدر كالمذكور .. وهذا القسم لا يتأتى فى الفاعل بل متى ذكر الفعل الصناعى وجب الاتيان بالفاعل أو نائبه .. ثم قال السبكى : وهذا حقيقة اللازم فلا ينبغى أن يقال هو كاللازم وكأنهم يعنون باللازم حقيقة .. ثم هذا القسم نوعان كما قال الخطيب : أن يجعل اطلاق الفعل كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة ، أو لا يجعل كذلك .

(ب) أن لا يكون كذلك بأن لم يقطع النظر عن المفعول بل قصد ولم يذكر لفظا فيقدر بحسب القرائن .

٣ — وفى لام متعلقات الفعل وجهان : أنها بكسر اللام أى أحوال

الأمور المتعلقة بالفعل فالفعل يقال فيه متعلق والمفعول مثلا متعلق أى متشبث وهذا هو الأحسن ووجـه أولويته ان المفاعيل وما الحق بهـا معموله والفعل عامل فيها وكون المعمول لضعفه متعلقا انسب لأن المتعلق هو المتشبث وهو أضعف من المتشبث به فالتعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى فهذا كما يقال الجار والمجرور متعلق بكذا •

أو أنها بفتح اللام واقتصر عليه العصام ، لوجهين . فالوجه الأول ذكره عبد الحكيم • وهو ان الفتح نظرا الى ان الحدث الذى يدل عليه الفعل يتعلق بها كما فى الكافية : المتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق ، ولذلك قال العصام : « انه اسم مفعول على ما فى الرضى » ـــ والوجه الثانى ان الفتح جائز كالكسر لأن كلا من الفعل والمفعول متعلق بالآخر وهذا الوجه ذكره الدسوقى •• هذا ويقول عبد القاهر . « واما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا مطلقا أو مفعولا به أو ظرفا أو مفعولا معه أو له أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول وذلك فى خبر كان وأخواتهـا والحال والتمييز ومثله الاسـم المنتصب على الاستثناء » ، وهذا يرجح كسر اللام ••• ويقول السـكاكى : اعلم أن للفعل وما يتعلق به اعتبارات وهو أيضا يرجح الكسر •

٤ ـــ ذكر المطول أن قول الخطيب « الفعل مع المفعول الخ » تمهيد للكلام على أحوال متعلقات الفعل ولكن الدسوقى يرى ان المصنف قد ذكر مقدمة للمطلب الأول (الذى هو نكات حذف المفعول به) بقوله : « الفعـــل مع المفعول الى قوله ثم الحذف اما للبيان الخ » ، فقوله : ثم الحذف الخ هو أول المقصود بالترجمة ، الا أن الدسوقى عاد فذكر ـــ فى تعليقه على قول السـعد : « ومهد لذلك مقدمة » ـــ أن قوله « الفعل مع المفعول » الى قوله « لا افادة وقوعه مطلقا » توطئة لبحث حذف المفعول به •

١ ـ البلاغة العربية مدينة فى نشأتها الأولى لجهود علماء اللغة والأدب ولمثابرة الرواة والنقاد والباحثين فى أصول البيان العربى ، مع الأثر الفذ الذى أحدثه الكتاب والشعراء والأدباء فى القرن الثانى والثالث الهجرى .. ولقد تلاحقت الثقافات ، واتصلت المعارف ، وتبودلت الأفكار ، فى عواصم العلم والثقافة فى العالم الاسلامى القديم ، على أيدى العرب الذين نبغوا فى اللغات الأجنبية ، والموالى الذين حذقوا اللغة العربية وأجادوها ، والمترجمين الذين كانوا همزة الوصل بين الثقافات القديمة والثقافة العربية الاسلامية الأصيلة .. كان خلف لا يشق له غبار فى صناعة النقد « لنفاذه فيها وحذقه بها واجادته لها »[١] . وكان أبو عبيدة يعجب من فطنة بشار وجودة قريحته وصحة نقده للشعر[٢] ، وكان خلف يعجب من نقده للشعر ومذاهبه[٣] . وكان الجاحظ[٤] يرى أن بشارا زعيم المولدين . ثم جاء ابن سلام والجاحظ وابن قتيبة والمبرد وابن المدبر وابن المعتز ، فكان لجهودهم أثر كبير فى نشأة البلاغة ونمو البحث فى أصول البيان .

ولا ننسى جهود طائفة أخرى من العلماء فى اثارة البحوث البلاغية والتعليق عليها ، وتلك الطائفة هى جماعة العلماء الذين شغلوا بالبحث فى اعجاز القرآن الكريم وتفهم أسرار هذا الاعجاز والتأليف فيه ، فكشفوا الكثير من غوامض البلاغة وأصولها ، ومن هؤلاء أبو عبيدة والجاحظ وسواهما من أئمة المعتزلة وفحولهم .. وعلى أيدى قدامة وأبى هلال والآمدى والقاضى الجرجانى وغيرهم من أفذاذ النقاد فى القرن الرابع الهجرى ، نرى البحث البلاغى ينمو ويقوى ويزدهر .. ثم تلاهم الباقلانى وابن سنان وابن رشيق من علماء النقد والبيان .

---

(١) ١/١٩٧ العمدة .
(٢) ٢٠٧ طبقات ابن سلام .
(٣) ٣/٢٣ الأغانى .
(٤) ١/٩١ العمدة .

ولقد لمعت عبقرية عبد القاهر الجرجاني ــ المتوفى عام ٤٧١ هـ ــ في هــذا العهد ، وكان مظهر هــذه العبقرية اللمــاحة كتابان جليلان ألفهما قبــل وفاته بقليل هما « دلائل الاعجاز » و « أسرار البلاغة » اللذان يعدان حتى اليوم أصلا ضخما من أصول البيان وبحوث البلاغة والنقــد والموازنة .. وبعد عبد القاهر انطفأ السراج ، وذبل العود ، وأصيبت الأذواق بالعى والعجز كما أصيبت البلاغة بالتأخر والاضمحلال .. وبعد نحو قرن ونصف قرن ظهر فجأة الســكاكى بعقليته المنطقية وذوقه الأعجمى ، فأحال البلاغة الى جدل عقيم فى الألفاظ والأساليب ، والى قواعد جافة لا صلة لهــا بالذوق ولا بالحيــاة ، وكثر تلاميــذ السكاكى . وانتشر مذهبه فى البلاغة الذى يمثله القسم الثالث من كتابه « المفتاح » ، والذى عنى فيه بالقشور لا باللباب وبالتوافه لا بالحقائق ، ولا تزال دراستنا للبلاغة حتى اليوم قائمة على أصــول مذهب السكاكى وتلاميــذه وحده دون ســواه ..

٢ ــ ولقد نهض جماعة من أدبائنا يدعون الى التجديد فى البلاغة ، فمن قائل : ان الكتب القديمة يجب أن تحل محلها كتب أخرى مؤلفة على النهج الحــديث ، ومن دعاة الى تلقيح البــلاغة العربية بأصــول الدراســات البلاغية فى شتى اللغات الحديثــة الأوربية ، ومن ناهجين مناهج الغرب فى بحث أسرار البلاغة وأصولها ، ومن منادين الى مذاهب البلاغيين القدماء من أمثال عبد القاهر وقدامة وأبى هلال .. وهكــذا تعــددت الآراء وتخاصمت الأفكار ، فى التجديد فى البلاغة ، وبيــان كيف يكون هــذا التجديد ، على أن أذواق علمائنا المعاصرين وأدبائنا المشــهورين لا تكاد تساعد على الوصــول الى هدف أو غاية ينشدها المشــفقون على البلاغة العربية اليــوم .. والذين يحاولون التجديد فيهــا يكتفون بنقل أفكار الغربيين دون فهم أو يقظة فكرية أو المــام ما بتراثنا القديم الخالد فى البلاغة والبيان والنقد .

ومن صور البحث البلاغى والنقــد البيانى ما قرأناه فى مجــلة

الأزهر — عدد ربيع الأول ١٣٧٢ هـ — بعنوان «علوم البلاغة فى الميزان» للأستاذ المرحوم محمد عرفة ، وقد اتجه الكاتب الى اثارة الملكات ، وتنشيط الأفكار ، وتحريض الأذهان على النظر والبحث والنقد والاستنتاج والكشف ، وحفز الهمم للبحث والابتكار .. وهى محاولة تجديدية قوية فى سبيل التجديد البلاغى المنشود . وأول فكرة فى هذا البحث هذه الأسرار البلاغية الدقيقة للحذف ومحاولة الكشف عنها ، فلقد عرض عبد القاهر الجرجانى للحذف ومكانه من البلاغة دون أن يبين سبب هذا الحسن والاحسان وسر هذا الجمال البيانى الأخاذ . وجاء السكاكى والخطيب وتلاميذهم فجعلوا الحذف فى موضعه كالذكر فى موضعه ، لكل مكانه من البلاغة ، ومنزلته من سحر البيان ، وأبوا أن يكون للحذف مزية على الذكر بل هما يحصلان البلاغة ويوجدانها ، ثم عللوا الحذف بعلل متكلفة لا صلة بينها وبين أحكام الذوق الأدبى السليم .. ويحاول الباحث أن يعلل سر جمال الحذف وبلاغته بأسباب نفسية وأمور بيانية ، منها الهجوم بالسامع على المطلوب دفعة ، والجدة التى نراها فى أسلوب الحذف . ومنها أن المحذوف تدل عليه القرائن فاذا ذكر كان ثقيلا فى موضعه لأنه تعريف لما عرف وبيان لما بين ، فيربط بذلك بين البلاغة وأحكام الذوق وأسرار البيان وملكات النفس الانسانية .

ومن البحوث التى أثارها الأستاذ : أسلوب التجريد وتحليل ألوان جماله وسر هذا الجمال ، بعيدا عن تكلف القدماء البغيض وتأويلهم المصنوع .. وكذلك عرض لأسلوب . رأيت اليوم حاتما ، ولقيت مادرا ، وسمعت سحبان وما أشبه ذلك مما أوله البلاغيون فجعلوا حاتما هنا كأنه موضوع للجواد ، فانتزعوه من معناه وهو العلمية على الرجل المعروف من طيء ، وبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد غير المتعارف وهو من يتصف بالجود ، فيصير استعماله فى غير المتعارف استعمالا فى غير ما وضع له فيكون عندهم استعارة .. وهو يبحث ذلك كله ويناقشه وينقده ويحاول الوصول الى الصواب

فى أمره ، حيث يرى أن المراد هنا تشبيه هذا الكريم بحاتم فى جوده ، فحاتم باق على معناه دون تغيير أو تبديل ٠

ان القديم ليس كله صوابا ، وليس كله خطأ ، بل فيه الصواب ، وفيه الخطأ ، وفيه سوى ذلك ألوان من القصور العلمى الذى يجب ملافاته ، فما أجدرنا فى الأزهر بتجديد البحث والدراسه فى أصول بلاغتنا ، وفى مذاهب البيان وأسراره ٠

***

المبرد وأثره فى البيان العربى

١ ـ المبرد عالم جليل من أعلام اللغة العربية عاش فى القرن الثالث (٢١٠ ـ ٢٨٥ هـ) يخدم اللغة والثقافة ، ويدرس مذهبه فى النحو وآراءه فيه لتلاميذه ، ويبحث ويكتب ويؤلف ويعلم ، حتى أصبح بحق شيخ العلماء والنحاة وامام العربية وقطبها .. وأهم مؤلفات المبرد هو كتابه الكامل ، الذى يعد من اهم مصادر الأدب العربى وضمنه آراءه فى الأدب والنقد والبيان ، واشار فيه الى بعض آرائه فى النحو العربى ودراسته .. وكتاب الكامل مجموعة كبيرة من الأدب العربى ، شعره ونثره ، فى العصر الجاهلى والاسلامى والأموى وصدر عصر المحدثين ، ساقها المبرد على غير نظام ولا ترتيب ، وأضاف اليها شروحا وتعليقات وتفسيرات وتوجيهات قيمة فى دراسة الأدب العربى ونحن لا يعنينا هنا الا أن ندرس كل ما يتصل بالبلاغة والبيان فى كتاب « الكامل للمبرد » لنتبين أثره فى هذا الميدان .

٢ ـ والبيان العربى أوفل البلاغة العربية دراسة لأصول التعبير والأداء والذوق الأدبى فى اللغة العربية .

وقد ساعد على انضاج هذه الدراسات مجهود العلماء المتواصل الى آخر القرن الثالث الهجرى ، فى كشف أسرار البلاغة العربية ، ودراسة أصولها وعناصرها وألوانها ، ولكن مجهود هؤلاء كان مفرقا موزعا على المناسبات ، يأتى عرضا حين تحليل بيت أو ذكر قصيدة . وأهم العلماء الذين كان لهم أثرهم فى بدء نواة هذه البحوث البيانية هو الجاحظ صاحب البيان والتبيين .. ثم جاء المبرد ، وألف كتابه « الكامل » ، فجاء فيه عرض لكثير من الآراء فى البيان والبلاغة ، بعضها استنبطه وابتكره ، وبعضها الآخر تابع فيه الباحثين قبله كالجاحظ وابن قتيبة وسواهما . هذا فضلا عن أنه ألف كتاب « قواعد الشعر »

وكتاب « البلاغة [1] » مما لا شك في تعلقه واتصاله بالبيان ودراسات البلاغة في مرحلة نشأتها الأولى .

٣ ـ ونحن نشير هنا الى أهم هذه الآراء التي وردت في « الكامل » :

(أ) أشار المبرد الى أسلوب القلب [2] في كامله ، وذهب الى جوازه في الكلام للاختصار اذا لم يدخله لبس [2] ، وعلى نهج المبرد في ذلك سار ابن فارس في الصاحبي [3] ، ويسمى قدامة هذا الأسلوب « المقلوب » ويجعله من عيوب ائتلاف المعنى والوزن معا [4] . وأشار المبرد في « الكامل » الى أسلوب « الالتفات [5] » . قال : « والعرب تترك مخاطبة الغائب الى مخاطبة الشاهد ومخاطبة الشاهد الى مخاطبة الغائب » [6] . وقد سبق أبو زيد في « جمهرة أشعار العرب » المبرد الى ذكر هذا الأسلوب [7] وسار على نهجه ابن فارس [8] .

وعرف المبرد السجع بأنه ائتلاف أواخر الكلام على نسق ، كما تأتلف القوافي [9] . وهو روح كلام الجاحظ الذي عرف السجع بأنه الكلام المزدوج على غير وزن [10] . والسجع يذكره أرسطو في خطابته ويوجب أن « يكون كل واحد من المصاريع مسوقا الى المصراع الذي

---

(١) ٨٨ فهرست ابن النديم .

(٢) ١/٢١٧ الكامل للمبرد ، وص ٣٨ من كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن الكريم للمبرد .

(٣) ص ١٧٣/ الصاحبي في فقه اللغة العربية .

(٤) ١٣٠ نقد الشعر .

(٥) ١/٢٧١ و ٢/٣٠ الكامل للمبرد .

(٦) ٢/٣٠ الكامل .

(٧) ص ٣ الجمهرة ط ١٩٢٦ .

(٨) ١٧٢ الصاحبي .

(٩) ١/٣٨٢ الكامل .

(١٠) ١/١٣٣ البيان والتبيين ط ١٩٢٧

يليه والذى انما يتم به المعنى » [1] ويذكر الجاحظ آراء رجال البيان فى السجع وآثر المطبوع منه [2] ، كما أشار الجاحظ الى الازدواج[3] .
ويذكر مؤلف نقد النثر أن « من أوصاف البلاغة السجع فى موضعه وعند سماح القريحة به وأن يكون فى بعض الكلام لا فى جميعه » [4] .

(ب) وقسم المبرد فى « كامله » الكلام الى الاختصار المفهم والاطناب المفخم ، وقال : « وقد يقع الايساء الى الشىء فيغنى عند ذوى الألباب وان قيل بل الكلام القبيح فى الحسن أظهر كان ذلك ، ولكن يغتفر السىء للحسن والبعيد للقريب [5] .

(جـ) ويشير المبرد الى التعقيد اللفظى فى بيت الفرزدق :

وما مثله فى الناس الا مملكا   أبو أمه حى أبوه يقاربه

ويشرح البيت وينقده [6] .

(و) ويشير الى أسلوب الاستعارة التمثيلية فى قولك « فلان عليه دين أو ركبه دين » تريد ان الدين علاه وقهره [7] . ويذكر مثلا للتمثيل كقوله تعالى « والسموات مطويات بيمينه » وسواه [8] .
ويشير الى مثل للاستعارة ويحللها [9] ، ويشير أيضا الى الاستعارة[10] ويقول : « والعرب تستعير من بعض لبعض » [11] . وقد سبقه

---

(1) الخطابة من كتاب الشفاء لابن سينا .
(2) ١/١٩٤ وما بعدها من البيان والتبيين .
(3) ٢/٩٦ و ٣/١٦ البيان .
(4) ١٠٧ نقد النثر .
(5) ١/١٧ الكامل للمبرد طبعة التجارية ١٣٥٥ هـ .
(6) ص ١٨/ ١ الكامل .
(7) ١/٢٤ المرجع .
(8) ١/٧٦ المرجع .
(9) ١/٣٧ الكامل .
(10) ١/٥٧ المرجع .
(11) ١٦٧ جـ ١ المرجع .

الجاحظ بتعريف الاستعارة [1] الذي هو روح تعريف المبرد .. ويحلل المبرد في الكامل مثلا من امثلة التجريد [2] .. ويشير الى اسلوب اللف والنشر ، فيقول : « والعرب تلف الخبرين المختلفين ثم نرمي بتفسيرهما جملة ، ثقة بأن السامع يرد الى كل خبره الخ » [3] ، وسار على نهجه الصاحبي [4] . وقدامة يسمى ذلك صحة التفسير [5] .. ويشير المبرد الى مثل للكناية الاصطلاحية [6] ، ويسميها ابن فارس في الصاحبي الايماء [7] . ويقسم الكلام الى مصرع وما يكنى عنه بغيره وما يقع مثلا فيكون أبلغ في الوصف ، ويذكر أقسام الكناية [8] ، وان كان المبرد يقصد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية وكذلك فعل ابن فارس في الصاحبي [9] .. ويشير المبرد الى أسلوب التغليب : كالقمرين للشمس والقمر ، والعمرين لأبي بكر وعمر [10] .

(هـ) ويذكر أيضا بيتين للقتال الكلابي ويقول : البيت الثاني توكيد للأول [11] . وهذا أحد أسباب الفصل عند البلاغيين ، ولا نجد أحد أشار الى سبب من أسبابه قبل المبرد ، وان كان الجاحظ قد أشار الى الفصل والوصل ومكانتهما في البلاغة [12] .. ويشير المبرد الى ورود همزة الاستفهام [13] للتقرير ويذكر افراط الشعراء في مثل من الشعر [14] . وقد سبقه ابن قتيبة م ٢٧٦ هـ الى الاشارة الى مثل الافراط من شعر الشعراء وذلك في كتابه « الشعر والشعراء » .

---

(١) ١١٤ جـ ١ البيان والتبيين .
(٢) ٣٥ و ١/٣٦ الكامل . (٣) ١/٧٥ المرجع .
(٤) ٢٠٦ الصاحبي . (٥) ٨١ نقد الشعر .
(٦) ٧٧ و ١/١١٦ ، ٩٢ و ٢/٢٨١ الكامل للمبرد :
(٧) ٢١٠ الصاحبي . (٨) ٥ و ٦ جـ ٢ الكامل .
(٩) ٢١٨ و ٢١٩ الصاحبي (١٠) ١/٨٤ الكامل .
(١١) ١/١٢٥ الكامل ، و ٢٣ وما بعدها من كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد طبع القاهرة عام ١٣٥٠ هـ .
(١٢) ١/٧٦ البيان والتبيين .
(١٣) ١/٣٥ الكامل .
(١٤) ١/١٧٣ و ٢/٤٤ و ٤٦ و ٧٦ و ٢/٨٧ الكامل .

(و) ويشير المبرد الى مثل للمجاز المرسل [1] . وفى أدب الكاتب لابن قتيبة باب سماه « باب تاويل كلام من كلام الناس مستعمل » [2] ذكر فيه مثلا كثيرة للمجاز المرسل . ويشير المبرد الى مثل من أمثلة المجاز العقلى [3] . ويحلل قول الشاعر « متقلدا سيفا ورمحا » ومثلا أخرى تشبهه [4] . وهذه المثل يجوز ان تكون من أسلوب المشاكلة الذى سبق المبرد الى تقريره .. ويشير الى التشبيه [5] ، ويعقد له بابا يذكر فيه « ما للعرب من التشبيه المصيب والمحدثين بعدهم »[6] . وقد أفاض المبرد فى استطراد فى ذكر ما يستجاد من التشبيه فى شعر القدامى والمحدثين وحلل ما أتى به ذاكرا كثيرا من أصول التشبيه ، فتكلم على وجه الشبه وأنه انما ينظر الى التشبيه من حيث وقع [7] ويذكر كثرة التشبيه فى الكلام [8] . ويشرح التشبيه فى الاية الكريمة « طلعها كأنه رؤوس الشياطين » شرحا وافيا [9] . ويذكر أقسام التشبيه : المفرط والمصيب والمقارب والبعيد [10] ، وأن منه تشبيه شيء فى حالتين بشيئين مختلفين [11] كقول امرىء القيس :

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا   لدى وكرها العناب والحشف البالى

الى ما سوى ذلك من بحوثه فى باب التشبيه الذى شرح فيه أسراره وبين ألوانه وفصل القول فى كثير من مناحيه ، والباب حافل بكثير من ألوان النقد الأدبى وهو أصل عظيم لدراسة التشبيه عند البيانيين — ويذكر المطابقة [12] . وبعض عيوب البيان كاللحن وفساد

---

(1) ١/٢١٢ و ٢٢٢ و ٢/٦٨ الكامل ، ١٣ و ١٤ من كتاب ما اتفق لفظه للمبرد .
(2) ٢٦ — ٣٤ أدب الكاتب .
(3) ٧٩ و ١٢٨ و ١/١٦٨ ، و ٢٢٨ و ٢/٢٤٩ الكامل .
(4) ١/٢١٨ الكامل .
(5) ١/٢٤٦ الكامل .
(6) ٣٥ — ٢/١٠١ الكامل
(7) ٢/٤٧ الكامل .
(8) ٦٩ و ٢/٩٠ المرجع .
(9) ٦٩ و ٧٠ جـ ٢ الكامل .
(10) ٢/٨٧ الكامل .
(11) ٢/٣٥ الكامل .
(12) ١/٢٤١ الكامل .

الملكات [1] واللكنة [2] وكالاستعانة ويعرفها بأنها أن يدخل فى الكلام ما لا حاجة بالمستمع اليه ليصحح وزنا ان كان فى شعر وليتذكر ما بعده ان كان فى نثر [3] . وفى خطابة أرسطو « ومن الأشياء المفسدة لرونق النظم ادخال كلام فى كلام وهو الاعتراض الطويل بين الكلام المتصل بعضه ببعض [4] ، ويشير العتابى الشاعر الى الاستعانة ويشرحها [5] بما لا يخرج عن كلام المبرد ، ويذكر قدامة أن من نعوت الكلام ألا يكون الوزن قد اضطر الى ادخال معنى ليس الغرض فى الشعر محتاجا اليه حتى اذا حذف لم تنقص الدلالة لحذفه [6] ويذكر المعاظلة وأن ثعلبا عرفها بأنها مداخلة الشيء فى الشيء [7] ، ويذكر الحشو ويجعله من عيوب الكلام ويعرفه بأنه أن يجيء البيت بلفظ لا يحتاج اليه لاقامة الوزن [8] .. الى غير ذلك مما ذكره المبرد وما عرض له من آراء فى البيان .

وبعد فلا شك أن هذه الآراء كلها وردت مبثوثة مفرقة فى الكامل وخالية من الاصطلاحات العلمية وحينا يقف عند أسلوب من أساليب البيان ويحلله ويعجب به ولا يسميه لأن علماء البيان والأدب لم يكونوا قد وضعوا له اسما وانما بلاغته وسحره لا يخفيان على متذوق .. ويحسبى هذا اليوم ففيه كفاية ، وهو يرشد الى أثر الكامل فى هذه الدراسات ، وان كان أثرا محدودا ، شأنه فى ذلك شأن من سبقه من العلماء الذين كانوا لا يزالون يكشفون أسرار البيان العربى .

---

(١) ٢٩٧/١ المرجع .   (٢) ٣٦٩/١   (٣) ١٩/١ الكامل .

(٤) الفن الرابع من المقالة الثامنة من الشفاء لابن سينا .

(٥) ٩٠/١ البيان والتبيين ، ١٩٠/١ العمدة لابن رشيق .

(٦) ٩٩ نقد الشعر .

(٧) ١٠٤ نقد الشعر .

(٨) ١٢٨ نقد الشعر .

ثعلب وأثره فى البيـان

ثعلب هو امام الكوفيين فى النحو واللغـة وعلوم العربية ، عاش فى الفترة التى بين عامى ٢٠٠ و ٢٩١ ، وهى عام مولده وعام وفاته .. وله كثير من المؤلفات ، منها كتاب « الفصيح » .

ولثعلب كتاب « قواعد الشـعر » ، وقد قمت بنشره عام ١٩٤٨ ، وكتبت شروحا وتعليقات عليه ومقدمة له .. وهو أهم كتاب يظهر فيه آراء ثعلب البيـانية ، حيث عرض فيـه بعض ألوان البيـان والبديع وشواهدها ، ومنها : التشبيه والمبالغة — والافراط فى المعنى — ولطافة المعنى — والتعريض والكنـاية — والاسـتعارة وحسن الخـروج أو التخلص — ومجاورة الاضداد أو الطباق كما يسميه البلاغيون والمطابق وهو نوع من الجناس .. ولا شك أن ثعلبا قد كتب كتابه قبل أن يؤلف ابن المعتز كتابه البديع . وبذلك يكون ممهدا لجهـود ابن المعتز الذى خصص ألوان البيان بالتأليف والدراسة فى كتابه البديع .. ولى بحث ضاف عن كتاب « قواعد الشعر » وأثر ثعلب فى دراسات البيان ، وهو منشور مقدمة لكتاب قواعد الشعر ، فليرجع اليه من يشاء [1] .

* * *

---

(١) راجع كتاب قواعد الشعر لثعلب نشر وشرح محمد خفاجى — طبعة مصطفى الحلبى عام ١٩٤٨ — ص ٦ — ٢٤ .

ابن المعتز وأثره فى البيـــان

ولابن المعتز منزلة كبيرة فى البيان العربى ، بكتابه القيم « البديع » ، الذى توليت شرحه ونشره عام ١٩٤٥ وطبعته مطبعة مصطفى الحلبى — .. والكتاب أول مؤلف فى علم البديع وصنعة الشـــعر وألوان البيان ، وقد عرض ابن المعتز فيه للاســـتعارة والتجنيس والمطـــابقة ورد العجز على الصـــدر والمذهب الكلامى والالتفات والاعتراض والرجوع وحسن الخروج وتأكيد المدح بما يشـــبه الذم وتجاهل العارف والهزل الذى يراد به الجد وحسن التضمين والتعريض والكناية والافراط فى الصفة وحسن التشبيه ولزوم ما لا يلزم وحسن الابتداء .

ولى بحث طويل عن الكتاب وأثره وأثر مؤلفه فى البيان والبديع ، وهو منشور فى كتابى « ابن المعتز وأثره فى الأدب والنقد والبيان » فليرجع اليه من أراد [1] .. وكتاب « ثعلب » يختلط فيه النقد بالبيان وببحوث الشـــعر ، من حيث كان كتاب ابن المعتز وقفا على دراســـات البيان والبديع .

* * *

---

(١) راجع ص ٣٧٠ — ٣٨٣ من كتابى : « ابن المعتز واثره فى الادب والنقد والبيان » طبع مكتبة محمـــود توفيق عام ١٩٤٩ . ومقدمة كتاب « البديع — شرح محمد خفاجى » — طبعة ١٩٤٥ .

تطبيقــات بلاغية

- ١ -

ما سر التعبير باسم الموصول فى الأمثلة الآتية ؟ :

١ ــ إن الذين تدعون من دون اللــه عبــاد أمثالكم ، فادعوهم فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين .

٢ ــ ان التى زعمت فؤادك ملها
خلقت هواك كما خلقت هوى لها

٣ ــ ان الألى حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا أم خالــد

* * *

- ٢ -

ما سر التعبير باسم الاشارة فى الأمثلة الآتية ؟ :

١ ــ هذا هو الرجل ٢ ــ على ذلكم هو القائد ٣ ما أتفه ذلك الانسان ٤ ــ أهذا الذى يذكر آلهتكم ٥ ــ ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم ٦ ــ انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ، ثم لم يرتابوا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى ســبيل الله .. أولئك هم الصادقون .

هذا الذى تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

* * *

- ٣ -

بين سر التعريف بالموصولية واسم الاشارة فى الأمثلة الآتية :

١ ــ أنت الخصيب وهـذه مصر   فتدفقـا فكلاكمـا بحـر

٢ ــ ان الذين نعبت لى بفراقهـم   قد أسهدوا ليلى التمام فأوجعوا

٣ ــ أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون .

٤ ــ الذى نال الجائزة شاعر مطبوع .

٥ ــ أهـذا الذى يذكر آلهتكم .

٦ ــ فلما رأى الشمس بازغة قال هـذا ربى هـذا أكبر . فلما أفلت قال : يا قوم انى برىء مما تشركون .

٧ ــ ذلك هدى الله يهدى به من يشاء من عباده .

٨ ــ أولئك الذين هداهم الله ، فبهداهم اقتده .

* * *

- ٤ -

بين دواعى تنكير المسند اليه فى الأمثلة الآتية :

١ ــ قال يا قوم : ليس بى ضلالة ، ولكنى رسول من رب العالمين .

٢ ــ فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسـوله .

٣ ــ وحيد من الخلان فى كل بلدة   اذا عظم المطلوب قل المسـاعد

٤ ــ لأمر أعـدته الخلافة للعـدا   وسمته دون العالم الصارم العضبا

٥ ــ سـورة أنزلناها وفرضناها ، وأنزلنا فيهـا آيات بينات لعلكـم تذكرون .

* * *

بين دواعي التقديم في الأمثلة الآتية :

١ — أغير الله أبغي ربا ، وهو رب كل شيء .

٢ — نفس عصام سودت عصاما
وعلمته الكر والاقداما

٣ — ومن عجب الأيام بغي معاشر غضاب على سبقي اذا أنا جاريت

٤ — لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل

٥ — سواي بتحنان الأغاريد يطرب وغيري باللذات يلهو ويلعب

٦ — ثلاثة ليس لها اياب الوقت والجمال والشباب

٧ — بكف أبي العباس يستنزل الغنى وتستنزل النعمى ويسترعف النصل
ويستعطف الأمر الأبي بحزمه اذا الأمر لم يعطفه نقص ولا فتل

٨ — وقال بعض الشعراء مادحا :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر
له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أندى من البحر

٩ — الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه وفضلا ، والله واسع عليم

١٠ — « شر الناس من اتقاه الناس لشره » .

١١ — « المرء كثير باخوانه — اليد العليا خير من اليد السفلى — ان الدنيا حلوة خضرة ، وإن الله مستعملكم فيها فناظر كيف تعملون » .

١٢ — « القلوب معك ، والسيوف عليك ، والنصر من السماء » .

* * *

١ — « قد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل لعـــدم جريه على موجب علمـــه » — اشرح ذلك ، وبين هل منه قوله تعالى : « ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ، ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون » . وقوله تعالى : « وما رميت اذ رميت » — وجه ما تقول ، وبين لم كان قول بشار : « ان ذاك النجاح فى التبكير » أدخل فى الفصاحة من قوله : « بكرا فالنجاح فى التبكير » .

٢ — لم سمى المجاز فى الاســـناد مجازا عقليا ؟ وهل يجب أن يكون لكل اســناد مجازى فاعل اذا أســند اليه كان الاســـناد حقيقة ؟ وهل من السهل ادراك هذا الفاعل الحقيقى فى كل مجاز عقلى ؟ وضح ما تقول بالتمثيل .

٣ — متى يؤكد الحصر المســتفاد من تقديم المســند اليه بكلمة « وحــدى » ، ومتى يؤكد بكلمـــة « لا غـــيرى » واذا كان معنى « وحــدى » فى قوة معنى « لا غـــيرى » فلم اختصت كل منهما بوجه من التأكيد ؟ وما الذى يدل عليه تقديم المسند اليه عند عبد القاهر اذا بنى الفعـــل على منكر ، وما فائدة التقديم فى قوله تعالى : « وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به » .

٤ — يا زكريا انا نبشرك بغلام اسمه يحيى — يا نســـاء النبى من يأت منكن بفاحشـــة مبينة يضاعف لهـــا العذاب ضعفين — يا ابراهيم أعرض عن هـــذا أنه قد جاء أمر ربك — يا أيهـــا الناس أنتم الفقراء الى الله — لا يســـتوى أصحاب النار وأصحاب الجنة ، بين فى هـــذه الآيات حال المخاطب ، ونوع الخبر ، وما جرى منه على مقتضى ظاهر الحال وما جاء على خلافه .

٥ ــ له شافع فى القلب من كل زلة فليس بمحتاج الذنوب الى العذر
ان الذى قسم البلاد حباكم بلـــدا كأوطان النجوم مجيـــدا
العلم يجمع فى جنس وفى وطن شـــتى القبائل أجناســـا وأوطانا
بنى عمنا عودوا نعد لمودة فانا الى الحسنى سراع التلطف

بين سر تقديم المسند وتنكير المسند اليه فى البيت الأول ، وتعريف المسند اليه بالموصولية فى الثانى ، ومجىء المسند جمـــلة فى الثالث ، وتأكيد الاســـناد فى الأخير .

* * *

– ٧ –

١ ــ يتنوع الخبر باعتبار حال المخاطب فما هـــذه الأنواع .

متى يكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى ظاهر الحـــال ــ اشرح ذلك مع التمثيل من فصيح الكلام وبيان الحال والمقتضى .

٢ ــ يعرف المسند اليه بالموصـــولية لدواع : اذكر خمسة منهـــا مع التمثيل .

بين رأى السكاكى فيما اقتضى ايراد المسند اليه موصولا فى قول الشـــاعر :

ان التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول

ورد الخطيب عليه .

٣ ــ اذكر باختصار مذهب الشيخ عبد القاهر فى تقديم المسند اليه وثلاثة دواع لتقديم المسند مع التمثيل .

٤ ــ (أ) قال الله تعالى : وجعلنا الأنهار تجرى من تحتهم .

وقال الشاعر :

اذا المرء لم يحتل وقد جد جده　　　أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

وقال الشاعر :

أعمير ان أباك غير رأسه　　　مر الليالى واختلاف الأعصر

فى الآية والأبيات المتقدمة مجاز عقلى : بين موضعه وعلاقته وقرينته .

(ب) قال الله تعالى : قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون .

قال الله تعالى : ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك .

قال الله تعالى : اذا زلزلت الأرض زلزالها .

قال الله تعالى : وان جنحوا للسلم فاجنح لها .

قال الله تعالى : وأنه هو أغنى وأقنى .

قال الله تعالى : فأزلهما الشيطان عنها .

بين سر الاتيان بالمسند فعلا واسما . وتقديم المعمول فى الآية الأولى . والاتيان بالمسند جملة فى الثانية . وباذا فى الثالثة . وبان فى الرابعة . وحذف المفعول فى الخامسة . وتقديم المفعول على الفاعل فى السادسة .

* * *

حل هذا التطبيق بايجاز شديد

ج ١ ــ أنواع الخبر باعتبار حال المخاطب ثلاثة : ابتدائى ، طلبى ، انكارى ... الخ .

ويكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظـاهر • فى هـذه الصور الثلاث :

١ ـ تنزيل غير السـائل منزلة السـائل اذا قدم اليه ما يلوح له بحكم الخبر الخ •

٢ ـ تنزيل غير المنكر منزلة المنكر الخ •

٣ ـ تنزيل المنكر منزلة غير المنكر الخ •

جـ ٢ ـ من الدواعى لتعريف المسند اليه بالموصوليه ما يلى :

١ ـ عـدم المخاطب بالأحـوال المختصة بالمسـند اليه سـوى الصلة ••• الخ •

٢ ـ استهجان التصريح بالاسـم • مثل : الذى ينصل بالأعداء خائن لوطنه ، الذى يخرج من الانسان ناقض للوضوء •

٣ ـ زيادة التقرير ، مثل وراودته التى هو فى بيتها نفسه •

٤ ـ التفخيم مثل فغشاها ما غشى •

٥ ـ تنبيه المخاطب على خطأ مثل :

ان الذين ترونهم اخـوانكم　　　يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا

ورأى السكاكى فى البيت « ان التى ضربت الخ » هو أن ذكر الموصول هنا يفيد الايماء الى وجـه بناء الخبر ، وهـذا الايماء ليس بمقصود لذاته بل جعل ذريعة الى تحقيق الخبر •• ورد الخطيب عليـه بأنه لا يظهر فـرق بين الايمـاء الى وجـه بنـاء الخبر وتحقيق الخبر ، فكيف يجعل الأول ذريعة الى الثانى ؟ •

جـ ٣ — مذهب عبد القاهر فى تقديم المسند اليه ، يفيد تقديم المسند اليه التخصيص بشروط هى :

١ — أن يكون المسند خبرا فعليا •

٢ — أن يتقدم على المسند اليه حرف النفى •

٣ — ألا يفصل بين المسند اليه وحرف النفى بفاصل سواء فى ذلك ما اذا كان المسند اليه نكرة أو معرفة ظاهرة أو ضميرا ، مثل : ما محمد قام ، ما رجل حضر ، ما أنا فعلت هذا •

فان لم يل المسند اليه حرف النفى فان كان معرفة مثل أنا فعلت كان القصد الى الفاعل وينقسم الى قسمين •

١ — ما يفيد تخصيصه بالمسند للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه مثل أنا كتبت فى حاجتك ، فاذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول أنا كتبت فى حاجتك لا غيرى ونحوه ، وفى الوجه الثانى أنا كتبت فى حاجتك وحدى •

٢ — ما لا يفيد الا تقوى الحكم وتقريره فى ذهن السامع وتمكنه مثل هو يعطى الجزيل ••• وكذلك اذا كان الفعل منفيا مثل أنت لا تكذب فانه أشد لنفى الكذب من قولك لا تكذب أو لا تكذب أنت •

هذا كله اذا بنى الفعل على معرف ، فان بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل مثل رجل جاءنى أى لا رجلان أو لا امرأة •••

أما تقديم المسند فيكون لدواع منها :

١ — التشويق الى ذكر المسند اليه مثل :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر

٢ ــ التنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت مثل .

له همم لا منتهى لكبـــارها وهمته الصـــغرى أجل من الدهر

٣ ــ التفاؤل مثل : سعدت بغرة وجهك الأيام •

٤ ــ (أ) تجرى من تحتهم : فى اســناد تجرى الى ضمير الأنهار مجاز عقلى والأصل يجرى المـــاء فى النهر ــ وعلاقاته المكانية وقرينته معنـــوية •

جد جده : فى الاســناد مجاز عقــلى علاقته المصــدرية والقرينة معنـــوية •

غير رأسه مر الليالى واختلاف الأعصر : فى الاســناد مجاز عقلى علاقته الزمانية والقرينة معنوية •

(ب) الاتيان بالمسند فعــلا فى « أفلح » للتقييد بالزمن المـــاضى على أخصر ما يمكن مع افادة التجدد •

والاتيان بالمسند اســما فى « خاشــعون » لافادة عــدم التقييد والتجــدد •

وتقديم المعمول « فى صلاتهم » لافادة التخصيص أو للاهتمـــام لكون ذلك مساق الكلام •

الاتيان بالمسند جملة فى « ان الله لا يغفر الخ » لارادة تقوى الحكم بنفس التركيب •

الاتيان باذا فى الآية لافادة الشرط فى الاســتقبال مع افادة أن الشرط مقطــوع بوقوعه ــ والاتيـــان بان فى الآية لافادة الشرط فى الاســتقبال أيضا مع افادة أن الشرط غير مقطوع بوقوعه •

حذف المفعول فى الآية لتنزيل الفعــل منزلة اللازم بذكر الفعــل

ولا ينوى له فى النفس مفعول أصلا ، لأن الغرض اثبات الفعل فى نفسه •

تقديم المفعول على الفاعل فى الآية الأخيرة لأن الكلام مسوق للحديث عنهما (آدم وحواء) أولا فقدم ذكرهما على ذكر الفاعل •

انتهى الجزء الثانى من شرح الايضاح

ويليه ان شاء الله الجزء الثالث

رقم الايداع بدار الكتب المصرية ١٩٩٣/٣٦٤٥

دار التوفيق النموذجية
للطباعة والجمع الآلى
الأزهر: ٣ ميدان الموصلى
بجوار جامع الرماء

فهرست الجزء الثانى

من كتاب

الايضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى